جامعة الجزائر3

كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية

قسم العلوم السياسية والعلاقات والدولية

البعد الأمنّي في سياسة الجزائر الخارجية اتجاه الساحل الأفريقي: دراسة حالة مالي (2010-2013)

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية

تخصص: دراسات أفريقية

الطالبة زهرة مناصري

إشراف أ.د إسماعيل دبش

أعضاء لجنة المناقشة:

أ.د/صالح سعود	رئيسا
أ.د/اسماعيل دبش	مشرفا ومقررا
د/عبد الرزاق صغور	عضوا مناقشا
د/نبيلة بن يحي	عضوا مناقشا

سبتمبر2014

الإهداء

على مرّ محطات الحياة المتّوجة بالعديد من النّجاحات كنت بطلها أيّاما، أجدنّي اليوم باحثة عن يديك لأقبلهما عرفانا واحتراما و "وحشة" ولكن قدر الله وما شاء فعل.

إلى روحي أبي الطّاهرة طيب الله مثواه.

زهرة "سارة"

شكر و عرفان

الحمد لله الذي علم بالقلم، علم الإنسان ما لم يعلم الحمد لله الذي ألهمني الصبر وساعدني على انجاز هذا البحث المتواضع ومدني القدرة على إتمامه.

"من لم يشكر الناس لم يشكر الله"

للذي يصح فيه قول رسول الله (صلى الله عليه وسلم):

"إن الحوت في البحر، والطير في السماء، ليصّلون على معلم الناس الخير"

وعليه أتقدم بالشكر الخاص إلى أستاذي المشرف **"الدكتور إسماعيل دبش"** الذي وقف دائما إلى جانبي و لم يبخل عليا بتوجيهاته السديدة ونصائحه القيمة ، لأكون أهلا لتقديم هذه المذكرة.

وصبره الجميل لك أستاذي كل معاني الشكر و الاحترام والتقدير.

وأتقدم بالشكر أيضا لأعضاء المناقشة الذين وافقوا على مناقشة وإثراء هذا العمل.

الشكر موصول إلى أمي عرفانا بحقها عليا أطال الله في عمرها.

شكرا إلى من شكلوا استثناءا في حياتي" أفراد عائلتي" وأعزّ ما أملك في الوجود.

إلى كل من شاركني هذه المذكرة ولم يبخل عليا بالدّعاء.

فلهم منّي الشكر والتقدير

والحمد لله أولا وأخيرا ودائما

خطة البحث:

مقدمة:

الفصل الأول:العامل الأمني في سياسة الجزائر الخارجية

المبحث الأول:مقاربة ومبادئ السياسة الجزائرية الخارجية

المطلب الأول:سمات السياسة الجزائرية الخارجية

المطلب الثاني: مبادئ السياسة الجزائرية الخارجية

المبحث الثاني: عملية صنع القرار في السياسة الجزائرية الخارجية

المطلب الأول:هيكل صنع القرار في السياسة الخارجية

المطلب الثاني:مؤسسات صناعة القرار في السياسة الجزائرية الخارجية

المبحث الثالث:محددات السياسة الجزائرية الخارجية

المطلب الأول: المحددات الجغرافية

المطلب الثاني: المحددات الاقتصادية

المطلب الثالث: المحددات السياسية والاجتماعية

الفصل الثاني:التهديدات الأمنية في منطقة الساحل الأفريقي

المبحث الأول: الأهمية الإستراتيجية لمنطقة الساحل الأفريقي

المطلب الأول:الإطار الجغرافي لمنطقة الساحل الأفريقي

المطلب الثاني:خصائص منطقة الساحل الأفريقي

المطلب الثالث: الأهمية الإستراتيجية للساحل الأفريقي بالنسبة للجزائر

المبحث الثاني: واقع التهديدات في منطقة الساحل الأفريقي

المطلب الأول:الإرهاب في الساحل الأفريقي

المطلب الثاني: الجريمة المنظمة في الساحل الأفريقي

المطلب الثالث: انعكاسات الوضع الأمني في الساحل الأفريقي على الجزائر

المبحث الثالث:الإستراتيجية الأمنية الجزائرية في منطقة الساحل الأفريقي

المطلب الأول:سياسة الجزائر في مكافحة الإرهاب

المطلب الثاني: سياسة الجزائر في مكافحة الجريمة المنظمة

الفصل الثالث:تأثير أزمة مالي على الأمن الجزائري

المبحث الأول:خلفيات وأطراف الأزمة في مالي

المطلب الأول:خلفيات الأزمة في مالي

المطلب الثاني:الأطراف الفاعلة في أزمة مالي

المبحث الثاني:التغيرات الإقليمية منذ 2010 وتداعياتها على الأمن الجزائري

المطلب الأول:أبعاد الأزمة في مالي

المطلب الثاني:تداعيات أزمة مالي على دول الجوار وعلى الأمن الجزائري

المبحث الثالث:المنظور الجزائري لإدارة الأزمة في مالي

المطلب الأول:الجهود الجزائرية لإدارة الأزمة في مالي

المطلب الثاني:التدخل العسكري الفرنسي في مالي

المطلب الثالث:انعكاسات التدخل الفرنسي في مالي على الأمن الجزائري

الخاتمة.

مقدمة

مـــقـــدمـــة:

تعاظمت الأهمية الجيو-إستراتيجية للساحل الافريقي في السنوات الأخيرة ، بالنظر إلى الموارد التي يحتويها ويخفيها(البترول واليورانيوم بالدرجة الأولى) مجالا لتنافس بين عدة فواعل اقليمية ودولية، يبحث كل منها عن الحصول عليها نظرا لتعلق أمنها الطاقوي في المستقبل بها.

ونظرا لشساعة الإقليم الجغرافي للدولة الجزائرية وطول حدوده، ونظرا لوجود روابط بينه وبين الفضاء الجيوسياسي الأفريقي، فمن غير الممكن تحليل الأمن القومي الجزائري دون ربطه بالحلقة الأمنية للساحل الأفريقي والتي هي حيوية بالنسبة للجزائر.

وضع للجزائر مرتبط بشكل مباشر بهذا الفضاء عبر روابط جغرافية مباشرة، سوسيو-ثقافية، سوسيو-اقتصادية، إثنية وغيرها، ارتباط أدى إلى جعل الأمن داخل إقليمها حساسا لما يحدث من تفاعلات أمنية في هذه المنطقة المحيطة بها، وما يأتي منها من تهديدات قد تساهم في تكريس حالة من اللأمن داخل المنطقة وامتدادها إلى دول الجوار وعلى وجه الخصوص الجزائر.

فبالنسبة للجزائر ، فتواجدها على الجبهة الجنوبية (3777 كلم حدودها موريتانيا، مالي،النيجر،ليبيا..) - في حالة انكشاف أمني- وعدم قدرتها التحكم في مراقبة وضبط حدودها أثر بشكل كبير على أمنها الوطني، حيث صنف الساحل الأفريقي كإحدى أبرز بؤر التوتر المصدرة للإرهاب وما يتصل به من هجرة سرية وتجارة المخدرات، وإنتشار الأسلحة وتبيض الأموال والجريمة المنظمة التي أصبحت منتشرة بشكل واضح من شأنه الامتداد إلى دول الجوار ، دفع بالجزائر للسعي لإيجاد حلول للوضع في منطقة الساحل الأفريقي بصفة عامة وفي مالي خاصة ، الذي يؤثر تأثيرا مباشرا على الأمن القومي الجزائري واستقرار القارة الأفريقية ككل.

حتمت هذه المشاكل المتصاعدة على الدول المجاورة والمحيطة بالمنطقة ، وعلى رأسها الجزائر -الرافضة لأي وجود أجنبي ضمن هذا الإقليم- التدخل بهدف التحكم في الوضع الأمني الذي تشهده المنطقة في ظل التنافس الدولي، والدفع بالتسوية السلمية.

أ-إشكالية الدراسة:

تعتبر الجزائر أكبر دولة إقليمية من حيث حدود الجوار بامتداد أكثر من 6400 كلم برا وتقريبا 8000 كلم، بالإضافة إلى الحدود البحرية فموقعها دفع بها إلى اهتمام متزايد، فيما يخص حدود التقاء مع دول الجوار لتأمين حدودها خاصة في ظل الظرف الحالي والذي يتميز بتصاعد الإرهاب والجريمة المنظمة.

ويعتبر الساحل الأفريقي بحدود مع الجزائر تقدر 3777 كلم، وبوضع متوتر نتيجة الإرهاب خاصة بمالي ، منطقة جد حساسة لأمن واستقرار الجزائر وذلك بالنظر للنزوح وتنقل الأفراد من شمال مالي من جنوب إلى الجزائر.ضمن هذا المحتوى والوضع لعبت الجزائر دور متميز في الوساطة بين الحكومة المركزية والمتمردين في شمال مالي عبر مختلف التوترات في المنطقة وهو ما يقود للتساؤل عن كيفية محاولة الجزائر الدفع بتسوية إقليمية للازمة في مالي وإبعاد التدخلات الخارجية .

وبهذا تكون **إشكالية الدراسة** كما يلي:

ما هي رؤية الجزائر للحالة الأمنية في الساحل الأفريقي؟ وكيف تحاول الدفع بتسوية إقليمية للأزمة في مالي وإبعاد التدخلات الخارجية؟

هذا يدفع بإثارة التساؤلات الفرعية التالية:

-ما هي المبادئ التي يمكن الاعتماد عليها في تفسير سياسة الجزائر الخارجية؟

-ما هي مصادر التهديدات الأمنية التي تواجه الجزائر في منطقة الساحل الأفريقي؟

-ما هي انعكاسات الأزمة في مالي على الأمن الجزائري؟

-ما هي أبرز الجهود الجزائرية لإدارة الأزمة في مالي؟

-هل يمكن اعتبار التدخل الأجنبي في مالي تهديدا للأمن الجزائري؟

ب-أبعاد الدراسة:

1-البعد الزماني:البعد الأمني في سياسة الجزائر الخارجية من 2010 إلى 2013 أين أخذت تهديدات الدائرة الأفريقية للأمن القومي الجزائري منحى أخطر، وصولا إلى التطورات الأخيرة التي شهدتها أزمة مالي 2013 والتدخل العسكري الفرنسي في المنطقة.

2-البعد المكاني:نظرا لأهمية منطقة الساحل الأفريقي بالنسبة للجزائر، وإدراكها لعمقها الأفريقي وإمكانية أن يمس أمنها القومي، دفع بها لإعطاء أهمية قصوى لمشاكل هذه المنطقة. حيث تنحصر دراستنا في تناول الجوار الجنوبي للجزائر، وبالتحديد منطقة شمال مالي التي تعتبر تهديد مباشر للأمن الإقليمي للجزائر على وجه الخصوص.

3-البعد الموضوعي: يتمثل في الجانب الأمني لسياسة الجزائر الخارجية في منطقة الساحل الأفريقي بدراسة السلوك الخارجي للجزائر، انطلاقا من المبادئ التي تحكم توجهاتها اتجاه التهديدات الأمنية الآتية من منطقة شمال مالي والتي أصبحت تشكل بؤرة توتر للأمن الوطني الجزائري.

ج- فرضيات الدراسة:

للإجابة عن الإشكالية المطروحة أعلاه نعتمد الفرضيات التالية:

الفرضية 01: كلما تجاوزت المخاطر عبر الوطنية الحدود الجغرافية للدول، كلما استلزم تبني مفهوم الأمن الشامل لمواجهتها.

الفرضية 02: كلما توفر الاستقرار والأمن في منطقة الساحل الأفريقي، كلما أدى ذلك إلى ضمان الأمن الوطني الجزائري.

د-الأهمية العلمية والعملية للدراسة :

1-الأهداف العلمية:محاولة تفسير وفهم طبيعة البيئة الأمنية في منطقة الساحل الأفريقي الآخذة في التعقيد من خلال الاستعانة بنظرية الدور لتفسير سياسة الجزائر الخارجية في هذه المنطقة من جهة، وإبراز الدور الجزائري على المستوى الأفريقي في معالجة المشاكل بهذه المنطقة من جهة أخرى.

-وكذلك أهمية هذه الدراسة أو الموضوع ذاته في الوقت الراهن إذ يفرض نفسه على الساحة السياسية الجزائرية ويشكل مصدرا للمشاكل والتهديدات الأمنية في منطقة الساحل الأفريقي، خاصة مع التطورات الأخيرة التي شهدتها أزمة مالي.

2-الأهداف العملية: محاولة دراسة البعد الأمني الجزائري في منطقة الساحل الأفريقي من خلال أزمة مالي باعتبارها تشكل تهديدا مباشر على الأمن الجزائري على وجه الخصوص.

ر- مفاهيم الدراسة:

1-مفهوم الأمن:

أحد أهم المصطلحات المتواجدة على شبكة العلاقات الدولية ،حيث يختلف تعريف مصطلح الأمن باختلاف الزوايا المنظور منها.فالأمن في جوهره الخلو من وجود تهديد للقيم الرئيسية سواء كانت قيما تتعلق بالفرد أو المجتمع أو الدولة. وعلى رؤى **"ولتر ليبمان "** Walter Lippmann (1889-1974) صحفي أمريكي فإن الأمن يعني: "أن الأمة تبقى في وضع آمن إلى الحد الذي لا تكون فيه عرضة لخطر التضحية بالقيم الأساسية إذا كانت ترغب بتفادي ووقوع الحرب وتبقى قادرة، لو تعرضت للتحدي على صون هذه القيم".[1]

[1]- جون بيليس وستيف سميث، ***عولمة السياسة العالمية***، ترجمة مركز الخليج للأبحاث (دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2005)، ص.466.

كما عرفه أستاذ العلاقات الدولية بجامعة لندن "باري بوزان"Barry Buzan (1964) بأنه:"العمل على التخلص من التهديد"، وعلى المستوى الدولي يعني:"قدرة الدول والمجتمعات على الحفاظ على كيانها المستقبلي وتماسكها الوظيفي ضد قوى التغيير التي تعتبرها معادية" ، أما على المستوى الوطني فيعني:" قدرة الدولة على الحفاظ على هويتها المستقلة ووحدتها الوظيفية".[1]

2-مفهوم السياسة الخارجية:

لا تعرف كموضوع مجرد بل تعرف من خلال مجموعة مكونات وعناصر تدخل كلها في تركيبتها، وتؤثر بشكل مباشر عليها، لذا يميل بعض الدارسين إلى المرادفة بين السياسة الخارجية وبعض أجزاء تلك السياسة كالأهداف والسلوكات، بحيث نجد في هذا السياق تعريف **سيبوري** الذي يعرف السياسة الخارجية على أنها:" مجموعة الأهداف والارتباطات التي تحاول الدولة بواسطتها من خلال السلطات المحددة دستوريا أن تتعامل مع الدول الأجنبية".[2]

ويعرف " **تشارلز هيرمن**" Charles Hermanالسياسة الخارجية على أنها : "غاية مقصودة أو برنامج لمواجهة مشكلة، يضعه صناع السياسة السلطويون(أو ممثلوهم) يوجه نحو السياسة وفي كلمات أخرى انه برنامج(خطة) مصمم لمواجهة بعض المشاكل أو متابعة إنجاز بعض الغايات التي تلتزم أنشطة موجهة نحو الوحدات الخارجية. ويفترض أن يحدد البرنامج شروط عمل الدولة وإدارتها ووسائلها".

وتعرف السياسة الخارجية بشكل عام على أنها سلوكية الدولة تجاه محيطها الخارجي. وقد تكون هذه السلوكية التي تأخذ أشكالا مختلفة موجهة نحو دولة أخرى أو نحو وحدات في المحيط الخارجي من غير الدول كالمنظمات الدولية وحركات التحرير أو نحو قضية معينة".[3]

3-مفهوم الإرهاب:

يرى البعض أن ظاهرة الإرهاب الدولي تطورت بشكل أصبحت معه قادرة للاستخدام كبديل للحروب التقليدية. وقد تعددت محاولات إيجاد تعريف موحد لمفهوم الإرهاب، وفي دراستنا هذه تم اعتماد تعريف قاموس المفاهيم الأساسية والذي يعرفه على أنه:" هو استخدام للعنف، مقصود وغير قابل للتنبؤ بها وتهديد باستخدام العنف لتحقيق أهداف يمكن التعرف

1-Barry Buzan,***People Stats and Fear: an Agenda for Dites National Security studies the Post Cold War Era***(2ed, Boulter Lynne Rienner Publishers, 1991),p.116.

[2]-محمد السيد سليم، ***تحليل السياسة الخارجية*** (القاهرة:مكتبة النهضة المصرية، ط.2 ، 1998)،ص.09.

[3]-يوسف ناصيف حتى، ***النظرية في العلاقات الدولية*** (لبنان: دار الكتاب العربي، ط.1، 1985)، ص.157.

إليها.يتضمن الإرهاب هجمات ضد السياح وموظفي السفارات والطاقم العسكري والعاملين في مجال الإغاثة وموظفي الشركات المتعددة الجنسيات يكون الإرهاب وسيلة يستخدمها الأفراد والجماعات ضد الحكومات، ويمكن أن تستخدمها وترعاها حكومات ضد مجموعات معينة".[1]

وبهذا المفهوم الإرهاب لا دين له أو بمصادر أو قناعات فكرية وأيديولوجية، بل هو ممارسة بدأت تظهر للعالم ، ناتجة عن تنفيذ استراتيجيات دولية لخدمة مصالح اقتصادية هادفة أو تأمين مصالح قوة ما، وهنا يصنف الإرهاب الحالي بأنه يخدم المصالح الإمبريالية والصهيونية في العالمين العربي والإسلامي.

4- مفهوم الجريمة المنظمة:

هي "الاصطلاح الذي يوصف به الظاهرة الإجرامية حين يكون من خلفها جماعة معينة تستخدم العنف أساسا لنشاطها الإجرامي وتهدف إلى الربح".[2]

كما تعرف الجريمة المنظمة الدولية على أنها: " السلوك الذي يرتكب إخلالا بقواعد القانون الدولي وإضرار بالمصالح التي يحميها، أو هي الأفعال التي تنتهك مبادئ القانون الدولي العام وتضر بالمصالح الدولية التي يحميها هذا القانون. أي أنها سلوك(فعل أو امتناع) مخالف للقانون الدولي.ويضر ضررا كبيرا بمصالح وأموال الجماعة الدولية. التي يحميها هذا القانون ، ويستقر في العلاقات بين الدول الاعتقاد بأن هذا السلوك يجب أن يعاقب جنائيا".[3]

لقد تم الاعتماد في هذه الدراسة بشكل أساسي على **اقتراب الدور** بغية دراسة دور الجزائر في منطقة الساحل ، وكذا دراسة مختلف العوامل والمتغيرات المؤثرة في السلوك الخارجي للجزائر. و يهتمّ هذا الاقتراب بدراسة سلوك الدول بوصفه "أدوارا سياسية"، تقوم بها الدول في المسرح السياسي الدوليّ، وتوجّهها صور متشكّلة في ذهنيّة النخب وصنّاع القرار. كما أنّ تشكيل الدور ناتج عن نسق من العوامل والمحدّدات الموجّهة لهذه النخب فالدور هو بالأساس **: "موقف واتجاه سياسيّ، ناتج عن منظار تتداخل في تشكيله جملة المحدّدات الأساسيّة: هويّة المجتمع، ووضعه السياسي والاجتماعيّ، وبنيته والقيم السائدة فيه، ومدى إستجابة الأفراد لهذه البنية في تدعيم الاستقرار السياسيّ للمجتمع**

---

[1]-غراهام ايفانز وجيفري نوينهام***قاموس بنغوين للعلاقات الدولية***، ترجمة مركز الخليج للابحاث(الارهاب) (الامارات العربية المتحدة:مركز الخليج للابحاث ، ط.1، 2004)،ص.330.

[2]-محمودشريف بسيوني، ***الجريمة المنظمة عبر الوطنية ماهيته ووسائل مكافحتها دوليا وعربيا*** (مصر: دار الشروق، ط.1، 2004)،ص.11.

[3]- محمود صالح العادلي، ***الجريمة المنظمة دراسة مقارنة*** (الاسكندرية:دار الفكر الجامعي، 2004)، ص.63 .

والدولة".[1]ويعتبر مفهوم الدور ذو مرجعية سوسيولوجية إرتبط بإسهامات بارسونز والذي يعتبر مفهوم الدور ذلك :

"القطاع من النسق التوجيهي الكامل للفرد، فهو منظم حول التوقعات المرتبطة بالمستوى التفاعلي ومندمج في مجموعة خاصة من المعايير والقيم التي تحكم هذا التفاعل مع واحد أو مجموعة تشكل مجموعة من التفاعلات والسلوكيات المتكاملة" [2].

كما تناول "بروس بيدل" بروفيسور مختص في دراسة السلوك وعلم الاجتماع مفهوم الدور من خلال تركيزه على مفهوم المكانة في تحديد مفهوم الدور فالدور بالنسبة إلى "بيدل":

"قائمة دليل سلوك مميز لشخص أو مكانة أو منظومة من المعايير والتوصيفات والقيم والتصورات المحددة لسلوكيات شخص أو مكانة اجتماعية"[3].

إلا أن مفهوم الدور من المنظور السياسي فقد أخذ بعدا تزاوجيا على شاكلة : الدور الوطني، الدور السياسي الخارجي... فالدور السياسي الخارجي يرتبط بالسلوك السياسي الخارجي للدولة وينصرف إلى الوظائف الرئيسية التي تقوم بها الدولة في الخارج عبر فترة زمنية طويلة وذلك في سعيها لتحقيق أهداف سياستها الخارجية[4]، إلا أنه يمكن النظر إلى الدور بقدر أكبر من مكانة القوة أو موضعها داخل النظام الدولي، فأستاذ العلاقات الدولية "دوران" F.C Doran يرى أن الدور يشمل على عدة اعتبارات، إذ يتضمن الدور وبصفة رسمية: **"مسؤوليات حظيت بالشرعية ومتطلبات ترتبط بالموقف والمكانة "[5].**

وتناط مهمّة تشكيل الدور في مواقف وسلوكات سياسيّة إلى النخب المسؤولة عن عملية صنع القرار في السياسة الخارجيّة للدول، حيث تساعد جملة المحدّدات المتوفّرة لدى

---

[1]- Steven J.Campbell, **Role** ***Theory, Foreign Policy Advisors, and U. S. Foreign Policy Making*** (USA: Departement of Government in International Studies of Southern Caifornia, International Studies Association, February1999), pp.01-25.

http:// www.ciaonet.org/isa/isa3.html.

[2]- Bruce Biddle .and Edwin Thomas : ***role theory :concepts and research*** (New York .London,Sydney:willy and soons,1966) p-7.

[3] -***Ipid,p.08***.

[4]-Kal. J .Holsti, National Role Conceptions in the Study of Foreign Policy**.** ***International Studie Quarterly***14, no.3, November1970, p.233-309

[5]- Doran , C.F.Doran , **system in crisis** (Cambridge : Cambridge university press.1991) pp.30،31

هذه النخب في بناء الدور، بناءا على الصور المتشكّلة في أذهان النخب المقرّرة لمواقف الدولة، لتشكيل أدوار سياسيّة ترى هذه النخب أن دولتهم جديرة للقيام بها من جهة، ويرى الآخرون فيها "أدوارا ومواقف وطنية"، تعتبر النتيجة المنتظرة منها، وأنّ المكانة التي تحوز عليها تلك الدولة مستحقّة عن جدارة، وناتجة عن مدى نجاح النخب في إدراك موقع دولتهم في المسرح السياسي العالميّ.[1]

ونتيجة لاستخدام هذا الاقتراب أصبح بالإمكان **"توقّع أدوار الدول" The Roles Expectation**، بناءا على تحليل المعطيات والبيانات حول المحدّدات المتوفّرة لديها، والتي تسمّى **"مصادر الدور" Role Sources.** وتشبه مُهمّة المحلّلين السياسيين في دراسة الدور، النشاط الذي تقوم به النخب السياسية في الدول، فيما يمكن تسميته ب **"توصيف الدور"The Role Perception.**[2]

ل-المناهج المستخدمة في الدراسة:

إن طبيعة الموضوع استدعت الاعتماد على مناهج مختلفة لمعالجته وقد تم الاعتماد في هذه الدراسة بشكل كبير على:

1- منهج دراسة حالة: وهذا من خلال الاستعانة بمنطقة شمال مالي لدراسة تأثير الانفلات الأمني بهذه المنطقة على الأمن الجزائري.

2-المنهج التاريخي: وظف هذا المنهج بغية رصد التطور الحاصل بشأن العديد من النقاط التي تضمنتها الدراسة:

-البحث في الامتدادات التاريخية للصراع في مالي.

- تتبع التطور التاريخي للأزمة في مالي.

-الرصد التاريخي لدور الجزائر عبر محطات الصراع في مالي.

-المواقف الدولية من الأزمة في مالي منذ بدايتها لغاية التدخل الفرنسي العسكري.

---

[1]- Campbell**., op.cit**., p.06.

[2]-Stephane G. Walker, ***Role Theory and Foreign Policy Analysis*** (Duke: University, Duke Press Policy Studies, 1987) ,p.3.

ه- الأدبيات السابقة:

بالنسبة للدراسات السابقة من الصعب الاطلاع على كل المراجع والأدبيات السابقة من مختلف الجامعات والمراكز ولذلك اعتمدت الدراسة على بعض المراجع التي تساعد على إثراء البحث لتحليل الإشكالية المطروحة ويمكن الإشارة إلى:

1-دراسة للدكتور إسماعيل دبش بعنوان:**"الوضع في الساحل الأفريقي بين الواقع الإقليمي والتأثيرات الدولية من خلال الأزمة في مالي(منذ2010) سياسة الجزائر تجاه الوضع في مالي بين المنطق الإقليمي والأبعاد الدولية في الساحل الأفريقي"**، حيث يرى أن الوضع في مالي هو عبارة عن خلفيات وأبعاد دولية ويرجع مصدرها للمنظومة الغربية ليخلص في نهاية الدراسة إلى اقتراح يرتكز على الحل السلمي والحوار السياسي الذي يعتمد المنظور الإقليمي، وهو المنظور الذي عملت الجزائر بقوة لتجسيده.

2-دراسة منشورة من قبل مركز الجزيرة للدراسات لـ:يحيى زبير بعنوان:" **الجزائر والوضع المعقد في منطقة الساحل: منع الحرب ومكافحة الإرهاب"**،حيث يلقي الضوء على الأزمة في الشمال المالي والمخاوف التي أثارها الوضع في مالي على الجزائر، حيث تطرق لقضية شمال مالي وكذلك الجهود الدبلوماسية التي تبذلها الجزائر لمنع الحرب.

3-دراسة منشورة من قبل مركز الجزيرة للدراسات للدكتور: فريدوم أونوها بعنوان: **"التدخل العسكري الفرنسي الأفريقي في أزمة مالي والمخاوف الأمنية المتفاقمة"**، حيث جاء في هذه الدراسة قراءة في أزمة مالي وصولا بالوضع إلى التدخل العسكري الفرنسي معربا عن المخاوف والتداعيات الأمنية التي يمكن أن تنجم عن هذا التدخل في مالي.

و-أقسام الدراسة:

تم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة فصول ، حيث تضمن الفصل الأول البعد الأمني في سياسة الجزائر الخارجية من خلال عرض مبادئ وركائز السياسة الخارجية الجزائرية وصنع السياسة الخارجية الجزائرية ومحددات السياسة الخارجية الجزائرية.

أما الفصل الثاني فقد تعرضت الدراسة للتهديدات الأمنية في منطقة الساحل الأفريقي ، وما يشكله من تهديد للأمن القومي الجزائري بحكم الجوار الجيوسياسي.

في حين تم التطرق في الفصل الثالث والأخير لتأثير أزمة مالي على الأمن الجزائري، كما تم التطرق إلى حقيقية وأهداف التدخل العسكري الفرنسي في مالي وإنعكاسات كل ذلك على الأمن الجزائري.

ي-صعوبات الدراسة:

الموضوع حديث وبمقاربات متباينة وضعف كبير في المراجع والوثائق بدرجة أن إستعمالي للمراجع لم يكن مباشرة ، بل استنتاجات من قراءتي الخاصة وإشكالية الدراسة أملا مستقبلا أن يتطور الموضوع على مستوى دكتوراة للقيام بأبحاث ميدانية واعتماد مقابلات وتحليل للوثائق .

هذا البحث هو إنتاج متواضع لطالبة تطمح أن تكون قدوة لأساتذتها في أبحاث أخرى إن شاء الله.

الفصل الأول

العامل الأمني في سياسة الجزائر الخارجية

المبحث الأول: مقاربة ومبادئ السياسة الجزائرية الخارجية

لدراسة وفهم السلوك الخارجي للدول ينبغي البحث في المصادر الموجهة لهذا السلوك، لتفسير تأثيرها فيه كونها المحدد الرئيسي في توجيه معظم خيارات صانعي القرار.

كما أن فهم العوامل المحيطة بعملية السياسة الخارجية والمحددات التي تدفع إلى رسم السلوك الخارجي للجزائر، يمكننا من فهم السياسة الخارجية وذلك بالإشارة إلى عملية صنع القرار في السياسة الخارجية لفهم السلوك والقرارات المتخذة.

المطلب الأول: سمات السياسة الجزائرية الخارجية

شكلت المرجعية التاريخية أسس ومبادئ لتوجهات وأبعاد سياسة الجزائر الدولية، حيث اتسمت بالعديد من السمات طيلة مسارها، بداية بالتجربة التي مرت بها الجزائر أثناء الاستعمار أين شكلت محطة كبرى ومرجعية متجذرة في أذهان الجزائريين، حيث رسموا بها الثوابت الوطنية التي لا تناقش وفي مقدمتها القيم الإسلامية، وحدة التراب الوطني، والوحدة الوطنية، السيادة الوطنية ، خطورة التدخل الأجنبي... [1]

وهذه الخصائص التي ميزت السياسة الخارجية الجزائرية نجدها نابعة من مجموع القيم المحورية في سياستها والمتمثلة بالأساس في المرجعية التاريخية، ويقصد بالمرجعية التاريخية "ذلك البعد الثوري القائم على إمتداد فكرة النضال التحريري الرامي إلى نصرة القضايا العادلة والتضامن مع الشعوب المقهورة الساعية لنيل إستقلالها ".[2] كما تضمن بيان أول نوفمبر 1954 المبادئ التي تشكل المرجعية التاريخية للسياسة الخارجية الجزائرية بحيث جاء نصه كالتالي:"... إن أحد المبادئ المسيطرة على سياستنا الخارجية وفي سياسة البلاد بصفة عامة هو مبدأ تأييد القضايا العادلة في العالم لأن تأييد هذه القضايا هو وفاء منا لماضينا وللتضحيات الجسيمة التي ضحى بها شعبنا أثناء نضاله عبر عشرات السنين..."[3].

وتعكس مقاربة الرئيس الراحل هواري بومدين سياسة الجزائر الخارجية من خلال الأهداف التي تسعى الجزائر لتحقيقها في خطابه الذي ألقاه أثناء اجتماع السفراء

---

[1]- إسماعيل دبش، ***الوضع في الساحل الأفريقي بين الواقع الإقليمي والتأثيرات الدولية من خلال الأزمة في مالي(منذ 2010) سياسة الجزائر تجاه الوضع في مالي بين المنطق والأبعاد الدولية في الساحل الأفريقي*** ، مشروع كتاب يصدر في 2015، ص.61.

[2]-هشام فرجاني، ***"البعد الامني في السياسة الخارجية للجزائر:1999-2009 ،"*** (جامعة الجزائر: رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية، تخصص دبلوماسية وتعاون دولي،2009).

[3]-بول بالطا، كلودين ريللو، ***إستراتيجية بومدين،*** ترجمة خليل احمد خليل وفؤاد شاهين (لبنان: دار القدس، ط.1، 1997)، ص.140.

الجزائريين في الجزائر يوم 20 أكتوبر1969: "الاستقلال الوطني ، التعاون المتبادل والمتفتح على العالم على أسس واضحة في إطار احترام سيادة الشركاء ، رفض سياسة الأحلاف والقواعد العسكرية، رفض الاستغلال الإقتصادي للعالم الثالث عن طريق التجارة الخارجية وبواسطة الرأسمال الدولي أو بيع ما نسميه "التكنولوجيا" ، هذه هي الضروريات التي يجب على بلادنا أن تدافع عنها وتحترمها من أجل المساهمة في إقامة روابط دولية تحترم كل الشعوب بدل أن تغني الأغنياء وتفقر الفقراء".[1]

كما اتسمت السياسة الخارجية الجزائرية منذ الإستقلال بقدر كبير من الثبات والإستقرار، ورغم تغير الوضع من فترة الثورة الجزائرية إلى ما بعد فترة استرجاع سيادة الجزائر، وتعاقب ستة رؤساء على رأس الدولة الجزائرية وفي فترات وأوضاع متباينة من المد التحرري من الاستعمار إلى المطالبة بتبني نظام دولي جديد إلى تفكك المعسكر الاشتراكي ونهاية الحرب الباردة إلى حروب وأزمات إقليمية إلى ما يسمى بالربيع العربي فإن السياسة الخارجية الجزائرية تميزت بالإستمرارية أكثر من التغيير[2]، وإن حصل تغيير فهو يحصل في الأدوات والتكتيكات المتبعة في تحقيق أهدافها وفقا لمقتضيات وظروف الواقع الجديد من حولها.

وبصفة عامة فالسياسة الخارجية الجزائرية سواء أثناء الثورة أو تلك المستمدة من مسار الممارسة بعد الاستقلال اتسمت بسمتين اثنين هما :

1- الطابع الأزموي في السياسة الجزائرية الخارجية:

إن المتتبع للسياسة الخارجية الجزائرية يجدها تتسم بالنشاط والحركية في ظل الأزمات، في حين يغلب عليها طابع الركود والجمود عندما تكون البلاد في حالة استقرار.

إذ مع تصاعد الأزمة الداخلية والتي كانت واضحة من خلال أحداث أكتوبر 1988، كانت النقطة الحاسمة في تراجع السياسة الخارجية الجزائرية، حيث مثلت مرحلة لتشتيت عملية صنع السياسة الخارجية وأدائها.[3] وتجلى ذلك في تفكك أو تراجع دور وزارة الشؤون الخارجية، وحتى مؤسسة الرئاسة لم تسلم من هذا، ونتج عن ذلك لا مركزية في صنع السياسة الخارجية.

---

[1]- إبراهيم سعادة ، ***"الجزائر والأمن الإقليمي،"*** (جامعة الجزائر: مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون الدولي والعلاقات الدولية،1997)، ص.8.

[2]-دبش ،***مرجع سابق،***ص.93.

[3]-محمد بوعشة ، " السياسة الخارجية الجزائرية من الرواج إلى التفكك،" ***المستقبل العربي*** (ع.11، 1999)، ص ص.161،160.

أيضا دخول الجزائر في أزمة داخلية أخرى مع التسعينيات أدى لتراجع نشاطها ، حيث سيطر الجمود على نشاط السياسة الخارجية الجزائرية، إضافة لذلك أدت الأزمة الداخلية إلى تفكك وغموض مواقف السياسة الخارجية الجزائرية من خلال تعدد المواقف، الأمر الذي فتح أبواب الفوضى، وهكذا أصبح مشهد السياسة الخارجية الجزائرية هو انعكاس لوضعية داخلية فوضوية وغير مستقرة.

ومع بداية انفراج الأزمة ووصول الرئيس عبد العزيز بوتفليقة إلى الحكم عام 1999، أين عرفت السياسة الخارجية الجزائرية هامشا من التحرك استطاعت من خلالها تحقيق جملة من المكاسب . كما تمكنت الدبلوماسية الجزائرية من كسر الجدار العازل الذي تم حصر البلاد فيه ، حيث تمكنت من استعادة مكانتها الحقيقية على الساحة الدولية، فبإستعادتها قوتها، تميزت بحضور قوي وفعال في المحافل الدولية.[1]

حيث عادت الجزائر إلى الساحة الدولية شيئا فشيئا، بحيث أعطى لها دفعا جديدا من خلال تركيز نشاطه نحو الخارج، وكل مناطق العالم تقريبا وبالخصوص أفريقيا التي تمثل المجال الجغرافي والطبيعي للجزائر.[2] وبذلك عرفت السياسة الخارجية الجزائرية تمييزا كبيرا على الساحة الدولية في فترة الرئيس بوتفليقة ويرجع الفضل إلى خصائصه الشخصية وأهدافه الإستراتيجية ، بالإضافة إلى مهاراته الدبلوماسية التي اكتسبها خلال تقلده لمنصب وزير الخارجية في عهد الرئيس الراحل هواري بومدين.

2- طابع الحياد في السياسة الجزائرية الخارجية:

تميزت السياسة الخارجية الجزائرية بطابع الحياد منذ الثورة التحريرية إلى اليوم حيث حافظت الجزائر بعد الإستقلال في سياستها الخارجية على طابع الحياد حيال كل النزاعات والأزمات الدولية، ولم تتدخل فيها ولم تقف إلى جانب أحد ضد الآخر ، ما لم يتعلق ذلك بحركة تحرر، وهذا ما أكسبها هيبة وسمعة لدى العالم ، وجعل وساطتها لحل نزاعات وخلافات تقبل من طرف أطراف الصراع الذين قدمت وساطتها بينهم.[3]

المطلب الثاني: مبادئ السياسة الجزائرية الخارجية

تقوم السياسة الخارجية الجزائرية على مجموعة من المبادئ التي جاءت في مواثيق الأمم المتحدة، الإتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية ، وهي المبادئ التي تقوم عليها علاقات حسن الجوار التي أقرت بها معظم المنظمات الدولية والإقليمية، حيث نص

---

[1]- "السياسة الخارجية الجزائرية، الجذور والتطور" ***الأهرام*** .www.ahram digital.org.eg

[2]- محمد بوعشة، ***الدبلوماسية الجزائرية وصراع القوى في القرن الافريقي وإدارة الحرب الاثيوبية- الارترية*** (بيروت: دار الجبل للنشر والطباعة والتوزيع، 2004)، ص ص.31- 39.

[3]- ***المكان نفسه.***

الدستور الجزائري 1996 المعدل في 2008 في **المادة (86)** على الآتي:" تتبنى الجمهورية الجزائرية المبادئ والأهداف التي تضمنتها مواثيق الأمم المتحدة والإتحاد الأفريقي والجامعة العربية ".[1]

وتتعرض الدراسة في هذا المطلب لمجموعة من مبادئ سياسة الجزائر الخارجية التي ترتكز عليها والمتمثلة أساسا في : مبدأ حسن الجوار، مبدأ التعاون ، مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، مبدأ حل النزاعات بالطرق السلمية وعدم اللجوء إلى القوة، مبدأ احترام الحدود الموروثة عن الإستعمار، مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها، مبدأ الدفاع عن السلم والأمن الجهويين.

1-مبدأ حسن الجوار :

وقد ورد في خطاب للأمة الذي ألقاه رئيس الجمهورية الشاذلي بن جديد يوم 20 ديسمبر 1980، حيث يعطي تفسيرا عاما لإنهاء النزاعات الإقليمية وكذا إقامة تعاون جهوي عبر الحدود.[2]

غير أن الجزائر أعطت لمبدأ حسن الجوار مضمونا خاصا بتصورها لعلاقاتها مع محيطها، حيث اصطلحت عليه بمبدأ حسن الجوار ، جاء هذا في خطاب الرئيس السابق الشاذلي بن جديد أنه "على المستوى الجهوي فإن الجزائر التي تعتبر جزءا من المغرب العربي ، وتنتمي كذلك إلى مجموعة الدول الصحراوية ، فإنها تسهر على تحقيق مبادئ حسن الجوار الايجابي، إن حسن الجوار البسيط الذي يعني مجرد عدم الإعتداء وتفادي التدخل في الشؤون الداخلية ليس كافيا في حد ذاته كضمان للإستقرار والوفاق ، ولا بد من أن نعطيه التفسير الايجابي الذي يعني إقامة تعاون مثمر لصالح الشعوب والتكامل في المصالح لفائدة البلدان المعنية والتنسيق المستمر بالنسبة لكل القضايا التي تهم المنطقة بوجه خاص...". فالتصور الجزائري لمبدأ حسن الجوار لا يهدف فقط إلى تطبيق مبادئ حسن الجوار والاكتفاء بمجرد التقيد بمبادئ الحفاظ على السلم بين الدول المجاورة، بل يجب العمل على تنمية السلم بين دول الجوار والتخلص من كل عوامل سوء التفاهم عن طريق فتح قنوات الحوار والتشاور من أجل حل كل الخلافات التي يمكن أن تنشأ بين الدول المجاورة ، وكذا استغلال كل الإمكانات لتنمية علاقات التعاون والتضامن وتحرير المبادلات بين الدول.[3]

---

[1]-دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية 1996 المعدل في 2008.

[2]- سعادة، ***مرجع سابق***، ص.9.

[3]-محمد قجالي، ***" ضبط الحدود الإقليمية للدول ومبدأ حسن الجوار: الحالة الجزائرية –التونسية،"*** (جامعة: الجزائر، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص: قانون دولي وعلاقات دولية، 1990)، ص ص .299-302.

2- مبدأ التعاون بين الدول المجاورة:

منذ الإستقلال ظهر مبدأ التعاون مع وبين الدول المستقلة حديثا، ويعد هذا المبدأ بالنسبة للجزائر عامل توازن .

ويقوم مبدأ التعاون على بعث تعاون ثنائي أو جهوي لصالح أطرافه عبر الحدود عن طريق التشاور قصد تدعيم وتنمية علاقات الجوار بين المجموعات المحلية أو السلطات الإقليمية التابعة لدولتين متجاورتين أو أكثر. ويشتمل كذلك على إبرام معاهدات وإتفاقيات ضرورية لهذا الغرض .[1]

ويمارس التعاون الحدودي في إطار اختصاصات هذه الجماعات أو السلطات الإقليمية كما يحددها القانون الذي يحكم هذا التعاون والقانون الداخلي للدول .

وتطبيقا لهذا المبدأ ووفق هذا التصور، قامت الجزائر بالتوقيع على إتفاقيات الإخاء والتعاون وحسن الجوار مع كل الدول المجاورة، ما عدا المغرب في نهاية الستينيات ، وكان أبرز مظاهر هذا التعاون بين الجزائر وتونس حيث تركزت جهود البلدين على تنمية الوحدات الصناعية المتواجدة في المناطق الحدودية للبلدين مع إنجاز مشاريع أخرى صناعية في إطار مخطط تنمية هذه المناطق.

ومن أجل تفعيل هذا المبدأ عملت الجزائر على ربط علاقات التعاون مع الدول المجاورة من خلال العديد من المشاريع ، كما لعبت دورا بارزا في خلق المنظمات الإقليمية مثل لجنة أركان العمليات المشتركة التي يقع مقرها في " تمنراست"، ثم وحدة الإندماج والإتصال التي تعتبر الذراع الإستخباراتي للهيئة.[2]

3-مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول:

تستمد العقيدة الأمنية الجزائرية توجهها العام من قاعدة عدم التدخل في شؤون الآخرين ، وهي الرؤية التي تجد لها ركائز قانونية ودستورية.[3] بإعتبارها عضو في منظمة الوحدة الأفريقية ومجموعة حركة عدم الإنحياز ، وعليه عملت الجزائر على تطبيق مبدأ عدم التدخل سواء على مستوى المنظمات الدولية أو الإقليمية أو في علاقاتها

---

[1]- ***المرجع نفسه***، ص ص.302-307.

[2]-يحي زبير،" الجزائر والوضع المعقد في منطقة الساحل"، على الموقع:
. http://studies.aljazeera.net.

[3]- قوي بوحنية ، ***"إستراتيجية الجزائر تجاه التطورات الأمنية في الساحل الأفريقي،"*** على الموقع:
. http://www.studies.aljazeera.net.

الثنائية، وقد أخذ مبدأ عدم التدخل بعدا خاصا بفضل الدول حديثة الإستقلال، التي كانت سيادتها في خطر.[1]

وجاء في **المادة(90)** من الدستور الجزائري:" أنه وفاء لمبادئ عدم الإنحياز تناضل الجزائر من أجل السلم والتعايش السلمي ، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول".[2]

وفي هذا السياق جاء على لسان وزير الشؤون الخارجية " مراد مدلسي" ، في وقت سابق بأن "براغماتية الدبلوماسية الجزائرية تعتمد على التعاون بين الدول والسلم في العالم"، موضحا أنها تعتمد كذلك على عدم التدخل في شؤون الدول الأخرى".[3]

وتعتبر الجزائر من بين الدول الملتزمة والداعمة لمبادئ الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية التي تنتمي إليها ، وانطلاقا من أن الدول المجاورة يمكن أن تؤثر وتتأثر بما يجري حولها خصوصا إذا كانت الأنظمة الإقتصادية والسياسية والإجتماعية فيها غير متجانسة، فإن التقيد بهذا المبدأ يفرض الإحترام المتبادل للأنظمة السياسية والإقتصادية والإجتماعية في الأقاليم المجاورة وعدم التدخل فيما يجري فيها، وهذا ما يؤسس لعلاقات حسن الجوار ، وفي حال الإخلال بذلك فإنه يؤدي إلى دوامة من النزاعات التي لا تنتهي ويخلق معضلات متشابكة بين التدخل في الشؤون الداخلية وحق الدفاع عن النفس.[4]

4- مبدأ حل النزاعات بالطرق السلمية وعدم اللجوء إلى القوة:

نصت **المادة (89)** من الدستور الجزائري :" تمتنع الجمهورية الجزائرية ، طبقا لمواثيق الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والجامعة العربية، عن الإلتجاء إلى الحرب قصد المساس بالسيادة المشروعة للشعوب الأخرى وحريتها ، وتبذل جهدها لحل النزاعات الدولية بالطرق السلمية.[5]

إذ أن الجزائر حتى قبل نيلها للإستقلال كانت ضد استعمال القوة ورافضة لذلك وتدعو إلى التعاون ، وحل النزاعات بالطرق السلمية سواء في إطار التفاوض المباشر أو في إطار المنظمات الإقليمية، أو عند الاقتضاء اللجوء إلى القضاء أو التحكيم أو المنظمات العالمية.[6]

---

[1]-سعادة، ***مرجع سابق،*** ص.09.
[2]-الدستور الجزائري، ***مرجع سابق***.
[3]- فايزة سايح، ***"مبادئ السياسة الخارجية ثابت لا يتغير بتغير الرؤساء،"*** على الموقع: .http://forum.univbiskra.net/index.php ?=22699 .
[4]- قجالي، ***مرجع سابق،*** ص ص.172-175.
[5]-الدستور الجزائري، ***مرجع سابق.***
[6]- قجالي، ***مرجع سابق،*** ص ص.294، 295.

ولكي تبقى العلاقات متماسكة في إطار التعاون الجواري والجهوي ، ساهمت السياسة الخارجية الجزائرية عن طريق دبلوماسيتها الحديثة في حل واحتواء الكثير من النزاعات الدولية.فبعد الإستقلال أثير مشكل الحدود مع الدول المجاورة، فتحركت الدبلوماسية الجزائرية وركزت في جهودها على تهدئة الأوضاع، فحاولت حله بالطرق السلمية دون اللجوء إلى استعمال القوة، فانتهجت بذلك سياسة تركزت على مبدأ "حسن الجوار الإيجابي" مع الدول التي تتقاسم معها الحدود، وكان من أهم نتائج هذه السياسة التوقيع على العديد من الإتفاقيات مع الدول المجاورة أهمها إتفاقيات الحدود.[1]

ويعتبر توطيد أسس السلم في العالم من أكبر الرهانات التي تعمل السياسة الجزائرية على كسبها، ذلك أن الجزائر تناضل من أجل تعزيز سبل التعاون بين الأمم المتحدة والإتحاد الأفريقي فيما يتعلق بالوقاية، وفض النزاعات في القارة الأفريقية.

وفي هذا المنظور ، تندرج مساهمة الجزائر في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام عبر إيفاد ملاحظين عسكريين إلى إثيوبيا واريتيريا وإلى جمهورية الكونغو الديمقراطية، دون إغفال الوساطة الناجحة التي اعتمدها رئيس الجمهورية في النزاع بين إثيوبيا واريتيريا وفي الأزمة بين الحكومة المالية والمتمردين التو ارق.[2]

5- مبدأ احترام الحدود الموروثة عن الإستعمار:

إن طبيعة العلاقات الدولية وأخطار تفتيت المستعمرات ، دفعت بالجزائر ومن أجل الدفاع عن الوحدة الترابية للدول إلى المناداة بتكريس مبدأ عدم المساس بالحدود، ونظرا لما يمثله هذا المبدأ على مستوى تأسيس الأمن الإقليمي، ذلك أن إعادة النظر في الحدود سوف يدخل أفريقيا في دوامة من الحروب داخل كل دولة نفسها ومع الدول الأخرى.

إذ تنص **المادة (91)** من الدستور الجزائري : " لا يجوز البتة، التنازل عن أي جزء من التراب الوطني".[3]

وترى الجزائر بأن ضبط الحدود وترسيمها من أهم الضمانات لتدعيم مبادئ حسن الجوار الإيجابي، ولذلك سعت إلى ترسيم وضبط حدودها مع الدول المجاورة، منذ أول مشكل حدودي بينها وبين المغرب، وفق إتفاقية إفران في 15 جانفي 1969، و إتفاقية تلمسان في 25 ماي 1970 ثم معاهدة الرباط في 15 جوان 1972.

---

[1]-لخضر موساوي، ***"الرهانات الإقليمية للأمن الوطني الجزائري،"*** (جامعة الجزائر : مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية، تخصص: علاقات دولية، 2010)، ص ص46،47.

[2]- السياسة الخارجية للجزائر : مبادئ وتطور، .www.alahram.net

[3]-الدستور الجزائري، ***مرجع سابق***.

ثم جاء سعي الجزائر لضبط حدودها وتعيينها مع جيرانها، من أجل ضمان الصورة الإيجابية لتطبيق مبادئ حسن الجوار ، لأنه بترسيم الحدود مع هذه الدول يتم القضاء على كل أسباب النزاع حولها، بحيث يتحول إلى عامل من عوامل السلم عن طريق إعطاء دفع قوي لإحترام وصيانة قداسة الحدود وبذلك تصبح الحدود منطقة إتصال وتفاعل لتحقيق التعاون من خلالها.[1]

وفي هذا الصدد وقعت الجزائر على :

-الإتفاقية الخاصة بوضع العلاقات على الحدود بين الجزائر وجمهورية مالي، الموقعة بالجزائر في 08 ماي 1983، وتمت المصادقة عليها بموجب المرسوم الرئاسي رقم 83-380 المؤرخ في 28 ماي 1983.

-الإتفاقية الخاصة بوضع العلامات على الحدود بين الجزائر والنيجر الموقعة بالجزائر في 05 جانفي 1983، وتمت المصادقة عليها بموجب المرسوم 83-379 المؤرخ في 28 ماي 1983.

-الإتفاقية الخاصة بوضع العلامات على الحدود بين الجزائر وتونس الموقعة بالجزائر في 03 سبتمبر 1981، وتمت المصادقة عليها بموجب المرسوم 81-319 المؤرخ في 05 ديسمبر 1981، والتي سبقتها إتفاقية الحدود المبرمة بين الجزائر وتونس الموقعة بالجزائر في 26 جويلية 1963، والمصادق عليها بموجب المرسوم رقم 63-450 المؤرخ في 14 نوفمبر 1963.

بالإضافة إلى إتفاقية تخطيط الحدود(والبرتوكولات الملحقة بها) الموقعة بتونس في 06 جانفي 1970، المصادق عليها بموجب أمر رقم 70-02 المؤرخ في 15 جانفي 1970.

-المعاهدة الجزائرية المغربية المتعلقة بخط الحدود القائمة بين البلدين و الموقعة بالرباط في 15 جوان 1972، وتمت المصادقة عليها بموجب أمر رقم 73-20 المؤرخ في 17 ماي 1973.

-الإتفاقية الخاصة بوضع العلامات على الحدود بين الجزائر وموريتانيا الموقعة بالجزائر في 13 ديسمبر 1983، وتمت المصادقة عليها بموجب المرسوم 84-33 المؤرخ في 18 فيفري 1984.

-إتفاقية الأخوة وحسن الجوار والتعاون الموقعة بطرابلس في 01 فيفري 1969، وقد تمت المصادقة على هذه المعاهدة بموجب الأمر رقم 69-21 المؤرخ في 09 أفريل 1969.[2]

[1]- قجالي، ***مرجع سابق***، ص.302-304.
[2]- موساوي ، ***مرجع سابق***، ص.47، 48.

وبفضل هذه الجهود استطاعت الجزائر القضاء على مشكل الحدود كمصدر لتهديد أمنها القومي.

وفي هذا الشأن حرصت الجزائر منذ سنوات على أن تكون وساطتها الدبلوماسية محكومة بمبدأ احترام الوحدة الترابية لدول الجوار، ولا يزال هذا الأخير مقدسا في نظر الجزائر ، بل إن أحد أسباب توتر العلاقة مع نظام العقيد الراحل "القذافي " خلال منتصف التسعينات تدخله لتشجيع التمرد على النظام القائم في مالي .

وقد استاءت الجزائر من دعوته سكان الصحراء الكبرى إلى إنشاء دولة خاصة بهم، واعتبرت هذه الدعوة تحريضا على التمرد والفوضى حيث يتوزع التو ارق على عدة دول في المنطقة غير أنهم لم يسعوا في السابق إلى بناء دولتهم المستقلة، كما أن أوضاعهم متباينة من دولة إلى أخرى.[1]

6-مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها:

جاء في **المادة(92)** من الدستور الجزائري:" يشكل تضامن الجزائر مع كل الشعوب في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية ، في كفاحها من أجل تحررها السياسي والإقتصادي ، من أجل حقها في تقرير المصير والإستقلال، بعدا أساسيا للسياسة الوطنية".[2]

يعد الوقوف إلى جانب الحركات التحررية قصد تقرير المصير لشعوبها عنصرا مهما وفق التصور الجزائري لعلاقات حسن الجوار بمضمون إيجابي ، حيث يستمد هذا المبدأ من نضال الجزائر الطويل ضد الإستعمار في سبيل الحصول على حق تقريرالمصير قبيل وأثناء الثورة التحريرية، فالجزائر، هي البلد المتضامن من دون شروط مع حركات التحرر عبر العالم.

ويرتبط مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها في التصور الجزائري، بنظرتها لمستقبل المنطقة سياسيا وإقتصاديا، وقد مارست هذا مع موريتانيا عندما أراد المغرب احتوائها، كما مارسته مع تونس ضد التحرشات الأجنبية عليها، وهو ما تمارسه اليوم مع الشعب الصحراوي في تقرير مصيره.[3]

كما يعد مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها ، شرطا جزائريا لعلاقات حسن الجوار ، لعب دورا أساسيا في تحديد مسار العلاقات المغاربية، بحيث أن إتفاقية الإخاء

[1]-بوحنية ، ***مرجع سابق***.
[2]-الدستور الجزائري، ***مرجع سابق***.
[3]- قجالي، ***مرجع سابق***، ص.309.

بين الجزائر وتونس تضمنت هذا المبدأ في مادتها الأولى لتأكيد الموقف التونسي من قضية الصحراء الغربية. وكذا اعترفت به موريتانيا بموجب الإتفاق الموقع مع جبهة البوليساريو في 05 أوت 1979، أيضا بموجب إتفاقية الإخاء والوفاق الموقعة بين الجزائر وتونس وموريتانيا سنة 1983[1].

وفي نفس السياق كانت الجماهيرية الليبية تعترف بحق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره. أما العلاقات الجزائرية المغربية فقد شهدت قطيعة دامت اثنتي عشرة سنة، ولم تعد إلى مجراها الطبيعي إلا بعد الإتفاق على تمكين الشعب الصحراوي من ممارسة حقه في تقرير مصيره، وبذلك فإن الجزائر لم تحد عن موقعها المبدئي بضرورة احترام إرادة شعوب المغرب العربي المجاورة لها، وأصبح التصور الجزائري لحسن الجوار يتضمن مبدأ جديد يتعلق بحق الشعوب في تقريرمصيرها بنفسها.[2]

7-مبدأ الدفاع عن السلم والأمن الجهويين:

تولي الجزائر أهمية للاستقرار الإقليمي من أجل إبعاد خطر التدخل الأجنبي من جهة، ومن أجل الإبتعاد عن إفتراض التدمير الذاتي للقدرات المحلية الأفريقية من جهة أخرى. وقد حرصت على تسوية واحتواء النزاعات التي تحدث خاصة بين الدول الأفريقية بالموازاة مع سعيها لإيجاد آليات تحفظ أمن واستقرار المحيط الأفريقي.

وفي سنة 1993 في الدورة التاسعة والعشرون بالقاهرة تم إنشاء آلية للوقاية من النزاعات وإدارتها وتسويتها، وفي نفس الوقت عملت الجزائر على تفعيل هذه الآلية بالإعتماد على فكرة الدبلوماسية الوقائية من أجل التوقع بحدوث النزاعات وبالتالي احتوائها وحلها حلا سلميا تدعيما لمبدأ الحل السلمي في النزاعات الأفريقية، كما شكلت الحجر الأساسي لإنشاء آلية أخرى أكثر فعالية هي "مجلس السلم والأمن الأفريقي"[3].

ويظهر هذا المبدأ في السياسة الخارجية الجزائرية من خلال سعيها الدائم إلى احتواء النزاعات وحلها بالطرق السلمية، وفي هذا الصدد وضعت الجزائر العديد من المبادرات من أهمها دعوتها لتشكيل مجلس السلم والأمن الأفريقي الذي بدأ ممارسته الفعلية في 25 ماي 2004، والذي من أهم أهدافه الحد من إندلاع النزاعات وحفظ وبناء السلم.

---

[1]- ***المكان نفسه***.

[2]- قجالي، ***مرجع سابق***، ص ص.309-311.

[3]-عبد الغفار محمد أحمد، ***فض النزاعات في الفكر والممارسة الغربية دراسة نقدية تحليلية*** (الجزائر: دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الكتاب الأول، ج.2، 2004)، ص.76.

كما يبرز دور الجزائر في صناعة السلم من خلال تفعيل لواء قدرة شمال أفريقيا الذي يعد بمثابة قوة الدفاع الأفريقية، ففي 2005 تم إصدار قرار إعتماد معاهدة الإتحاد الأفريقي للدفاع المشترك وعدم الإعتداء وتوصل وزراء الدفاع والأمن بدول الإتحاد الأفريقي بأديس أبابا في 2008 إلى خطة إنشاء القوة الأفريقية الجاهزة[1].

وعلى الرغم من أن الدستور الجزائري ينص على عدم تدخل الجيش الوطني خارج حدوده، إلا أن الجزائر وجدت نفسها مضطرة للتنازل عن جزء من هذا المبدأ بغية تفعيل مبدأ آخر وهو صناعة السلم في أفريقيا، حيث شاركت في اجتماع وزراء دفاع شمال أفريقيا. فالجزائر ترى بأن المشاكل الأفريقية أكبر من أن يستطيع الأفارقة حلها ومعالجتها لذلك تراهن دوما على حلها بالطرق السلمية وفي الإطارالإقليمي المدعوم بالجهود الدولية في إطارالأمم المتحدة، وفي هذا الصدد بدأت الجزائر بحشد الدعم الخارجي وإرسال ضباط جزائريين إلى الولايات المتحدة الأمريكية للتكوين في مجال حفظ وبناء السلم.[2]

المبحث الثاني: عملية صنع القرار في السياسة الجزائرية الخارجية

المطلب الأول: هيكل صنع القرار في السياسة الخارجية

من أجل فهم عملية صنع القرار السياسي الخارجي لا بد أولا من تحديد الهيكل الذي يصنع في إطاره ذلك القرار، ويعرف محمد السيد سليم هيكل صنع السياسة الخارجية بأنه:" نمط ترتيب العلاقات بين الأجهزة والمؤسسات العاملة في ميدان صنع تلك السياسة ، وبالتحديد الوزن النسبي لكل من تلك الأجهزة والمؤسسات في صياغة السياسة الخارجية".[3]

ونقصد بصناعة القرار في السياسة الخارجية الرسم والأداء ، وهي عملية ملازمة لجميع النظم على الرغم من اختلاف توجهاتها ومستوياتها سواء كانت حديثة أو تقليدية ديمقراطية أو مستبدة ومهما كانت الإيديولوجية التي تنضوي تحتها.[4]

وتهتم دراسة صناعة القرار بوحدة صناعة القرار ومكوناتها وتنظيمها والعلاقات التي ترتبط أجزاءها.وتختلف عملية صناعة القرار من دولة إلى أخرى حسب تركيبة

---

[1]- تتويجا لجهود الاخ قائد الثورة في الدفع بعجلة الوحدة الافريقية: معاهدة الدفاع المشترك لدول الاتحاد الافريقي تدخل حيز التنفيذ، ***مجلة شمس الليبية*** ، (20 فيفري 2010)، من الموقع:
http://www.alshames.com./details.as?Id=5223&page=1>

[2] -Delphine Lecoutre, « le Conseil de Paix et de Sécurité de L'union Africaine Clef d'une Nouvelle architecture de Satabilité en afrique, » ***Afrique Contemporale***,(2004),p p 131-133.

[3]-محمد السيد ، ***مرجع سابق***، ص.453.

[4]-عبد الله حبيب، ***السياسة الخارجية الجزائرية في ظل الأزمة 1992-1997*** (عمان : دار الراية للنشر والتوزيع، ط.1، 2011)، ص.128.

النظام السياسي للدولة، وعلى العموم يمكن التمييز بين مجموعتين تساهمان في صنع السياسة الخارجية وهي المؤسسات الحكومية والمؤسسات الغير الحكومية.

أولا: المؤسسات الحكومية:

وتتمثل المؤسسات الحكومية في صنع القرار الخارجي عادة في السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية والمؤسسة العسكرية.

1-السلطة التنفيذية:

تعتبر السلطة التنفيذية القوة الأكثر نفوذا في مجال صنع السياسة الخارجية، فالسلطات الأخرى التي لا تمارس إلا دورا رقابيا على دور السلطة التنفيذية فيما يتعلق بصنع السياسة الخارجية.[1]

وعادة ما تتركز صناعة القرارات في يد السلطة التنفيذية، حيث أكد أبرز المنظرين السياسيين منذ القرن الثامن عشر ، "أن السلطة التنفيذية هي المخول لها، بشكل مباشر التصرف في الشؤون الخارجية للدولة".[2]

ويختلف المقصود بالسلطة التنفيذية ، من نظام سياسي إلى آخر، ففي النظام البرلماني (كالبريطاني) ، يقصد بالسلطة التنفيذية في مجال صنع السياسية الخارجية **"مجلس الوزراء"** ، إذ أن رئيس الدولة لا يلعب إلا دور رمزي في هذا المجال، ويقوم رئيس الوزراء بالإشتراك مع الوزراء بعملية صياغة السياسة الخارجية، وفي النظام الرئاسي (كالولايات المتحدة الأمريكية) يقصد بالسلطة التنفيذية **"رئيس الدولة"**، فمجلس الوزراء ليس إلا هيئة مساعدة للرئيس.[3]

ويندرج تحت لواء السلطة التنفيذية مجموعة من المؤسسات ، رئاسة الدولة، رئاسة الحكومة، وزارة الخارجية، ووكالات تقوم بصنع القرار وفي نفس الوقت تعد بمثابة قنوات إتصال لتزويد السلطة التنفيذية بالمعلومات.

---

[1]-محمد السيد ، ***مرجع سابق***، ص.453.

[2]-Saikrishna B.Prakash, and Michael D.Ramsey, " The Executive Power Over Foreign Affairs," ***The Yale Law Journal***,(vol.111, n°.231, October 16,2001), p.266.

[3]-محمد السيد ، ***مرجع سابق***، ص.454.

2-السلطة التشريعية:

تتمتع السلطة التشريعية بإختصاصات مستقلة، في ميدان صنع السياسية الخارجية، إلا أن دورها في صنع السياسة الخارجية، يتفاوت من نظام لآخر ، طبقا لماهية النظام.[1]إذ يقوم النظام السياسي البرلماني على مبدأ سيادة البرلمان، ودمج السلطتين التشريعية والتنفيذية، غير أن واقع الممارسة في النظام السياسي البرلماني يتجه نحو إعطاء مجلس الوزراء الدور الحاسم في صنع السياسة الخارجية، بحكم هيمنته على الأغلبية البرلمانية.

أما النظام السياسي الرئاسي، فإنه يعطي السلطة التشريعية دورا واقعيا أكبر في صنع السياسة الخارجية.[2]

وعموما هناك إجماع على أن الهيئة التشريعية سواء في النظام الرئاسي أو النظام البرلماني، تلعب دورا محدودا في عملية صنع السياسة الخارجية بالمقارنة مع السلطة التنفيذية.

بالإضافة إلى أن صلاحيات السلطة التشريعية في الشؤون الخارجية في كل الدول أقل من صلاحياتها في الشؤون الداخلية، ويرجع ذلك إلى السرية التي تتسم بها الشؤون الخارجية.ضف لذلك أنها لا تأخذ المبادرة في قرارات السياسة الخارجية، وإنما يقتصر دورها على الموافقة أو الإعتراض على السياسة الخارجية التي تقترحها الحكومة.

3- وزارة الخارجية:

هذا الجهاز متداخل مع كل الأجهزة السابقة بإعتباره الجهاز الذي يقوم بالمشاركة في رسم السياسة الخارجية وتنفيذها والإشراف على العلاقات مع دول العالم الخارجي، بما في ذلك تبادل التمثيل الدبلوماسي والقنصلي مع الدول الأجنبية والمنظمات الدولية، من أجل ترقية السياسة الخارجية للدولة[3].ويعد وزير الخارجية المسؤول المباشر على هذا الجهاز.

ثانيا: المؤسسات غير الحكومية:

تتمثل المؤسسات غير الحكومية عموما في الأحزاب السياسية، جماعات المصالح الإعلام، والرأي العام.

---

[1]-ken Newton,Jan W. Van Deth, ***Foundations of Comparative Politics : democracies of the Modern world*** (Cambridge University Press, New York, United State of America,2005),p.61.

[2]-***Loc,cit.***

[3]-Antoaneta Christova, « The Role of National Parliaments in the Decision-Making Mechanism of the North Atlantic Treaty Organization ,»***NATO Researches***,(june 1999), p.10.

1-الأحزاب السياسية:

تعتبر الأحزاب السياسية مؤسسة لها دورها في الحياة السياسية ، بل إن البعض يعتبرها المحرك الأساسي للعبة السياسية في جميع النظم، مع الإعتراف بإختلاف دور الأحزاب السياسية بإختلاف المعتقدات السائدة في المجتمع ودرجة تقدمه، إذ يؤثر مستوى تقدم المجتمع على مكونات النظم السياسية الداخلية سواء من حيث استقلال المؤسسات أو من حيث تنوعها[1].

وتقوم الأحزاب السياسية بدور هام في بلورة الإنقسامات الطبيعية في المجتمع وتحويلها من انقسامات طبيعية إلى انقسامات منظمة، وذلك أن الحياة السياسية مليئة بالإتجاهات المتعارضة، والقوى المتنافسة والأمزجة المتباينة، والطموح والأطماع والآمال والمصالح المختلفة، وهذه كلها تعتبر محركات النشاط السياسي وهي تتبلور وتتحرك من خلال الأحزاب السياسية.[2]

2-جماعات الضغط (المصالح):

تلعب دورا تتزايد أهميته في جميع الدول سواء من حيث التأثير على إتخاذ القرارات أو من حيث التأثير على بنيان وهيكل السلطة السياسية، وتشمل جماعات الضغط هيئات عديدة ومتنوعة أهمها: النقابات المهنية، والنقابات العمالية، والجمعيات النسائية، والهيئات المدافعة عن حرية التعليم ، والنوادي ، والجمعيات الفكرية والتجمعات الدينية وتنظيمات الشباب...[3]

وتحاول جماعات المصالح التأثير على قرارات السياسة الخارجية التي تتناسب معها وكطبيعة تكوينها ومصالحها، على الرغم من أن جماعات المصالح قد تتصرف في بعض الأحيان كالأحزاب السياسية عن طريق دخول الإنتخابات من خلال مرشحيها ، إلا أن أنشطتها في مجال السياسة الخارجية غالبا ما ينحصر في محاولة التأثير على السلطتين التشريعية والتنفيذية، ويمكن القول أنها تؤثر في السياسة الخارجية من خلال ثلاث (03) قنوات[4]:

---

[1]- سعاد الشرقاوي، ***النظم السياسية في العالم المعاصر***(جامعة القاهرة،2007)، ص ص.193-207.

[2]***المكان نفسه***.

[3]***المرجع نفسه***، ص ص .241، 242.

[4]- السيد سليم ، ***مرجع سابق***، ص ص.196-198.

1-المشاركة المباشرة في عملية صنع السياسية الخارجية:

من خلال مشاركتها في أجهزة صنع تلك السياسة، ومن أبرز هذه الحالات تمثيل العسكريين في المكتب السياسي للحزب الشيوعي السوفيتي.

2-توجيه مصادر القوة للتأثير غير المباشر في السياسة الخارجية:

بحيث تمتلك بعض جماعات المصالح جزء من مصادر القوة الإقتصادية والعسكرية والسياسية في المجتمع، وعبر استعمالها لهذه القوة تستطيع التأثير في مسار السياسة الخارجية ، وأبرز مثال لذلك هو أثر الجماعة الصهيونية الأمريكية في صنع السياسة الخارجية في الشرق الأوسط.

3-جماعات المصالح كجماعات وسيطة بين السلطة السياسية والمواطنين:

وتتحقق الوساطة من خلال تعبير الجماعات عن مصالح محددة لمجموعات من المواطنين عبر الإتصال بصانعي السياسة الخارجية، كتنظيم المظاهرات من طرف الطلاب أمام البيت الأبيض إحتجاجا على الحرب الفيتنامية.

غير أنه غالبا ما يتسم تأثير جماعات المصالح بأنه تأثير محدود للغاية على السياسة الخارجية، نظرا لعدم تمكنها من تقمص مناصب عليا داخل مراكز صنع القرار ما يدفعها إلى ضرورة إقناع القائمين على السلطة بصحة مواقفها، وهذا ما يصعب تحقيقه خاصة على مستوى السياسات العليا المرتبطة بالسياسات الأمنية والعسكرية[1].

3-الإعلام:

ترجع أهمية وسائل الإعلام كأداة مساهمة في صنع السياسة الخارجية إلى تأثيرها على كل من صناع القرار والرأي العام، فوسائل الإعلام هي الملاحظ الأول للأحداث الدولية وكذا مصدر أساسي لتفسيرها ،فبالنسبة لصناع القرار الرسمين تقوم الوسائل الإعلامية من صحافة وإذاعة وتلفزيون بدور بارز في توجيههم وإمدادهم بجزء هام من المعلومات التي على أساسها يتخذون القرارات.

وتلعب وسائل الإعلام دورا مهما في عملية صنع السياسة الخارجية، من خلال الإهتمامات والمطالب والعمل على إيصالها للمسؤولين، بحيث يكون لها تأثيرا قويا بدءا

[1]-جنسن لويد، ***تفسير السياسة الخارجية***،تر: محمد بن احمد المفتي، ومحمد السيد سليم (السعودية: جامعة الملك سعود، عمادة شؤون المكتبات) ص.157.

من تحديد المشكلة وتغطيتها للأحداث ، فتقوم بإثارة اهتمام الجمهور وصانعي السياسة أثناء حدوثها.[1]

مثلما حدث مع "نيويورك تايمز" أثناء عهدة كلينتون في الولايات المتحدة الأمريكية حيث شاركت في صياغة برامج حول قضايا فنية معقدة في الكونغرس وهي " السياسة الخارجية اتجاه البوسنة وحلف الشمال الأطلسي للتجارة الحرة(نافتا، والرعاية الطبية)".[2]

4-الرأي العام:

هو تعبير يدلي به مجموع أفراد المجتمع بشأن قضايا عامة محددة في المجال السياسي، من أجل تلبية مطالبهم ويتجلى تأثيره بشكل واضح عندما تمس مصالحهم.

والرأي العام كقوة مؤثرة في السياسة الخارجية لم يكن له دور قبل الحرب العالمية الأولى، إلا أنه مع نهاية الحرب ومع النمو السياسي للشعوب بدأ الرأي العام ممثلا برأي القوى العالمية يظهر ويؤثر في مجرى السياسة الداخلية والخارجية للدول.[3]

ففي المجتمعات المتقدمة كأوروبا والولايات المتحدة الأمريكية، فإن الرأي العام هو الذي يشكل السياسة الخارجية ومؤسساتها المختلفة ، وتستجيب له بإستمرار على عكس النظم الديمقراطية التي تجعل الرأي العام بعيدا عن المشاركة السياسية ومسألة إتخاذ القرارات وتسعى دائما لتهميشه.[4]

عموما يبقى دور الرأي العام محدود، ولكنه موجود دائما ولو بدرجات متفاوتة حسب طبيعة الدولة، وهو بالتالي يشكل ضوابط على صناعة السياسة الخارجية، ويختلف تأثيره من قضية إلى أخرى.

كما أن الدراسات - في هذا السياق- تشير إلى أن الرأي العام يفتقد إلى المعلومات المطلوبة لإتخاذ قرارات خارجية، وهذا ما يفقده التأثير والمصداقية على قرارات خارجية تمس قضايا حساسة.[5]

---

[1]-زين نجاتي ***سياسة الأخبار وأخبار السياسة*** (القاهرة:مكتبة الشروق الدولية،2004)، ص.280.
[2]-***المرجع نفسه***، ص.283.
[3]-زايد ، ***مرجع سابق***، ص.146.
[4]-حامد عبد الماجد قوبسي، ***دراسات في الرأي العام : مقارنة سياسية*** (القاهرة:مكتبة الشرق الدولية، 2003)، ص ص.22-31.
[5]-يوسف حتي، ***النظرية في العلاقات الدولية***،(بيروت:دار الكتاب العربي،ط.1، 1985)، ص.203.

المطلب الثاني: مؤسسات صناعة القرار في السياسة الجزائرية الخارجية

إن صنع السياسة الخارجية يعني تحويل الهدف العام للدولة إلى قرار محدد، وهذا القرار الذي هو نتاج تفاعل عدة مؤسسات وفواعل ، فما هي المؤسسات والهياكل التي تساهم في صناعة القرار السياسي الخارجي في الجزائر؟

في البداية لا بد أن نشير إلى أن مراكز صنع القرار قد تتعدد وتتنوع، وتختلف درجة أهمية وتأثير كل منها حسب موقعه في النظام السياسي، وحسب ما يتوفر عليه من صلاحيات وإمكانيات، وكذا مدى إهتمامه بمجال السياسة الخارجية ذاتها، وعلى هذا الأساس تتراتب القوى والمؤسسات في التأثير من الأكثر إلى الأقل.

1-مؤسسة الرئاسة:

يؤكد البعض على خصوصية السياسة الخارجية بالنسبة إلى السياسات الأخرى التي تتبعها الدولة في إدارة نشاطاتها المختلفة، وبالتالي فإن الرقابة الديمقراطية عليها قد تحد من فعاليتها، لذا وجب ألا تخضع لنفس الرقابة السياسية التي تخضع لها المبادرات الحكومية الأخرى[1].

كما تلعب مؤسسة الرئاسة الدور المركزي في صنع قرارات السياسة الخارجية وفق نظرية "المجال المحجوز" التي تعتبر أن عملية صنع القرار هي حكر على الذين يحتلون قمة الهرم السلطوي في الدولة.[2]

وتعتبر مؤسسة الرئاسة في الجزائر أعلى سلطة تنفيذية، ويرأس هذا الهيكل رئيس الجمهورية لما أتيح له من صلاحيات واسعة، تسمح له بالبت والتقرير في مختلف القضايا التي تهم الدولة سواء داخل البلاد أو خارجها.حيث نصت **(المادة 70)** من الدستور الجزائري على :" يجسد رئيس الجمهورية ، رئيس الدولة، وحدة الأمة، وهو حامي الدستور، ويجسد الدولة داخل البلاد وخارجها"[3].

كذلك تنص **(المادة 77)** من الدستور الجزائري على الصلاحيات والسلطات المخولة لرئيس الجمهورية فيما يتعلق بالسياسة الخارجية كالتالي:" يقرر السياسة الخارجية للأمة ويوجهها ... كما يبرم المعاهدات الدولية ويصادق عليها..."[4].

---

[1]-Maria Rogina Soares de Lima, Foreign Policy and Democracy : A Priliminary Analysis of the Brazilian Case. In site internet: http://www.isanet.org/noarchive/lima.html.

[2]-مارسيل ميرل، ***سوسيولوجيا العلاقات الدولية***، ترجمة: حسن نافعة (القاهرة: دار المستقبل العربي، ط.1، 1986)، ص.327.

[3]-الدستور الجزائري، ***مرجع سابق***.

[4]- ***المكان نفسه***.

كما تنص **(المادة78)** من الدستور الجزائري :" ...يعين رئيس الجمهورية سفراء الجمهورية والمبعوثين فوق العادة إلى الخارج ، وينهي مهامهم ،ويتسلم أوراق اعتماد الممثلين الدبلوماسيين الأجانب وأوراق إنهاء مهامهم"[1].

وفي صدد دور رئيس الجمهورية في مجال السياسة الخارجية دائما ، نجد **(المادة 97)** : " ... يوقع رئيس الجمهورية كذلك إتفاقيات الهدنة ومعاهدات السلم"[2].

وعليه تعتبر الرئاسة هي أولى المؤسسات التي كان لها دور مؤثر في المسار السياسي ، والتي ظلت ولوقت طويل تحتل مركز الموجه والمسير لمختلف نشاطات النظام، ليس تبعا للصلاحيات المخولة للرئيس بل وفقا لما جاءت به الدساتير، بل كذلك لتمتع أغلب الرؤساء الذين تعاقبوا على الجزائر بالروح الثورية لأنهم من أبناء ثورة أول نوفمبر[3].

2-المؤسسة التشريعية:

يمكن حصر دور هذه المؤسسة في مجال السياسة الخارجية من خلال ما تنص عليه **(المادة130)** من الدستور الجزائري :" يمكن للبرلمان أن يفتح مناقشة حول السياسة الخارجية بناء على طلب رئيس الجمهورية أو رئيس إحدى الغرفتين ، يمكن أن تتوج هذه المناقشة، عند الإقتضاء بإصدار البرلمان، المنعقد بغرفتيه المجتمعتين معا، لائحة يبلغها إلى رئيس الجمهورية"[4].

من خلال هذه المادة يتضح لنا أن دور وصلاحيات البرلمان في الشؤون الخارجية أقل من صلاحياته في الشؤون الداخلية. وهذا راجع لطبيعة الشؤون الخارجية والتي تتسم بالسرية، ضف إلى ذلك أن السلطة التشريعية لا تأخذ المبادرة في قرارات السياسة الخارجية ، وإنما يقتصر دورها في الموافقة والإعتراض على السياسة الخارجية المتخذة.

وللسلطة التشريعية أيضا دور في السياسة الخارجية من خلال موافقتها صراحة على المعاهدات الدولية قبل مصادقة رئيس الجمهورية عليها. وهو ما نصت عليه **(المادة 131)** من الدستور الجزائري: " يصادق رئيس الجمهورية على إتفاقيات الهدنة، ومعاهدات السلم والتحالف والإتحاد، والمعاهدات المتعلقة بحدود الدولة، والمعاهدات

---

[1] ***المكان نفسه.***
[2] ***المكان نفسه.***
[3] -نبيل عبد الفتاح، "الأزمة السياسية في الجزائر : المكونات والصراعات والمسارات، "***مجلة السياسة الدولية***(ع، 28، افريل 1992)، ص.188.
[4] - الدستور الجزائري، ***مرجع سابق***.

المتعلقة بقانون الأشخاص ، والمعاهدات التي تترتب عليها نفقات غير واردة في ميزانية الدولة، بعد أن توافق عليها كل غرفة من البرلمان صراحة".[1]

المبحث الثالث:محددات السياسة الجزائرية الخارجية

المطلب الأول: المحددات الجغرافية

تلعب المحددات الجغرافية للدولة من حيث الموقع والمساحة، التضاريس والمناخ...إلخ دورا في السياسة الخارجية، بحيث جعل هذا الدور البعض - كما فعل أصحاب المدرسة الجغرافية الأساسية - يدعون إلى النظر إلى العلاقات الدولية على أنها إنعكاس للفوارق الجغرافية بين الدول[2].وضرورة تأثيرها على السلوك الخارجي للدولة، بشكل مباشر أو غير مباشر.

ومن أهم المؤثرات الجغرافية في سياسة الدولة هي وجودها في منطقة مهمة ذات موقع إستراتيجي مما يعطيها ذلك القوة والفعالية في السياسة الخارجية، إذا استطاعت إستغلال موقعها إستغلالا جيدا لتحقيق أهدافها بعكس الدولة التي لا تتمتع بموقع ذات أهمية.

وتحتل الجزائر موقعا متميزا في المنطقة العربية والأفريقية ويمكن حصر أهم عناصره فيما يلي:

أ-الموقع والمساحة:

تتميز الجزائر بموقع جغرافي استراتيجي ، والذي يؤثر على الأصعدة المغاربية و المتوسطية والأفريقية ، إذ تقع الجزائر شمال غرب القارة الأفريقية ما بين خطي طول 12° شرقا و9° غربا، ودائرتي عرض 37° شمالا و19° جنوبا.ما يجعلها معبرا لخط "غرينتش" بولاية مستغانم ولـ " مدار السرطان" بولاية تمنراست.

وتبلغ مساحتها:741. 2.381 كلم. [3] تمتد أبعادها من أقصى نقطة شمالا إلى أقصاها جنوبا على مسافة 1955 كلم ، ومن أقصى نقطة شرقا إلى أقصاها غربا على إمتداد 1829 كلم.

---

[1] - ***المكان نفسه***.

[2] -كاظم هاشم نعمة، ***العلاقات الدولية*** (بغداد: جامعة بغداد، 1987)، ص.68.

[3] - منصور لخضاري، ***"الساحل الافريقي وبناء الامن الوطني في الجزائري،"*** (ورقة بحثية مقدمة في ملتقى وطني بالجزائر بالمدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، 04 مارس 2013)، ص.02.

ب-الحدود:

تنفتح الجزائر على سبعة دول وعلى واجهة بحرية ممتدة على طول " البحر المتوسط" بشريط ساحلي مسافته 1200 كلم، يحدها من الشرق كلا من " تونس" بشريط حدودي يمتد على مسافة 965 كلم، وليبيا على إمتداد 1376 كلم، و"النيجر" على إمتداد طوله 956 كلم، من الجنوب الغربي كلا من موريتانيا على امتداد 463 كلم، والصحراء الغربية على إمتداد 42 كلم لتكتمل حدودها مع المغرب بشريط حدودي ، يمتد على مسافة 1559 كلم[1].ما يعطي للجزائر شريطا حدوديا بريا، يمتد على مسافة 6343 كلم، فضلا عن شريطها البحري ذي 1200 كلم.

وقد تم ترسيم الحدود الإقليمية مع الدول المجاورة بإتفاقيات ثنائية رسمية لرسم الحدود وتعليمها كالتالي[2]:

1-إتفاق رسم الحدود مع "الجمهورية التونسية" موقع بتاريخ 06 جانفي 1970، الحق بإتفاق لتعليمها بتاريخ 19 مارس 1983، ليلحق بإتفاق لتعليم الحدود البحرية بتاريخ 11جويلية .2011

2-إتفاق رسم الحدود مع " المملكة المغربية"، موقع بتاريخ 15جوان 1972 .

3-إتفاق تعليم الحدود مع "جمهورية النيجر"، موقع بتاريخ 05جانفي .1983

4-إتفاق تعليم الحدود مع "جمهورية مالي" ، موقع بتاريخ 08ماي 1983 .

5-إتفاق تعليم الحدود مع "الجمهورية الإسلامية الموريتانية"، موقع بتاريخ 13 ديسمبر 1983. وبقت الحدود الجزائرية الليبية من دون إتفاق ثنائي رسمي لرسم الحدود وتعليمها[3].

ج-التضاريس والمناخ:

يعرف المجال الطبيعي للجزائر تنوعا هاما في التضاريس، وهذا الأخيرأنتج عدة إمتدادات تمثلت في :

1-منطقة السهول: المتميزة بخصوبة أراضيها.

---

[1]-http://www.ar.wikipedia.org.

[2]-منصور لخضاري،"الإمتدادات الجيوسياسية للأمن الوطني في الجزائر،"***مجلة شؤون الاوسط*** : فصلية متخصصة محكمة تعنى بالاستراتيجيات الاقليمية (بيروت: مركز الدراسات الإستراتيجية، ع.143، خريف 2012)، ص.07.

[3]- ***المرجع نفسه***، ص.08.

2-منطقة الهضاب العليا التي نجد بها الأطلسين " التلي" و" الصحراوي" وتمتد عليها أراضي شبه قاحلة تعرف ب "السهوب" وهي مناطق رعوية.

3-الأطلس الصحراوي، الواقع جنوبا وبه "قمة تاهات" بجبال الأهقار بولاية تمنراست أعلى قمم الجزائر على ارتفاع 2918 متر على مستوى سطح البحر. كما أن تنوع التضاريس أدى لتنوع المناخات حيث نجد المناخ المتوسطي، والقاري والصحراوي[1].

وعليه تعد الجغرافيا بدورها عاملا مهما في سياسة الجزائر، فموقع الجزائر في نقطة تقاطع إستراتيجية مهمة بتوسطها لعدة دول مغاربية[2]، وكذلك توسطها كيانين ضخمين ، الأول في الشمال يمثله الإتحاد الأوربي، والثاني في الجنوب ويتمثل في العمق الأفريقي.

المطلب الثاني:المحددات الإقتصادية

للمحدد الإقتصادي دور هام في تحديد قدرة صانع القرار السياسي الخارجي، إذ أن القوة الإقتصادية هي أساس القوة التكنولوجية وأساس بناء الكوادر والإطارات، كما تعد الركيزة الأساسية لإستقلالية نشاط الدولة في المجال الخارجي.

وتلعب العوامل الإقتصادية دورا رئيسيا في العلاقات الدولية ، فمن ناحية يمكن اعتبار القدرة الإقتصادية أداة من أدوات السياسة الخارجية (فرض العقوبات الإقتصادية، سياسة الإغراء والمساعدات، سياسة المقاطعة)، ومن ناحية أخرى فإن القوة الإقتصادية ضرورية للقوة العسكرية والتي تعتبر إحدى عناصر السياسة المستقلة[3].

ويحتل هذا المحدد أهمية كبرى في السياسة الخارجية الجزائرية، حيث تتمتع الجزائر بموارد طبيعية لا بأس بها وأهمها النفط ، إذ تعد الجزائر من الدول المصدرة للنفط والغاز بإمتياز، حيث تعتبر الجزائر ثاني منتج للنفط في منطقة المغرب العربي، وذلك بعد ليبيا، التي يقدر إنتاجها بـ 50,21 مليون طن في حين تنتج الجزائر 44,357 مليون طن[4].

ويضيف **سمير أمين** في كتابه:**" الإقتصاد العربي المعاصر"** - "الجزائر في خانة الدول البترولية المتوسطة، التي تكون فيها للثروة البترولية أهمية كبيرة في تنمية

---

[1] ***المكان نفسه***.

[2] -صالح زياني، "تحولات العقيدة الأمنية الجزائرية في ظل تنامي تهديدات العولمة،" ***مجلة المفكر*** (ع.5)، ص.290.

[3] -اسماعيل صبري مقلد، ***العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الأصول والنظريات*** (الكويت: مطبوعة جامعة الكويت، 1979)، ص.184.

[4] - محمد الأسعد، "السكان والتنمية المستديمة في بلدان المغرب العربي،" ***المستقبل العربي***، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ع.155، جانفي 1992)، ص.107.

المجتمع". إذ تساهم موارد الطاقة في تمويل المشاريع الإستثمارية الجديدة وصيانة البنية الأساسية وترميمها وذلك لمواجهة حاجيات الإنفاق العام عادة.

ويحتل قطاع المحروقات مكانة هامة في الإقتصاد الجزائري، إذ يشكل 95,5 % من صادرات الجزائر الإجمالية، ويبلغ احتياطي البترول المتمركز أساسا في منطقة حاسي مسعود 980 مليار متر مكعب،واحتياطي الغاز الطبيعي 3650 مليار متر مكعب، وهو يمثل رابع أعلى احتياطي عالمي بعد حركة التأميمات التي عرفها القطاع في سنوات السبعينيات[1].

كما تمتلك الجزائر ثروة معدنية هامة، أساسها مناجم الزنك والزئبق بالشرق الجزائري، بالإضافة إلى مناطق استغلال النحاس، كما تحتوي منطقة الأهقار على ثروة حقيقية من اليورانيوم والذهب. ومن أهم المناجم المستغلة للفوسفات والحديد، تلك الموجودة بمنطقة جبل العنق، ويوجد أعلى احتياطي مقدر بمليار طن ب " عار جبيلات" قرب مدينة تندوف[2].

لكن المشكل في إقتصادها هو إعتماده كليا على النفط وهو بطبيعته قابل للنفذ، الأمر الذي يجعلها عرضة لهزات عنيفة تتأثر بتذبذب الأسعار العالمية للمادة الخام، الأمر الذي يترك أثار عميقة على الإقتصاد الجزائري مما يؤدي إلى حدوث أزمات داخلية، خصوصا أن الجزائر لا تحقق إكتفاء ذاتي فيما يتعلق بالإنتاج الغذائي، بحيث أن الإكتفاء الذاتي من الطعام في أوقات الحرب أو الأزمات أصبح يعتبر فاصلا هاما لقوة الدولة، وكل دولة تفتقر إلى هذا الشريان الحيوي هي عرضة للإنهيار[3].

لهذا فإن الإمتياز الذي تتمتع به الجزائر من خلال امتلاكها للنفط والغاز والفائض الذي تجنيه عند ارتفاع أسعار النفط، لا يوفر هامشا للحركة في السياسة الخارجية ما دامت الجزائر عاجزة عن تحقيق الإكتفاء الذاتي من الإنتاج الغذائي، لأن من شأن أي حصار على الجزائر أن يؤدي إلى انهيار إقتصادها، كما من شأن أي انخفاض في أسعار النفط و ارتفاع أسعار القمح أن يدخل الجزائر في أزمة إقتصادية خانقة، يضاف إلى ذلك

[1]-Samir Amin, ***L'économie Arabe Contemporaine*** (Paris :les Editions de Minuit,1980),p.09.

[2]-محسن تومي، ***تصور جغرافي لوحدة المغرب العربي*** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية و مركز الدراسات العربية المتوسطة، 1987)، ص.180.

[3]-عبد الرحمن، يوسف بن حارب،***السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية*** (الامارات العربية المتحدة:المكتب الحديث، 1999)، ص.28.

عدم وجود إقتصاد قوي قادر على تحويل الموارد الأولية إلى منتجات بل الإعتماد أكثر على الإستيراد[1].

ومن حيث التصنيع تعتبر الجزائر من الدول متوسطة التطور بحيث تملك قطاعا صناعيا قوامه تصنيع بعض المواد الغذائية والملابس وبعض معدات النقل، وهذا من مؤشرات التقدم الإقتصادي. إلا أن هذا المستوى لا يفتح أمامها هامشا كبيرا للنشاط والفعالية في سياستها الخارجية.

ومن جهة أخرى فالمستوى التقني والعلمي للجزائر، لا يسمح لها بالإستغلال الكامل لمواردها وتحويلها إلى منتجات، ما عدا في مجال المحروقات والتعليم العالي وبعض المجالات الأخرى التي تسجل فيها الجزائر بعض التقدم بالنسبة لبعض الدول الأفريقية[2].

المطلب الثالث: المحددات السياسية والإجتماعية

1-المحدد السياسي:

إن المقصود بالمحدد السياسي ، هو تلك المعطيات السياسية التي تجعل دولة ما ذات تأثير فعال على باقي المعطيات السياسية المحيطة بها، ويمكن اعتبار الرصيد السياسي مشكلا من مقومات القوة التي تلعب دورا هاما في التنظيم والتأثير على العلاقات المتبادلة، إذ تعتبر القوة الكاملة التي يتمحور حولها اتخاذ القرار، والمبادرة من طرف ما لتحقيق تأثيرا على غيره[3].

وبين ما تملكه الدولة من رصيد تاريخي ودبلوماسي، وما تمثله من حضور قوي على الساحة الدولية يمكن تحديد قوتها السياسية، غير أن هذه القوة لا يمكن فصلها عن باقي العوامل إذ أنها ترتبط ارتباطا وثيقا بمختلف المحددات.

وبالرجوع إلى الرصيد التاريخي، يمكن القول أن عوامل التاريخ كان لها تأثيرا واضحا على السياسة الخارجية الجزائرية منذ الأيام الأولى لإستقلال الجزائر. إذ كان للإحتلال الفرنسي للجزائر دوره البالغ في التمكين للمشروع الحضاري الأوروبي من خلال مؤسساته العسكرية والإدارية.

---

[1]- ***المكان نفسه***.

[2]-علي الدين هلال ومسعد نيفين، ***النظم السياسية العربية قضايا الاستمرار والتغير*** (القاهرة: مركز دراسات الوحدة العربية، 2002 ، ط.5) ، ص.27.

[3]- إسماعيل علي سعد، ***نظرية القوة: مبحث في علم الاجتماع السياسي*** (الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1998)، ص.216.

فقد عمل المحتل الفرنسي بدون هوادة لطمس الشخصية والهوية الجزائرية، إلا أن ذلك قوبل بمقاومة اتخذت أشكالا متعددة سواء بالإنتفاضة أو بالعمل السياسي السلمي. وتعد ثورة التحرير الوطني بأفكارها أحد أهم روافد السياسة الجزائرية في فترة الإستقلال، حيث ساهمت هذه الثورة بشكل عام في رسم المشهد السياسي والإجتماعي والإقتصادي الذي ميز الجزائر عقب دحر المحتل الفرنسي، فعملية بناء الدولة وبناء سياستها ورسم إلتزاماتها داخليا وخارجيا خضع كثيرا لهذا العامل التاريخي[1].

لقد ساهمت الثورة التحريرية في تعزيز مكانة الجزائر سياسيا في الداخل والخارج، وذلك انطلاقا من بيان أول نوفمبر الذي رسم معالم التوجهات الكبرى للثورة وأهدافها، كما حدد المبادئ الأساسية التي تسعى الجزائر إلى احترامها، كحق تقرير المصير، والحفاظ على السيادة الوطنية والسعي إلى تحقيق السلام والتعاون الدوليين ، وهو ما أهل الجزائر لأن تكون حاضرة على المستوى الدولي وأن تساهم في حل النزاعات والخلافات الدولية[2].

كما أن أبعاد الثورة التحريرية لم تحدها الحدود الجغرافية، إذ تركت أثرا وتفاعلا هامين على دول المشرق العربي، انطلاقا من البعد العربي الإسلامي للدولة الجزائرية، ودول البحر المتوسط وكذلك الإرتباط بأفريقيا بحكم التراث المشترك والمساهمة النضالية في حل النزاعات التي تحدث في العمق الأفريقي[3].

وعلى المستوى الدولي كان لسياسة الجزائر حضورا فعالا، يجسد المبادئ العامة والمنطلقات الأساسية للسياسة الخارجية، وفقا لمنظومتها الدبلوماسية.

اعتنقت الجزائر المبادئ الأممية وجعلت منها اعتبارات محركة للسياسة الخارجية كإحتواء النزاعات تسويتها السلمية للنزاعات الدولية واحترام الشرعية الدولية وتطوير التعاون الدولي.

كما برز الإهتمام الدائم للجزائر بالمشاريع الوحدوية والإيمان بها مغاربيا وأفريقيا وعربيا، بالإضافة إلى العمل على تدعيم السلم والأمن، وما يرتبط بهما من مبادئ كمساندة حركات التحرر عبر العالم وحق الشعب في تقرير مصيره.

وعرفت السياسة الجزائرية في تحركاتها على المستوى الأفريقي مشاركة فعالة وحيوية في حل النزاعات، بدءا بمنطقة الساحل الصحراوي بإعتبارها مجالا حيويا يؤثر

---

[1]- زياني، ***مرجع سابق***، ص.290.

[2]- ***المكان نفسه***.

[3]-Nicole Grimand, ***La Politique Extérieure de L'Algérie*** (Editions Rahma, 1994), p.167.

على أمن المنطقة، وقد ساهمت الجزائر في حل النزاع بين مالي والنيجر وغيرها من النزاعات.

إذ أن مساهمة الجزائر بأدوار فاعلة على جميع المستويات وحضورها الفعال في المحافل الدولية ، يؤهلها لتبوء مكانة هامة في العلاقات الدولية ويفتح لها المجال للمشاركة دوليا ، وتمثيل مجالها الإقليمي والجواري.

2-المحدد الإجتماعي:

أ-العامل البشري:

تشكل الجزائر القوة الأولى من حيث عدد السكان، حيث بلغ عدد سكان الجزائر 36,6 مليون نسمة حسب إحصائيات سنة 2010، وتقدر نسبة توزيع السكان ب 13,6 نسمة /كلم ^{2} إلا أنها نسبة لا تعكس حقيقة التوزيع الجغرافي للسكان ، إذ تشير بعض المصادر إلى ما نسبته 94% من السكان الذين يقطنون في المناطق الشمالية، والتي لا تمثل مساحتها إلا 17% فقط من مساحة البلاد[1].

وحسب دراسة قامت بإعدادها وزارة البيئة وتهيئة الإقليم حول التوزيع السكاني في الجزائر، فان 63% من مجموع السكان يتمركزون فوق مساحة لا تتعدى نسبتها 4% . وجاء في الدراسة أيضا عن تموقع 38% من السكان في مناطق السهلية والسهبية على مساحة قدرها 9% من الإقليم، مقارنة بالمناطق الصحراوية التي تتربع على مساحة نسبتها 87% من مساحة الجزائر سوى 9% من إجمالي عدد السكان.

ويتوزع السكان حسب فئات أعمارهم إلى 68% للبالغين ما بين 15 و 65 سنة، أمام 27,3% لمن تقل أعمارهم عن 15 سنة، و4,7 % لمن تزيد أعمارهم عن 65 سنة. ليصل متوسط العمر عند النساء إلى 75 سنة وإلى 71,9 سنة عند الرجال[2].

واحتلت الجزائر سنة 2006 المرتبة التاسعة والتسعين في سلم ترتيب مؤشرات التنمية البشرية المعتمد من طرف "برنامج الأمم المتحدة للتنمية P.N.U.D" بمؤشر قوامه 0,748 (يمتد سلم المؤشرات المعتمد ما بين 00 و01)، وعادت المرتبة الأولى لإيسلندا بمؤشر قوامه 0,968 [3].

[1]- لخضاري، "الإمتدادات الجيوسياسية للأمن الوطني في الجزائر،" ***مرجع سابق***، ص.08.

[2]- ***المكان نفسه***.

[3] -Pascal Boniface, et d'autres,***L'anneé stratégique 2010,Analyse des Enjeux Internationaux*** (Paris :éditions Dallez/Iris ,2009)p.561.

ب- الهوية:

تتنوع عناصر الهوية الوطنية في تناغم أقرب ما يكون إلى التكامل منه إلى التنافر، وقد كان للحقبات التاريخية التي مرت بها الجزائر والتي تعود إلى مرحلة ما قبل التاريخ ، الأثر على صقل الشخصية الوطنية وتعزيز مقوماتها[1].

ويعتبر سكان الجزائر الأصليين من " الأمازيغ" الذين استماتوا في مقاومة الغزاة والمحتلين عبر التاريخ، والذين تعايشوا مع الفتح الإسلامي فانصهروا مع العرب الفاتحين وقبلوا بالعربية بوصفها لغة القران الكريم كنتيجة لاعتناقهم الإسلام، وبإرادة قوية مشحونة بقيم ومبادئ وثوابت شعب وحضارة وأمة وفلسفة مجتمع(إطارها العروبة والإسلام) ، تغلبت على السياسة الإستيطانية التي عملت على التفرقة وطمس الهوية الوطنية للشعب الجزائري[2].

وبحكم العقيدة والانتماء الحضاري واللغوي والديني للجزائر، شكلت الثورة الجزائرية حركة قوة نضالية ملتحمة، هذا الانتماء أكده "بيان أول نوفمبر" في هدف للثورة "الإستقلال الوطني" من خلال[3]:

1-إقامة الدولة الجزائرية الديمقراطية الإجتماعية ذات السيادة ضمن إطار المبادئ الإسلامية.

2-احترام جميع الحريات الأساسية دون تمييز عرقي أو ديني، وكذا مخاطبته الجزائريين بـ: "أيها الشعب الجزائري...أيها الشعب الجزائري..." ما يرسخ حقيقة قوة ووجود "دولة وطنية" يسمو الولاء لها والشعور بالانتماء إليها على كل ما سواه من إحساس آخر بالانتماء.

إذا كان الإسلام هو دين الدولة "كما جاء في أول مواد الدستور، فإن اللغة " تعرف تنوعا في الجزائر يصونه الدستور الذي عدل في 10 أفريل 2002 ليقر في (مادته الثالثة) بـ "اللغة العربية هي اللغة الوطنية والرسمية"، ويعترف في **(المادة 03)** مكرر بـ "تمازيغت هي كذلك لغة وطنية، تعمل الدولة لترقيتها وتطويرها بكل تنوعاتها اللسانية المستعملة عبر التراب الوطني".

---

[1]- لخضار، ***مرجع سابق***، ص.9.
[2]-دبش، ***مرجع سابق***، ص.62.
[3]- لخضاري، ***مرجع سابق***، ص ص.09، 10.

الفصل الثاني

التهديدات الأمنية في منطقة الساحل الأفريقي

المبحث الأول: الأهمية الإستراتيجية لمنطقة الساحل الأفريقي

سيتم في هذا المبحث تحديد الإطار الجغرافي لمنطقة الساحل الأفريقي، وكذا خصائص دولها وإبراز أهميتها الإستراتيجية، وصولا للإفرازات التي أنتجتها في واقع المنطقة، والتي كان لها مخرجات متعددة تعلقت في جانب كبير منها بحالة اللاإستقرار التي تشهدها المنطقة، والتي أثرت في رسم الوضع الأمني لمنطقة الساحل الأفريقي.

المطلب الأول:الإطار الجغرافي لمنطقة الساحل الأفريقي

لتحديد الموقع الجغرافي للساحل الأفريقي* يجب الأخذ بعين الاعتبار الامتداد والترابط الحضاري والثقافي لشعوبه ودوله من جهة، وموارده الأولية ذات الأهمية القصوى لاقتصاديات الدول الصناعية الكبرى من جهة أخرى.

ينطلق المجال الجغرافي للساحل الأفريقي من الجهة الشرقية**(الإمتداد الأول)** انظر الخريطة رقم01(خريطة توضح الامتدادات الثلاثة للساحل الأفريقي) من البحر الأحمر شرقا إلى امتداد المحيط الأطلسي غربا(حوالي 6000كلم) المطل على موريتانيا مرورا بالصومال، جيبوتي، اريتريا، السودان، تشاد، النيجر، مالي وموريتانيا بمحيط جغرافي وجيوسياسي **بامتداد ثاني** شمال الإمتداد الأول (الجزائر وليبيا)، وامتداد على جنوب غرب الإمتداد الأول ينطلق من السينغال، غينيا، ساحل العاج، بوركينافاسو ونيجيريا **(الإمتداد الثالث)**.[1]

---

[1]-دبش، ***مرجع سابق***، ص.11.

*عرفت **منطقة الساحل الأفريقي** بأسماء عديدة أهمها: بلاد السودان، بلاد السيبة، الصحراء الكبرى، الساحل الأفريقي، الساحل الصحراوي، والمصطلح الغير متعارف عليه هو السهل الأفريقي.(انظر حبيب عمر الفهري، ***عربي بين حضارتين***(نيامي، ددن،ط.1، 2004)،ص.3).

أما **بلاد السيبة** تعبر عن المناطق الصحراوية الجنوبية الخارجة عن السلطان، أو حدود المماليك التي قامت في شمال أفريقيا إبان العهد الإسلامي. وعن **الصحراء الكبرى** تعتبر الصحراء الكبرى في أفريقيا، وهي اكبر صحراء مدارية في العالم، وتقع في شمال القارة الأفريقية وتمتد من المحيط الأطلسي غربا حتى البحر الأحمر شرقا، وحاليا منطقة قاحلة مقفرة تغطي جزءا كبيرا من وسط أفريقيا وشمالها، وتكاد تمثل حاجزا طبيعيا بين شمال أفريقيا ووسطها.

أما بالنسبة **لمصطلح الساحل** ، فانه يعبر عن شاطئ البحر، أضيف له مصطلحين تابعين يفهم من خلالهما الأفريقي والصحراوي، ليدل على المعنى الكامل الخاص بتسمية المنطقة، أما **مصطلح الساحل الأفريقي** فاصله فرنسيSahel African ارتبط بالوجود الفرنسي في المنطقة. وعن مصطلح الساحل الصحراوي فقد أطلق كمزج بين مفهومي الساحل والصحراء الكبرى.

وفيما يخص **مصطلح السهل الأفريقي**، فهو مصطلح ظهر في الكتابات العربية والمخطوطات القديمة التي أرخت لتاريخ المنطقة، خصوصا إبان الفتح الإسلامي في القرن السابع والثامن ميلادي، حيث اصطلح على التعبير التالي: السهل الأفريقي وغرب أفريقيا، وافترض أن الترجمة الصحيحة لكلمة Sahel إنما هي ترجمة لكلمة السهل وليس الساحل.(انظر حبيب عمر الفهري، ***الجماعات والجاليات العربية في منطقة الساحل الأفريقي وغرب أفريقيا***(نيامي،ددن،2008)، ص.15).

خريطة رقم 01 توضح الإمتدادات الثلاثة للساحل الأفريقي

المصدر: أنظر دبش، مرجع سابق، ص.12.

معظم شعوب هذه الدول مسلمة وتشكل اكثر من 74% (334 مليون مسلم) من السكان في الساحل الأفريقي (457,6 مليون نسمة)، وتشكل أكثر من 54% (567,7مليون مسلم) من سكان القارة الأفريقية ككل (مليار و54 مليون نسمة).

ويعتبر الساحل الأفريقي خط حدودي يفصل بين البحر المتوسط وأفريقيا تحت الصحراء، كما أنه يبقى الطريق التجاري التقليدي، وكذلك طريق مرور للمهاجرين من أفريقيا إلى أوربا[1].

كما أن شساعة المجال الجغرافي للساحل الأفريقي خلقت نوعا من الاختلاف عن ماهية الدول المكونة لهذا المجال ، وفي الغالب يستعمل مصطلح "الساحل الأفريقي" للدلالة على الدول الثمانية التي تنضوي تحت تجمع **" لجنة ما بين الدول لمكافحة الجفاف CILSS"**[2]، والتي تم إنشاؤها سنة 1971. وهذه الدول هي السينغال، موريتانيا، مالي، بوركينافاسو، النيجر،نيجيريا، تشاد، السودان واريتريا.

وهناك من يضيف جزر الرأس الأخضر، وعلى العموم يمكن تصنيف الدول التي تعتبر ضمن منطقة الساحل الأفريقي من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم 01:يوضح تصنيف الدول التي تعتبر ضمن منطقة الساحل الأفريقي

الدولة	(السكان)/المليون	المساحة (كلم^2)
ساحل العاج	12.3	274.000
جزر الراس الاخضر	0.43	4.030
تشاد	8.7	1.284.000
غامبيا	1.4	11.295
غينيا بيسو	1.3	36.125
مالي	11	1.240.190
موريتانيا	2.7	1.025.520
النيجر	10.4	1.267.000

[1]-Mehdi Tadj, « Les enjeux Sécuritaires dans le Sahel Africain : Grille d'Analyse ,» ***Centre Français de Recherche sur le Renseignement*** , (Juin , 2010), p.1.

[2]-ظريف شاكر، ***البعد الامني في منطقة الساحل والصحراءالافريقية- التحديات والرهانات،"*** (جامعة باتنة، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص علاقات دولية،2009)، ص.40.

السينغال	9.7	196.722
CILSS	59.93	5.664.007

Source : Serigne Tacko Kandji, "Climate Change and Variability in the Sahel Region. Impacts and Adaptation Strategies in the agricultural Sector," word Agro Forestry Centre(ICRAF), United Nations Environment Programme(UNEP),2006,p.02.

ويتميز مناخ منطقة الساحل بالطابع الحار نتيجة للأراضي القاحلة التي يشملها مع اختلافات موسمية قوية في هطول الأمطار ودرجات الحرارة، حيث تتلقى هذه المنطقة حوالي200-600 مم في السنة إحصائيات لعام 2006. من مياه الأمطار التي تسقط معظمها في جانفي وماي إلى جويلية وسبتمبر بفضل موسم الرياح الموسمية المسماة الهارماتون التي تميز المنطقة في هذه الأشهر من السنة[1].

وعموما فهطول الأمطار يكون أعلى منه في الجنوب، ويتميز تساقط المطر بتباين كبير من سنة إلى أخرى ومن العقد إلى العقد حيث هناك ارتباط قوي بين هطول الأمطار في منطقة الساحل والنشاط المكثف في إعصار المحيط، ثم أن درجات الحرارة الشهرية في المنطقة تتراوح بين33 % كحد أقصى و 36 % كحد أدنى إلى 18% -21% خلال فصل الشتاء.

لعب العامل المناخي في منطقة الساحل الأفريقي دورا مهما في رسم الخريطة الإقتصادية، وحتى الأمنية في المنطقة، فأمنيا استطاعت الجزائر أن تقنع الدول المباشرة من الإمتداد الأول(مالي ، النيجر، موريتانيا) بضرورة التنسيق الأمني لإحتواء التهديدات الإرهابية ومحاربة الجريمة المنظمة وتدفق الأسلحة ومحاربة عصابات المخدرات من خلال إقامة أجهزة استعلامات مشتركة ومراقبة مكثفة ومنسقة، إضافة إلى التركيز على تنمية شمال مالي الذي هو ميدان التوترات المتزايدة.

أما تاريخيا فقد شكل الإمتداد الأول للساحل الأفريقي(بالأخص مالي والنيجر) حلقة وصل وتواصل بين الحضارات والأديان والثقافات وخاصة بين الحضارة الإسلامية والحضارات الأفريقية، المتمثلة في التواصل بين الإمتدادات الثلاثة للساحل الأفريقي المحدد سابقا[2]، فإذا كان المتغير المناخي حاضرا بقوة في فرض أجندة معينة على حياة الناس في المنطقة ، فالتنوع الإثني والعرقي ألقى بضلاله على البناء الإجتماعي في المنطقة، حيث تعتبر المنطقة الساحلية الصحراوية فسيفساء إثنية ونقطة إلتقاء عدة أعراق

[1]- ***المرجع نفسه*** ، ص.41.
[2]-دبش ، ***مرجع سابق***، ص.18.

تمثل كل فئة أنماطا معيشية مختلفة أهمها:الرعاة الرحل المنتشرين خاصة في الشمال والحضر الرعاة وهم مزارعون أصلا يمارسون الرعي أيضا[1].

وبفعل الإحتكاك الذي أصبح ضروري كنتيجة لتقاسم نفس الحيز الجغرافي والإشتغال بنفس المهن في بعض الأحيان(تربية المواشي والزراعة) الشيء الذي أدى لإنصهار الفوارق بين هذه الشعوب.

غير أن هذا الإلتحام والتفاهم لا يخلو من عدم وجود مشاكل بين مختلف الأعراق، والذي خلفه أكثر التواجد الإستعماري في المنطقة في العقود الماضية، حيث وضع حدودا جغرافية مصطنعة تتناقض مع البناء العرقي لدول المنطقة، مما أدى لوضع قابل للإنفجار في أي لحظة كما حدث مع المتمرد ين في مالي والنيجر، وآخرها في أزمة شمال مالي[2].

كما شكل الساحل الأفريقي بإمتداده الأول منطقة عبور تجارية هامة بداية بالصيد والإهتمام بالحيوانات النادرة مثل الغزال الأسود والطيور المهاجرة ليصبح منطقة تبادل تجارية هامة، ومنطقة حيوية لدول العالم وخاصة في العقود الأخيرة لتوفرها على موارد أولية جد هامة لإقتصاديات وتكنولوجيات الدول الصناعية الكبرى[3].

وعلى الرغم من أن الساحل الأفريقي مفهوم جيوسياسي مرن، يتسع تارة، ويضيق تارة أخرى، إلا أن العديد من الدراسات تحصر منطقة الساحل في الدول التالية هي: الجزائر، مالي، النيجر، موريتانيا. واعتمدت الدراسة على هذه الدول لارتباطها مع الجزائر بحدود برية.

وهي الدول التي عملت على بناء أمن جماعي جهوي فيما بينها بدأ عسكريا في أوت 2009، وتدعم بإنشاء هيئة التنسيق العملياتي لقيادات الأركان في أفريل 2010، لمكافحة مختلف التهديدات الأمنية التي تشهدها المنطقة .

المطلب الثاني: خصائص منطقة الساحل الأفريقي

أولا:القدرات الإقتصادية لدول الساحل الأفريقي:

تتمتع منطقة الساحل الأفريقي بثروات هامة تجعل منها قطبا إقتصاديا في حالة وجود نهضة إقتصادية وصناعية تقوم بها دول المنطقة، حيث تزخر المنطقة بثروات طبيعية ومعدنية جد هامة من حيث القيمة الإقتصادية والإستراتيجية ومنها:

---

[1]-شاكر، ***مرجع سابق***، ص.41.
[2]-***المكان نفسه***.
[3]-دبش ، ***مرجع سابق***، ص.18.

أ-النفط والغاز:

تضم القارة الأفريقية حوالي 10% من احتياطي النفط العالمي المثبت، ويتركز معظمه (بنسبة 60%) في منطقة الساحل الأفريقي وتحديدا في ثلاث مناطق رئيسية هي نيجيريا والجزائر وليبيا، في حين بلغت احتياطات الغاز المثبتة في القارة حوالي 8% من نسبة الاحتياطات العالمية، ويتوزع أكثر من 50% من هذه النسبة في دولتين أيضا هي نيجيريا والجزائر[1].

ومن مميزات النفط والغاز الأفريقي سهولة استخراجه نسبيا وسهولة تسويقه وذلك راجع لموقع القارة الإستراتيجي بين قارات العالم من جهة، وأيضا لتمركز محطات بكميات كبيرة من النفط على السواحل أو في المياه الإقليمية لدولها.

ولا تعدو منطقة الساحل كونها مركزا منتجا للنفط الأمن فقط ، بل تعتبر كذلك طريقا آمنا كثيرا ما وضعت مشروعات تستهدف إنشاء أنابيب النفط انطلاقا من البحر إلى المحيط الأطلسي عبر منطقة الساحل[2].

وتعتبر منطقة الساحل الأفريقي منطقة عبور إستراتيجية لمشروع خط أنبوب الغاز العابر للصحراء ، والذي يربط النيجر ، نيجيريا، والجزائر طوله (4500 كلم) ينطلق من منطقة وراي (Warry) بنيجيريا (1300 كلم) إلى أوروبا مرورا بالنيجر (750 كلم) والجزائر (2500 كلم)، بقيمة قدرها 13 مليار دولار، والبعض قدرها بأكثر من 20 مليار دولار في حالة الإنجاز التام واستكمال المشروع ببنيته الإجتماعية و الإقتصادية والتجهيزات القاعدية[3].(انظر الخريطة رقم 02 التي توضح هذا المشروع).

---

[1] -Commission Economique des Nations Unies pour l'Afrique, Développements Economiques et Sociaux Récents et Perspectives 2010 en Afrique de l'Ouest(Rapport sur les Conditions Economiques et Sociales en Afrique de l'Ouest,2010),p.14.

[2]- Jacques Giri, ***"le sahel au XXI^{ème} :un essai de réflexion prospective sur les sociétés sahéliennes"***, (Paris :Karthala ,1989) P.190.

[3]-دبش، ***مرجع سابق***، ص.16.

خريطة رقم:02 توضح مشروع أنبوب الغاز: نيجيريا، الجزائر إلى أوروبا

http://www.mem-algeria.org/francais/index.php?page=presentation_nigal(10.4.2013)

المشروع ليس فقط لإيصال الغاز لأوروبا، بل له أبعاد إجتماعية وتنموية محلية على الأقل عبر ممر الأنبوب، وفي مقدمتها تشغيل السكان وخلق نشاطات إقتصادية وتجارية وإجتماعية ، ويؤدي إلى تواجد مرافق عامة وخاصة المدارس ومراكز التكوين والمؤسسات الصحية والتقليص من العزلة التي تعاني منها المنطقة[1].

ب-اليورانيوم:

وتتوفر منطقة الساحل الأفريقي أيضا على ثروات طبيعية هائلة مثل الماس والنحاس ، خاصة اليورانيوم والكوبالت التي تستخدم في الصناعات الثقيلة والضخمة ، وهناك مخزون هائل من الذهب والحديد والزنك والرخام في موريتانيا يقدر بـ 100 مليون طن، إضافة إلى وجود النحاس ويقدر الاحتياطي ب 23,3 مليون طن من النحاس عالي الجودة، ويقدر احتياطي اليورانيوم في النيجر بـ 280 ألف طن .

ويشكل اليورانيوم 72 % من صادرات النيجر وتشرف على استغلاله الشركة الفرنسية المتخصصة في اليورانيوم[2] أريفا **"Areva"** - شركة عالمية كبرى- . وتعتبر النيجر ثاني دولة أفريقية في إنتاج اليورانيوم بعد ناميبيا، وخامس دولة في العالم.(انظر الجدول رقم 02 ، الذي يبين الدول المنتجة للاورانيوم بالترتيب).

جدول رقم (02):يوضح الدول المنتجة للأورانيوم بالترتيب

Rank	Country/Region	Uranium production (tonnes U)	Uranium Production (thousands pounds U_3O_8)	Percentage of World Production
	World	53,663	139,513	
1	Kazakhstan	17,803	46,284	33.2 %
2	Canada	9,783	25,434	18.2 %
3	Australia	5,900	15,339	11 %

[1]- ***المكان نفسه***.
[2]- ***المرجع نفسه***، ص ص. 18، 19.

Rank	Country/Region	Uranium production (tonnes U)	Uranium Production (thousands pounds U_3O_8)	Percentage of World Production
4	Namibia	4,496	11,689	8.4 %
5	Niger	4,198	10,914	7.8 %
6	Russia	3,562	1,516	6.6 %
7	Uzbekistan	2,400	6,239	4.5 %
8	United States	1,660	4,316	3.1 %
9	Ukraine	850	2,210	1.60 %
10	China	827	2,150	1.5 %
11	Malawi	670	1,742	1.2 %
12	South Africa	583	2,210	1.1 %
13	India	400	1,040	0.7 %
14	Czech Republic	254	660	0.5 %
15	Brazil	148	385	0.3 %
16	Romania	77	200	0.1 %
17	Pakistan	45	117	0.1 %
18	France	7	18	0.0 %

المصدر: **(2013/04/04)**

http://en.wikipedia.org/wiki/List_of_countries_by_uranium_production

وتمارس (أريفا) الشركة الفرنسية المتخصصة في اليورانيوم، الإستغلال الإستعماري التقليدي في إطار استعمار جديد لإحتكار مصادر الطاقة النووية في أفريقيا، تجاريا وتكنولوجيا من خلال التحكم في أهم مصادر الطاقة للتسلح النووي الذي يمس بالأمن والسلم العالميين.

ونجد أكثر من 80 % من إنتاج الطاقة في فرنسا يعتمد على اليورانيوم الذي تستورد فرنسا منه أكثر من 60 % من النيجر، وتعتبر مالي ثاني دولة بالساحل الأفريقي تتوفر على خزان احتياطي من مادة اليورانيوم والبترول[1].

كذلك تتمتع منطقة الساحل الأفريقي، بثروة مائية كبيرة، أهمها نهر النيجر المصنف رابع أنهار العالم والثالث أفريقيا طولا وتدفقا للمياه بعد النيل والكونغو، إذ يبلغ طوله نحو 4160 كلم، وتزيد مساحته عن اثنان مليون كلم[2] ، وكذا نهر السينغال، والمصنف السادس بين أنهار العالم، بالإضافة إلى كثير من الأنهار الأقل شأنا وفروعها.

ففي ساحل العاج مثلا والتي تعتبر من الدول ذات الأنهار الكثيرة، حيث تعبرها أربعة أنهار رئيسية من شطرها الشمالي إلى شطرها الجنوبي، وهي :نهر كافالي(Le Cavally) ، وطوله 700 كم وينتهي في مدينة تابو(Tabou)، ونهر بندامى (Le Bandama) وطوله 1050 كم وينتهي في مدينة لاهو الكبرى (Grand L'ahou)، ونهر كوني (Le Comoé) وطوله 1160 كم وينتهي في مدينة أبو سو(Aboisso). ونهر سسندارا(Le Sassandar) طوله 650 كم وإلى جانب هاته الأنهار، فإن هناك نهران ينبعان من الدولة نفسها وهما نهرا باؤلي (Baoule)، وباغوي (Bagoe)، ويتجهان إلى دولة مالي[2].

ثانيا:تركيبة المجتمع المشكل لدول الساحل الأفريقي:

إن ما يميز المجتمع في الساحل الأفريقي هو تعدد الإثنيات والعرقيات، كظاهرة طبيعية في مختلف الأمم والشعوب، غير أن أوضاع الجماعات الإثنية وطبيعة وجودها في منطقة الساحل الأفريقي وظفت لإيجاد مبررات لإختراق المنطقة خاصة من طرف فرنسا.

ومن بين الإثنيات المشكلة لدول الساحل نجد:

---

[1]- ***المرجع نفسه***، ص.19.

[2]-علي حسين باكير، ***التنافس الدولي في أفريقيا الدوافع والأهداف والسيناريوهات المستقبلية***(الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 2009) ،ص ص.15،16.

1-في دولة مالي:

العرق المسيطر في دولة مالي هو " البامبارا" "Bambara "، أي السادة، ويعني ذلك رفض الخضوع للغير، وتعود التسمية للمستعمر الفرنسي، ويستمد عرق "البامبارا" قوته من لغته ذات الاستعمال الواسع في دولة مالي، ويتواجدون بكثافة في الوسط الشرقي لدولة مالي ويمتد وجوده إلى الغرب،ليشملوا مناطق (كيطا، دييللا، بانمبا، بوغوني، سيكاسو، ينفوليلا...)[1] ، كما تكمن قوة هذا العرق في تواجده في باقي دول الساحل الأفريقي خاصة في موريتانيا والسينغال وبوركينافاسو.

ويعد عرق البامبارا، الأكثر عددا في دولة مالي، حيث يشكلون ما نسبته 31 % من إجمالي السكان وهم موزعون –بشكل خاص –على ضواحي "باماكو"، "سيكاسو"، و "سيغو"، يستعملون في تعاملاتهم لغة البامبارا، خاصة في ضواحي العاصمة "باماكو"، وهذا راجع لاحتلالهم أغلبية المناصب الإدارية.

2-في دولة النيجر:

تشتمل دولة النيجر على توليفة متعددة من الإثنيات والعرقيات ، ولكن يمكن حصرها في ستة أعراق رئيسية كالتالي: الهاوسا **"Haoussa"** بنسبة 53,5 %، وهي أكبر المجموعات الإثنية ثم الجرما **"Djerma"**، بنسبة 10,6 %، ثم تليها التوارق **"Touareg"** 14,7 %، فبعدها البولس **" Peuls"** 10,4 %، ثم الكانوري **"Kanouri "** بنسبة 4,6 % ، والسونغاي **"Songhai"** بنسبة 4 %إضافة إلى هذه المجموعات الستة الرئيسية يوجد العرب بنسبة 0,3 % بالإضافة إلى الإثنيات الأجنبية التي لا تتعدى 1,8 % من إجمالي السكان[2].

أما فيما يخص التوزيع الجغرافي ، نجد التوارق والعرب والبولس في شمال النيجر وبالنسبة للكانوري فهم يتوزعون على ضفاف نهر النيجر، يمتهنون حرفة الزراعة بالأغلبية، كما أن الكثير من دارسي الإثنيات في أفريقيا يعتبرون أن " الجرما" و "السونغاي" أولاد عمومة.

3-في دولة تشاد:

يوجد في دولة تشاد مجموعات إثنية كبيرة وجد معقدة في تركيبتها فيها: العرب بنسبة 12,3 % ، البقويرمي "Baguirmes"، بنسبة 1,5 % ، الفطري باتها " Fitri

1-*« les Ethnies , les Ethnies au Mali »*, www.geocities.com/imformali/ethnies/bambara.htm .

2 -« Les Ethnies, **les ethnies au Niger »** , www.tlfp.ulaval.ca /axl/ afrique / Niger .Htm .

Batha Les" يشكلون نسبة 4,7% ، و القوراني " Les Goranes " بنسبة 6,3 % ، والهاجاري " Les Hadjarai" 6,7 %، أيضا يوجد الكامن بورنو " Les Kanem Bornon" بنسبة 9 % ، و الإيرو " Iro" 0,5 %، المايوكيبي " Mayo Kébbi" 11,5 % ، الوادي " Ouaddai" 8,7 %، كذلك نجد البولس " Peuls" 2,4 %، والسارا " Sara" 27,7 %الطوندجيلي " Tandjilé" بنسبة 6,5 %[1].

4-في بوركينافاسو:

تتربع دولة بوركينافاسو على تركيبة مليئة بالتنوع والتميز، ونذكر بعض من هذه المجموعات الإثنية منها الموسي " Mossi"،و البامبارا، و الموري " More" وغيرها من الإثنيات. مع تسجيل وجود نسبة قليلة من التوارق تمثل 0,8 %، من إجمالي السكان في بوركينافاسو[2].

إن هذا التعدد الإثني مرفق بتعدد من الجانب الديني بين أصحاب المعتقدات المحلية، وكذا بتعدد لغوي بين اللغة العربية-لغة الدول المستعمرة الإنجليزية والفرنسية- اللغة المحلية للقبائل.

يتضح لنا أن التركيبة أو التوليفة السكانية لمجتمعات منطقة الساحل الأفريقي، المشكلة من مجموعة متنوعة ومتباينة من الإثنيات و الأعراق ، تشكل إحدى النقاط المفصلية في طبيعة بناء دول المنطقة .

غير أن دول الساحل فشلت في تحقيق سلطتها على أراضيها وخلق توليفة مبنية على أساس المساواة في الحقوق والواجبات وتوفير ضمانات المساواة للجميع[3].

وهذا الفشل من الناحية السياسية و الإقتصادية هو نتاج تراكم جملة من العوامل لعل أهمها:

1-الطبيعة الإجتماعية المفككة- إثنيا وقبليا وعرقيا، جعل من عملية الإندماج الإجتماعي عملية جد صعبة خاصة مع غياب ثقافة سياسية وطنية موحدة، مما أنتج أزمات داخلية ذات تركيبة معقدة يصعب التحكم فيها ومراقبتها مثل أزمة التمرد في النيجر ومالي[4].

---

[1]- **les ethnies au tchad**. www.tlfp.ulaval.ca /axel/ Afrique / Niger. Htm .

[2]-**les ethnies au bourkina fasso**. www.tlfp.ulaval.ca/axl/ afrique / bourkina fasso. Htm.

[3]-امحند برقوق، "الساحل الافريقي بين التهديدات الامنية والحسابات الخارجية،"***العالم الاستراتيجي*** (الجزائر: مركز الشعب للدراسات الاستراتيجية)، ع.07 ، نوفمبر 2008، ص.02 .

[4]-***المكان نفسه.***

2-السياسة الإستعمارية التي عملت ومازالت تعمل على إشاعة الفوضى والتفرقة بين الفصائل عن طريق تقسيم الأقاليم بطريقة تعسفية دون مراعاة الحدود الأنتربولوجية للمجتمعات المحلية، وتعتبر حالة سكان شمال مالي أحسن مثال على ذلك.

وهو الأمر الذي أدى في الأخير، إلى فشل حكومات هذه الدول في فرض سيطرتها على أقاليمها، وجعل بعض المتخصصين يؤكدون أن الساحل الأفريقي، فضاء **"غير منظم" Sous-Administré**، يعاني **"فساد حكم"Mauvaise Gouvernance**، مزمن يؤدي بالضرورة إلى رهن مستقبل الساحل الأفريقي[1].

3-غياب وضعف فلسفة المواطنة في دول الساحل الأفريقي، بسبب تعسف الحكومات في إدماج أو تمثيل العديد من الجماعات في النظم الإجتماعية والسياسية، مع انتشار الفساد السياسي، وضعف الأداء المؤسساتي .

4- ميوعة الحدود في منطقة الساحل الأفريقي، وعدم قدرة الدول على مراقبة الأنشطة الإجرامية على مستوى هذه الحدود[2].مما دفع بالعديد من المختصين للتأكيد على أن أغلب المؤشرات الإستراتيجية، وتوحي بإحتمالات فشل العديد من دول الساحل الأفريقي، من حيث قدرة الدولة على أداء دورها، وتطوير هذا الدور مع المستجدات المحلية، الإقليمية والدولية[3].

5- ضعف الأداء الإقتصادي ، كثرة الأزمات البيئية، وانتشار الفقر والأمراض ، الأمر الذي يؤدي في النهاية إلى تعزيز حركيات التوجه نحو الإجرام والعنف.

المطلب الثالث: الأهمية الإستراتيجية للساحل الأفريقي بالنسبة للجزائر

تتمتع منطقة الساحل الأفريقية بخصوصيات جغرافية وسياسية واجتماعية ، جعلت منها منطقة جيوسياسية على قدر من الأهمية الإستراتيجية، زاد منها ما باتت تمثله كمصدر لأخطار أمنية متعددة ومركبة ومتشابكة.

يلعب الجوار الجغرافي لمنطقتي الساحل والمغرب العربي، خاصة الجزائر التي تربطها بالساحل الأفريقي حدود برية ، وما يتضمنه هذا الجوار من تحديات أمنية، وما

---

[1]-Mahdi Tadj , « Enjeux Ouest-Africain : Vulnérabilités et Facteurs d'Insécurité au Sahel »,***Club de Sahel et de l'Afrique de l'Ouest(C.S.A.O),*** (Publication no.1, France : Aout 2010) , p.4.

[2]- Anouar Boukhars, "Fighting the Growth of Terrorist Networks in the Maghreb:Turning Threats in to Opportunities," ***Policy Briefing, Brookings Doha Center*** ,(December 2009) ,p.03.

[3] -David Osborne, ***Ted Gaebler, Reinventing Government :How the Entrepreneurial Spirit is Transforming the Public Sector***(A Plume Book, USA, 1992), p.4.

يواجهه من تهديدات مشتركة- وبالأخص التهديدات المتعلقة بالإرهاب والجريمة المنظمة- دورا مهما في إدراج الجزائر لهذه المنطقة ضمن الدوائر الأمنية في سياستها الخارجية[1].

وتبقى المنطقة الشمالية الغربية من الساحل الأفريقي أكثر مناطقه لاإستقرار، وهي المناطق المجاورة للحدود الجزائرية التي تقتسم معها أكثر من (2795 كلم) بما يمثل نسبة 44 % من مجموع الحدود البرية الجزائرية (من دون احتساب الحدود المشتركة مع ليبيا لعدم إمكانية اعتبار مجموعها امتدادا للساحل الأفريقي)[2].

وتمثل منطقة الساحل الأفريقي العمق الإستراتيجي للأمن الوطني الجزائري، ولا يمكن بأي حال من الأحوال إهمال أهمية هذا الإمتداد أو إغفال مكانته، من مؤشرات هذا الإمتداد الحيوي نجد أن مدينة "عين قزام" الواقعة أقصى الجنوب الجزائري على بعد 1932 كلم من العاصمة الجزائر، تبقى أقرب مسافة إلى أحد عشر عاصمة أفريقية منها إلى عاصمتها للبلاد[3]:

1-"نيامي" عاصمة النيجر بـ 779 كلم.

2-"واغادوغو" عاصمة "بوركينافاسو" بـ 1119 كلم.

3-"أبوجا" عاصمة نيجيريا بـ 1185 كلم.

4-"أنجمينا" عاصمة تشاد بـ 1292 كلم.

5-"بورتو نوفو" عاصمة البنين بـ 1495 كلم.

6-"لومي" عاصمة توغو بـ 1575 كلم.

7-"طرابلس" عاصمة ليبيا بـ 1656 كلم.

8-"باماكو" عاصمة مالي بـ 1661كلم.

9-"آكر " عاصمة غانا بـ 1689 كلم.

10-"ياوندي" عاصمة الكاميرون و "ياموسوكرو" عاصمة كوت ديفوار بـ 1856 كلم.

---

[1] - عمار جفال، "حول طبيعة التهديدات على الحدود الجنوبية للجزائر: وجهة نظر،" في : أعمال الملتقى الوطني الثاني: التهديدات الأمنية الجديدة بمنطقة الساحل الأفريقي، (كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، بالتعاون مع مركز الشعب للدراسات الإستراتيجية، الجزائر، 15،16 ماي 2008، ص.02.

[2]- لخضاري، ***مرجع سابق.*** ص ص.11،12.

[3] ***المكان نفسه***.

كما تبقى مدينة " تمنراست" أقرب مسافة إلى خمسة عواصم أفريقية:

1-"نيامي" عاصمة النيجر بـ 1049 كلم.

2-"طرابلس" عاصمة ليبيا بـ 1353 كلم.

3-"وأغادوغو" عاصمة بوركينافاسو بـ 1380 كلم.

4-"أبوجا" عاصمة نيجيريا بـ 1543 كلم.

5-أنجمينا" عاصمة تشاد بـ 1557 كلم.منها إلى الجزائر العاصمة التي تبعد عنها بـ1575 كلم.

ما زاد من أهمية الساحل الأفريقي هو الثروات التي يزخر بها، والموقع الإستراتيجي الذي يحتله حيث أضحت تشكل مجالا لاستقطاب قوى خارجية ومجالا لعمل قوى إقليمية.

والواقع أن منطقة الساحل الأفريقي لم تكن ذات خصوصية وأهمية إقتصادية ، ولا تحظى بأي إهتمام من طرف القوى الدولية الكبرى، خاصة أنها منطقة فقيرة جدا باستثناء فرنسا بحكم الإرتباطات التاريخية[1].

ويعود الحضور الإستراتيجي للساحل الأفريقي، في السنوات الأخيرة إلى بروز عامل الإكتشافات النفطية المهمة الذي غير من القيمة الإقتصادية للساحل الأفريقي، بل وحتى القيمة الإستراتيجية المتعلقة بالفواعل الدولية، وبعض دول الجوار. حيث يؤكد العديد من المختصين أن الإهتمام المتزايد للولايات المتحدة الأمريكية، بالساحل الأفريقي وأفريقيا السوداء ينحصر أساسا في بعدين رئيسيين هما : **(بعد أمني عسكري)** و **(بعد إقتصاد)**[2].

وتشير الدراسات إلى أن أفريقيا ككل، وأفريقيا الساحلو- صحراوية خصوصا ستكون منطقة ذات أهمية في سوق الطاقة العالمية، وحاليا تؤمن أفريقيا حوالي 30 %من الإحتياجات العالمية للنفط[3].

---

[1]-مصطفى بخوش، منطقة الساحل الأفريقي بين الأبعاد الجيو سياسية والإعتبارات الجيو إقتصادية"، في أعمال الملتقى الوطني الثاني: التهديدات الأمنية الجديدة بمنطقة الساحل الأفريقي، ص.05.

[2]-Yahia H Zoubir, « La Politique Etragére Américaine au Maghreb : Constances et adaptations, » ***Journal d'Etudes des Relations Internationales au Moyen-Orient***.(Vol.1, N° .1, juillet 2006), p.125.

[3]- International Crisis Group, " Islamist Terrorism in the Sahel: Fact or Fiction?"***AfricaReport***,(n°.92, March2005) ,p.26.

فتنامي الأهمية الإستراتيجية للساحل الأفريقي وازدياد حجم الرهان الذي تنطوي عليه بالنسبة للقوى المحلية والخارجية، والذي عكسه الحضور الأجنبي الذي يحمل مظهر القوة "تواجد عسكري، قواعد عسكرية..." تحت مبرر التعاون والتحالف "شراكة أمنية، إتفاقيات أمنية، دعم عسكري..."،[1] شجع الجماعات الإرهابية على الوجود في هذه المنطقة من حيث جعله هدفا لعملياتها وهكذا أصبحت المنطقة أداة ومسرحا للصراع مما أدخل دول المنطقة في مواجهة مباشرة مع تداعيات هذا الصراع ، وكذلك بالنسبة للدول ذات الحدود المشتركة وبالخصوص الجزائر.

إذ تعمل الجزائر على استقرار المنطقة ومحاولة التخلص من النشاطات التي يمكن أن تمس أمنها القومي التي تقوم بها عدة دول من بينها فرنسا وليبيا والولايات المتحدة الأمريكية مؤخرا.

إذ دخلت الولايات المتحدة الأمريكية على الخط سعيا منها لوضع موطئ قدم في المنطقة الساحلية الصحراوية المتعاظمة إستراتيجيا عند مراكز صنع القرار في الغرب، وجعلت من **"مكافحة الإرهاب"** الذي يقوده بتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي مبررا كافيا حسب الأمريكيين لنشر قوات هناك والقيام بضربات إستباقية في المنطقة حفاظا على مصالح الغرب هناك[2].

وفي ظل هذا التزاحم الدولي في المنطقة والتقارير التي تتنبأ بتحول المنطقة إلى "أفغانستان ثانية" تبين بوضوح تزايد أهمية منطقة الساحل الأفريقي، وتأثيرها المباشر على أمن الجزائر، وقد تفاقمت المخاطر القادمة من المنطقة على الأمن القومي الجزائري في السنين الأخيرة مع الإنفجار المتعاقب لمشكل سكان شمال مالي في المنطقة الذي ينجر عنه هجرة كثيفة للاجئين من مالي والنيجر، رغم محاولات الجزائر الوساطة والحل السلمي للقضية[3].

المبحث الثاني: واقع التهديدات في منطقة الساحل الأفريقي

تعرف منطقة الساحل الأفريقي تهديدات كبيرة، برزت في خضم التحولات السياسية والإقتصادية التي شهدتها الساحة الدولية، من حيث تعدد مصادر التهديد من وضع إقتصادي متردي في الساحل والصحراء الكبرى ، إنكشاف أمني مساعد لنشاط الشبكات الإرهابية، إنتشار كبير لكل أنواع الجريمة المنظمة، حيث أصبحت توصف بـ

[1]-عمار بوزيد، "الساحل الافريقي في عين الإعصار ***مجلة الجيش،*** (ع.561 ، افريل 2010)، ص.37.
[2]- شاكر، ***مرجع سابق،*** ص.43
[3]-***المرجع نفسه*** ،ص ص.43، 44.

"ممر لكل الأخطار"، مما يهدد إستقرار وأمن وسلامة الأفراد والجماعات والحكومات في المنطقة.

وستتطرق الدراسة في هذا المبحث لأهم التهديدات في منطقة الساحل الأفريقي ، والمتمثلة في الإرهاب والجريمة المنظمة بكل أشكالها المختلفة.

المطلب الأول:الإرهاب في الساحل الأفريقي

إن ضعف مقدرة دول الساحل الأفريقي على رقابة الحدود والإدارة الأمنية لأراضيها بسبب ضعف الإمكانات، وشساعة الرقعة الجغرافية وكذلك ضعف الفعالية الإقتصادية التي أدت لتفشي الفقر والفساد، وهذا ما جعل من المنطقة بيئة مناسبة لتفشي ظاهرة الإرهاب[1].

وتمثل منطقة الساحل الأفريقي في حد ذاتها توليفة فريدة من الإتجاهات الدولية والظروف المحلية، تجعل من المنطقة ساحة جاذبة للإرهاب ولعل اهم العوامل ان الاسلام اصبح على المستوى المحلي وسيلة اساسية للاحتجاج في الساحل الافريقي[2].

فضلا عن ذلك ، باسم الاسلام تم تأجيج الإرهاب، تحت شعارات وعناوين إسلامية**"الله اكبر"، "الجهاد في سبيل الله"، "الإسلام هو الحل "**، مفاهيم وشعارات ، مصطلحات متجذرة في الإيمان والقناعات الدينية للمسلمين[3].استغلت منطقة الساحل الأفريقي لأنه بها أكبر تجمع سكاني أفريقي مسلم، وتعد أيضا منطقة تماس لما هو مسيحي وإسلامي وما هو إثني، وكذلك هي جسر مفتوح للأزمات المنتشرة[4].والحقيقة أن الإسلام هو دين التسامح والسلام وتحريم لإزهاق الروح أو قتل النفس.

وما زاد من حضور التهديد الصادر عن الإرهاب الممارس من طرف التنظيمات الإرهابية ضمن الشواغل الجزائرية انتشاره خاصة بالجنوب الجزائري[5]، وينحصر نشاطها بالجزائر تحديدا نظرا للأهمية التي يكتسيها الجنوب فمن جهة تسهل التضاريس

---

[1]-أمحند برقوق،"منطق الأمننة في ساحل الأزمات،" ***العالم الإستراتيجي*** (الجزائر:مركز الشعب للدراسات الاستراتيجية، د.ت).

[2]-ايملي هونت، "الارهاب الاسلامي في شمال غرب افريقيا: هل هو شوكة في عنق الولايات المتحدة الامريكية،" ***المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية***، 2007، ص.24.

[3]-دبش، ***مرجع سابق***، ص.47.

[4]-كاظم هاشم نعمة، ***أفريقيا بعد 11 سبتمبر، الانخراط والتعاون*** (ليبيا : اكاديمية الدراسات العليا، ط.1، 2005)، ص.23.

[5]-حمزة حسام، ***"الدوائر الجيوسياسية للامن القومي الجزائري،"*** (جامعة باتنة، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص علاقات دولية، 2011/2010)، ص ص.92، 93.

الوعرة لأقصى الجنوب الجزائري تموقع وتنقل الإرهاب، ومن جهة أخرى يسهل إختراق الحدود البرية الجنوبية للجزائر مع مالي والنيجر بسبب طولها الكبير[1].

ويبقى الإرهاب خطر وتهديد عالمي ، لا يمس دولة بعينها أو نظاما معينا، وإنما يمس الفرد والإنسان ككل، وبالتالي فهو يهدد كل الحضارة الانسانية التي بناها الإنسان، بغض النظر عن عرقه أو انتماءه أو إيديولوجيته[2].

المطلب الثاني:الجريمة المنظمة في الساحل الأفريقي

تعد الجريمة المنظمة من أخطر التهديدات الأمنية في الساحل الأفريقي، حيث عرفت هذه الظاهرة تناميا كبيرا في السنوات الأخيرة الأمر الذي أصبح لا يهدد دول الساحل فقط، بل وحتى الدول المجاورة كالجزائر والمغرب وغيرها من الدول المجاورة، كما انتقل هذا التهديد إلى أوروبا خاصة وكما أصبحت منطقة الساحل الأفريقي منطقة عبور لمختلف أشكال الجريمة المنظمة.

تعرف منطقة الساحل الأفريقي، تنامي ظاهرة الجريمة المنظمة بكل أشكالها سواء على مستوى التهريب، خاصة السجائر التي تشكل منطقة **"كيدال"** بمالي الحلقة الأساسية لها، أو المتاجرة بالبشر، المتاجرة بالأسلحة، وتبيض الأموال، غير أن جريمة المتاجرة بالمخدرات تبقى الأكثر خطرا والأسرع نموا بحكم تحول الساحل لنقطة عبور للمخدرات الصلبة مثل " الهيروبين، الكوكايين، الكراك"، من أمريكا اللاتينية لأوروبا عبر أفريقيا الغربية ثم الساحل الأفريقي وعبر المغرب العربي[3].

وحسب تقارير منظمة الأمم المتحدة، تتجاوز تجارة تهريب المخدرات عبر الساحل الأفريقي أحيانا أكثر من عشرين مليار دولار سنويا، 40 % من المخدرات الصلبة تمر عن طريق الساحل بوسائل مختلفة بما فيها نقل الكوكايين جوا مثل الطائرة (بوينغ 727)، التي نزلت في غاو محملة بالكوكايين في نوفمبر من عام 2009[4].

ومن الناحية التاريخية، ترجع جذور الجريمة المنظمة في الساحل والصحراء الأفريقية إلى ظاهرة **"الوسيط" "Middlemen "**، الذي كان سابقا يربط بين شركات

---

[1]-عبد النور بن عنتر، ***البعد المتوسطي للأمن الجزائري، الجزائر،أوروبا والحلف الأطلسي***، (الجزائر: المكتبة العصرية، 2005)،ص.59.

[2] -Susan Villet, ***L'économie de la Sécurité dans le Monde en développement, Forum-Désarmement, le Nouveau Débat sur la Sécurité***, (Genève ,2002),p.26.

[3]- برقوق، ***مرجع سابق***.

[4]-دبش ، ***مرجع سابق***،ص.52.

الإحتلال والتجار المحليين، وقد زاد نشاط هذه التجارة غير المنتظمة بعد الحرب العالمية الثانية[1] .

وبعد مرحلة الاستقلال الاقتصادي والسياسي واجهت الأنظمة في الساحل الأفريقي أزمات اقتصادية حادة في ظل التطاحن الإثني والعرقي كنتيجة لفشل نموذج الدولة هناك في تسيير الأزمة، والتوزيع غير العادل للثروة، الأمر الذي أدى لحدوث العديد من الانقلابات في مالي والنيجر وغيرها من الدول الأخرى، وتفاقمت هذه الأوضاع في ظل التنافس الإيديولوجي بين الإتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الأمريكية أثناء فترة الحرب الباردة.

وكنتيجة لهذه الأزمات كسدت الزراعة التي تعتبر القطاع الإنتاجي الأهم في معظم هذه الدول، وإغلاق المصانع القليلة الموجودة بعد انخفاض أسعار المواد الأولية في الثمانينات الشيء الذي سمح بصعود فواعل غير دولاتية تتحكم في التجارة غير الرسمية، حيث هيمنت على قطاعات بأكملها، وتحالفت المجموعات الإثنية والقبلية في شكل مؤسسات عبر وطنية ووسعت من نشاطها خارج الحدود بين مالي والنيجر والصحراء الليبية والجزائرية، وكامل المنطقة الممتدة في الصحراء الكبرى[2].

مستغلة في ذلك الفشل الاقتصادي لدعم نشاطها مشكلة ما يعرف بـ **"كارتل"**، حيث أنظمة هذه الدول، وفي محاولتها للحد من هذه الظاهرة زادت الأمور سوءا وتعقيدا.

فمن خلال الإحصاءات المتوفرة ، فالاقتصاد الموازي في الدول الساحلية الصحراوية يوظف 65 % من السكان، ويساهم بـ 60 % من الإنتاج المحلي لإقتصاديات غرب أفريقيا، والتي تمتد نشاطاته عبر الإقليمية حتى دول شمال أفريقيا، والفشل الأمني للتصدي لهذه الظاهرة دفع هذه الشبكات للاستعانة بالمسلحين والإرهابيين الذين يشتركون في تجارة المخدرات حيث أن الجماعات جذبها هذا النمط من الاقتصاد[3].

كما تتخذ الشبكات الإجرامية من المناطق الحدودية التي تتميز بالفقر الشديد وضعف أنظمتها وانتشار الفساد فيها، ملجأ لها مما يدفع الأفراد هناك للتهريب لتأمين حياتهم[4].

---

[1]-شاكر ***مرجع سابق***، ص.98.

[2]***المكان نفسه***.

[3]***المكان نفسه***.

[4]-Gail Wannanburg, « Organized Crime in West Africa ,» ***African Security Review***,(14 avril, 2005), p.5.

تتضمن الجريمة المنظمة في أبعادها أشكالا متعددة ، ترتبط بالفعل أو الاتجار غير المشروع وتبرز أشكالا أساسية لها أهميتها في منطقة الساحل الأفريقي وستركز الدراسة على الجرائم التالية :

1-جرائم التهريب:

التهريب عبارة عن كل عملية غير قانونية يرتكبها الفرد من أجل إشباع حاجاته الخاصة، وتندرج جرائم التهريب ضمن الجرائم الإقتصادية نتيجة تأثيراتها السلبية على الاقتصاد الوطني[1].

وتشمل جرائم التهريب في منطقة الساحل الأفريقي كل من تهريب وتجارة المخدرات ، وتجارة الأسلحة، المتاجرة بالبشر.

1-تهريب وتجارة المخدرات في الساحل الأفريقي:

تعد ظاهرة تهريب المخدرات والمتاجرة بها من أخطر النشاطات غير الرسمية التي تعرفها منطقة الساحل الأفريقي، وما يزيد من خطورتها هو صعوبة وفي كثير من الأحيان استحالة مراقبة تحركات هذا النشاط لاستحالة مراقبة الشريط الحدودي ، خاصة بالنسبة للجزائر ، إذ لابد من توفر إمكانات مالية وبشرية ضخمة.

تشير العديد من المؤشرات على تحول تجارة المخدرات من أمريكا الجنوبية إلى أفريقيا الغربية ، ومنها نحو شمال القارة باتجاه أوروبا ونحو الشرق الأوسط وإسرائيل عبر الجزائر ثم ليبيا ومصر،وغالبا ما تكون الانطلاقة لطرق التجارة بالمخدرات من غينيا بيساو حيث تقدر الكميات التي تم حجزها في المنطقة الساحلية الصحراوية والتي كانت موجهة نحو أوروبا بحوالي 33طن ، ما بين 2005 و2007[2].

وتعتمد أطراف وجماعات الجريمة المنظمة في تهريب المخدرات على طرق ومسالك الاتجار التالية:

-الطريق البحري رقم 01: يكون إلى الشمال من جزر الكراييب عبر آكورس(البرتغال) وإسبانيا.

-الطريق البحري رقم 02: نحو أمريكا اللاتينية من جزر الرأس الأخضر أو مادير وعبر جزر الكناري إلى أوروبا.

---

[1]-يوسف داوود، ***الجريمة المنظمة*** (عمان : الدار العمانية العملية الدولية ودار الثقافة للنشر والتوزيع، 2001)، ص.110.

[2]-شاكر، ***مرجع سابق***، ص.99.

-الطريق البحري رقم 03: انطلاقا من أمريكا الجنوبية إلى أفريقيا الغربية ثم نحو اسبانيا فالبرتغال فأوروبا.

وتشير بيانات الحجز للمخدرات التي تمت مصادرتها في القارة الأوروبية والتي مصدرها القارة الأفريقية ما يمثل نسبة 27 % (ما يعادل 40 طن)، بقيمة مالية تقدر بـ 1,8 مليار دولار، والسبب راجع لتنامي دور منظمات التهريب التي تعتمد على الفساد وضعف رقابة الدول على تجارة المخدرات وعلى رأسها المتاجرة وتهريب الكوكايين نحو شمال أفريقيا وجزء لأوروبا وحتى الشرق الأوسط[1].

وفي تصريح **بيار لاباك "Pierre Labak "** الممثل الأفريقي لمكتب الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات والجريمة المنظمة "أن المقدار الحقيقي لتهريب الكوكايين الذي يمر عبر غرب أفريقيا،أتيا من قارة أمريكا الجنوبية و اللاتينية ارتفع من 18 طن عام 2010 إلى نحو 25 طن بداية سنة 2013 [2].

وتنبع أهمية الجريمة المنظمة من مصادر المخدرات والحشيش المغربي وتهريب الكوكايين، حيث ساهم تهريب السجائر إلى حد كبير في ظهور الممارسات والشبكات التي سمحت بنمو الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة إلى أن السجائر المهربة عبر هذه الطرق تمثل 60 % ،من سوق التبغ الليبية أي ما يعادل 240 مليار دولار من العائدات على مستوى التجزئة، و18 % من السوق الجزائرية أي 228 مليار دولار، وخاصة مع اندلاع الأزمة الليبية عادت الأوضاع إلى نقطة الصفر، وزادت البيئة الأمنية تدهورا في الساحل الأفريقي مما ساهم في ارتفاع وتيرة الإجرام والاتجار بالمخدرات خاصة[3].

وهو الأمر الذي أصبح مصدر قلق من طرف حكومات دول الساحل الأفريقي، ويتجاوز هذا القلق حكومات المنطقة للدول التي لها مصالح حيوية وإستراتيجية خاصة أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية ، بحكم الموقع الجغرافي بإعتباره معبرا ممكنا للشبكات الإجرامية ويضاف إليه انعدام الأمن والرقابة والبنية التحتية التي تجعل من المنطقة مكانا ملائما لتجارة المخدرات العالمية، حيث تفتقر المنطقة لحراس السواحل ، وكذلك الحدود غير المأمونة ،كل هذه العوامل مجتمعة تسمح للتنظيمات الإرهابية

---

[1]-Pascale Perer et Laurent Laniel, « Croissance et… croissance de l'economie du Cannabis en Afrique Subsaharienne1980-2000, »***Hérodote***,(n°112, la Découverte , 2004), p.127.

[2]-ولفرام لاتشير، "الجريمة المنظمة والصراع في منطقة الساحل الصحراء،"***أوراق كارنيغي*** (لبنان : بيروت، سبتمبر 2012)، ص.10.

[3]-عمر فرحاتي ،"اثر التهديدات الامنية الجديدة في الساحل الأفريقي على الأمن في المغرب العربي،" مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي المغاربي حول ***التهديدات الأمنية للدول المغاربية***، في ضوء التطورات الراهنة، يومي 27 و 28 فيفري 2013 .

والإجرامية بتوسيع نفوذها و زعزعة الاستقرار في الساحل الأفريقي وهو ما يهدد مصالح الدول الكبرى.

2- تجارة الأسلحة في الساحل الأفريقي:

عرفت منطقة الساحل الأفريقي إرتفاع نسبة المتاجرة بالأسلحة ، وخاصة الخفيفة منها نتيجة لعدة أسباب أهمها تزايد حدة الحروب ما بين الإثنيات من جهة، وبين الإثنيات والدول من جهة ثانية التي أدت إلى إرتفاع طلب القبائل المتناحرة لشراء الأسلحة، فضلا عن إرتفاع نسبة تلك الأسلحة التي يتم شرائها من طرف الجماعات الإرهابية بسبب ازدياد مداخلها المالية المتأتية من دفع الفديات مقابل إطلاق سراح الرهائن.

غير أن السبب الأساسي في انتشار هذه الظاهرة وتوسعها، يعود لضعف الرقابة على بيع الأسلحة بل إنعدامها خصوصا بالسوق السوداء، بالإضافة لزيادة الدول التي تصنع الأسلحة النووية وتكدس كميات كبيرة من هذه الأسلحة، ناهيك عن تفكك الإتحاد السوفياتي واتجاه بعض الدول التي انفصلت عنه إلى بيع الأسلحة الموجودة عندها، وذلك جراء ضعف الوضع الاقتصادي[1].

ويحتل الساحل الأفريقي المرتبة الثانية عالميا، ضمن قائمة أكبر أسواق العالم لهذا النوع من التجارة غير الشرعية للأسلحة، فعدد الأسلحة المتداولة في هذه المنطقة من القارة يفوق ثمانية ملايين قطعة سلاح[2].

أما بالنسبة للطرق والمحاور الرئيسية لتهريب الأسلحة هناك محورين رئيسين لتهريب الأسلحة إلى الساحل الأفريقي هما[3]:

الأول: من خلال غرب أفريقيا عبر غينيا وغينيا بيساو وليبيريا وسيراليون.

الثاني:دول شرق أفريقيا عبر السودان والصومال وإثيوبيا، وهي المحاور الكبرى والرئيسية للتجارة للأسلحة ثم تنتشر وتتوزع في دول الساحل الأفريقي.

بالإضافة لذلك يوجد مصدر آخر هو الدول الأوروبية المصنعة للأسلحة، والتي تريد التخلص من مخزونها القديم أو المستعمل ببيعها للمعارضة، وتبرز في هذا دول مالي

---

[1]- جهاد محمد البريزات، ***الجريمة المنظمة-دراسة تحليلية-*** (الاردن: دار الثقافة للنشر والتوزيع ، 2008)، ص.82.

[2]-مولود غشة، "التجارة غير الشرعية بالاسلحة،" ***مجلة الجيش***، (ع. 547، فيفري 2009)،ص.28.

[3] -Amado Philip de Andrés," West Africa under attach : Drugs, Organized Crime and Terrorism as the New Therats to Global Security, United Nation Office on Drugs and Crime,"***Unisci discussion Papers***,(no16, January 2008), p.p.203-227.

والنيجر وتشاد إلى أن أصبحت فيها الأسلحة تباع علنا أمام الكل في الأسواق من طرف بعض الجنود للحصول على الأموال.

كما تشير تقديرات الأمم المتحدة لسنة 2003 ،" أن هناك حوالي 100 مليون قطعة سلاح منتشرة في القارة الأفريقية خصوصا في مناطق الحدود، ويلعب التمويل الخارجي دورا كبيرا في إشعال الحروب حيث المتمردون يبحثون دائما عن الأسلحة، الأموال والتدريبات لدعم الأقلية التابعة لهذه الجماعات المتمردة. وفي حالات أخرى أين أصبح السكان في هذه المناطق يبحثون عن السلاح بغرض الدفاع عن النفس من قطاع الطرق وعصابات الجريمة المنظمة المنتشرة بكثرة في هذه المناطق[1].

ونقلت دراسة حديثة **" دراسة الأسلحة الخفيفة "** للمعهد الدولي لسنة 2008[2]، عن رسميين موريتانيين" قلقهم" من التداعيات الأمنية لتداول السلاح بين السكان، حيث أدى لاستفحال ظاهرة الجريمة لدرجة أنه بات من السهل الحصول على السلاح في موريتانيا على مختلف الأسلحة، من مختلف العيارات بما في ذلك الأسلحة القتالية.

وكشفت نفس الدراسة، أن السوق السوداء ومخازن الجيش هي أهم مصادر السلاح المتداول بطرق غير شرعية في موريتانيا، حيث توفر السوق السوداء أسلحة مختلفة قادمة من الصحراء ومالي وغينيا، أما التسريب المنظم للأسلحة الموجودة في مخازن الجيش وقوى الأمن فيوفر مصدرا مهما للسلاح في البلاد[3].

3-المتاجرة بالبشر في الساحل الأفريقي:

يعرف الاتجار بالبشر باقتصاد المتاجرة بالبشر، وتعني تجنيد أشخاص ونقلهم أو إيوائهم واستقبالهم بالتهديد بالقوة ،أو بأي أشكال القسر أو الإختطاف أو الاحتيال أو الخداع أو إعطاء المزايا والمبالغ النقدية للسيطرة عليهم بهدف الاستغلال في جريمة ما[4].

عرفت القارة الأفريقية انتشارا واسعا لظاهرة الاتجار بالبشر، ويرجع ذلك لمجموعة من العوامل[5] نذكر منها:

---

[1] -Jakkie Cilliers, «L'Afrique et le Terrorisme, » ***Afrique Contemporaine***, (Printemps 2004), p.95.

[2]-Mouna Izddine, « le Sahel de tous les Dangers, la Filière des Armes au Sud Sahara, »in : http /www.maroc-hebdo-press.ma/MHinternet/archives739/html-739/sahel.html.

[3]-***Ibid.***

[4]-بروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال.2000/11/15.

[5]- نجم السيد ، ***"بحث حول الاتجار بالبشر والاستغلال الجنسي للاطفال في اطار المؤتمر الدولي الثاني حول حماية المعلومات والخصوصية في قانون الانترنت،"*** المنعقد بالقاهرة في 2 يونيو 2008 على الموقع: htpp://www.midle-east-online/ ?id=62921

-الفقر والحاجات الإقتصادية للأفراد.

-الإنتشار الواسع لعصابات المتاجرة بالبشر، واستغلالهم لجهل الأفراد.

-تأثيرات البيئة التي يتواجد بها الأفراد.

-الآثار السلبية لظاهرة العولمة.

-البعد القانوني القاصر في مواجهة هذه الظاهرة.

-أثار الهجرة غير الشرعية.

وتعتبر ظاهرة الاتجار بالبشر نشاطا سريا مما يصعب تقدير عدد ضحايا الاتجار بالبشر، وقد عرفت منطقة الساحل الأفريقي هذا النشاط على شكل استرقاق متوارث، وتعد دولة نيجيريا مصدرا وسوقا واسع في مجال الاتجار بالبشر، حيث يتم تهريب الأشخاص من الأدغال الأفريقية والصحاري ليتم بيعهم في السوق النيجيرية سواء للجهات المحلية من مالي، موريتانيا والنيجر، أو لجهات دولية تستغلهم في أوربا[1].

وحسب الإحصائيات التي قدمها مكتب مراقبة الاتجار بالبشر ومكافحته سنة 2004، فقد تمت المتاجرة بما بين 600 ألف إلى 800 ألف شخص عبر الحدود الدولية(80 % من فئة النساء والباقي أطفال)[2].

ومن بين دول الساحل الأفريقي التي أضحت بلدا للمتاجرة بالبشر واستغلالهم جنسيا وإخضاعهم للعمل القسري ليبيا، سواء الأفارقة أو الآسيويين ، بحيث تجبرهم على العمل تحت ظروف لا إنسانية لدفع مستحقات تهريبهم التي تتراوح ما بين 1500 إلى 2000 دولار للشخص الواحد. كما تشير الإحصائيات إلى ما يقارب 1,2 مليون ضحية في المتاجرة بالبشر، وبذلك احتلت ليبيا المرتبة الثانية في قائمة تقرير وزارة الخارجية الأمريكية عن المتاجرة بالبشر[3].

أما بالنسبة لدول غرب أفريقيا التي تنتمي لدول الساحل الأفريقي ، فتشير التقديرات إلى أن حوالي 200 ألف طفل تمت المتاجرة بهم عبر أقاليم غرب أفريقيا، وكذلك من بين الدول التي عرفت هذه الظاهرة نجد مالي، حيث جاء في تقديرات لسنة

---

[1]-أحمد لطفي السيد مرعي، ***إستراتيجية مكافحة جرائم الاتجار بالبشر***(القاهرة: دار النهضة العربية، 2009)، ص.12.

[2]-مكتب مراقبة الاتجار بالبشر ومكافحته، تقرير الاتجار بالبشر، نيويورك، الامم المتحدة، 2004.

[3]-تقرير المتاجرة بالبشر لعام 2007، القسم المتعلق بليبيا، ليبيا تحتل المرتبة الثانية على قائمة الملاحظة. على الموقع:.www.arabic.libya.usembassy.gov/2007.html

1998، أن هناك حوالي من عشرة إلى عشرين ألف طفل مالي تمت المتاجرة بهم وإخضاعهم للعمل القسري[1].

2-الهجرة غير الشرعية:

تعرف الهجرة غير الشرعية بأنها إنتقال فرد أو جماعة من مكان إلى آخر بطرق سرية مخالفة لقانون الهجرة، كما هو متعارف عليه دوليا (قوارب الموت، شاحنات البضائع، عقود عمل مزورة، الزواج الأبيض، ذهاب سياحة دون رجعة).

وقد عرفت منطقة الساحل الأفريقي تصاعد رهيب لظاهرة الهجرة غير الشرعية ، خاصة في السنوات الأخيرة، حيث أصبحت تشكل تحديا في المنطقة لإرتباطها الوثيق بباقي أشكال الجريمة المنظمة مثل: التهريب وتجارة الأسلحة وتجارة المخدرات، ناهيك عن الأمراض والآفات الصحية والمشاكل الإجتماعية والإقتصادية المصاحبة لها.

تعد منطقة الساحل الأفريقي منطقة عبور دولية للمهاجرين غير الشرعيين، انطلاقا من البلدان الأفريقية جنوب الصحراء، مرورا إلى أوروبا عبر الشمال الأفريقي من خلال ممر البحر الأبيض المتوسط عبر ليبيا وتونس إلى إيطاليا أو عبر المغرب إلى إسبانيا مرورا بالجزائر، أو عبر السواحل الأطلسية وجزر الكراييب عبر الواجهة الأطلسية موريتانيا والسنغال[2].

ويمكن إجمال أسباب الهجرة غير الشرعية في منطقة الساحل الأفريقي فيما يلي:

-الحرب والفقر مما أدى لارتفاع نسبة الهجرة عبر أفريقيا، فالمهاجرون يعتبرون أنفسهم ضحايا الإجرام والمهربين[3].

-ارتفاع نسبة البطالة وكذا الظروف المحيطة من تدهور في الأحوال الاجتماعية و اللاإستقرار السياسي.

-ارتفاع نسبة النمو الديمغرافي في مقابل عجز اقتصادي وتنموي في تحقيق أدنى مستويات المعيشة.

وتشمل معظم دروب الهجرة غير الشرعية رحلات قصيرة برية بين الضفتين الشمالية والجنوبية للمتوسط عبر قوارب الموت، وهذه الرحلات خطيرة نتيجة الطابع الاستغلالي لشبكات الهجرة المنتشرة في شمال وغرب أفريقيا، والتي تسير برامجها

---

[1]- Philip,***op cit***, p p. 227-203.

[2]- عمورة، ***مرجع سابق***، ص.77.

[3] -Regional Conference on Migration, Migrants in the Trasit Countris : Sharing Responsabilities in Management and Protection.Istanbul .30/09-01/10, 2004.p.89.

التهجيرية انطلاقا من الساحل بإعتباره ملجأ آمن لتجميع المهاجرين غبر الشرعيين ونقلهم عن طريق الممرات المبرمجة عبر ليبيا أو الجزائر أو المغرب.

وهنا تظهر منطقة الساحل كمنطقة تجميع وتفاوض، والقيام بالصفقات التهجيرية وبناء الخطط لتمرير المهاجرين غير الشرعيين عبر الشمال الأفريقي نحو أوروبا، بواسطة مجموعات منظمة ولها تنسيق دولي مشترك في كل مناطق الإنطلاق والوصول ومحطات العبور.

فلقد عرف العقدان الأخيران منعطفا خاصا تجلى في تنامي ظاهرة الهجرة غير الشرعية، من خلال ما اصطلح على تسميته (قوارب الموت)، وتبعا لذلك فإن الغرب هو الآخر يواجه خطر الهجرة غير الشرعية ، حيث أخذ يتحول تدريجيا إلى معبر لها وبلد إقامة لبعض القادمين من بلدان أفريقية من الراغبين في الهجرة نحو أوروبا، إذ يسير آلاف الكيلومترات مشيا على الأقدام للوصول إلى المغرب دول المغرب العربي، يعيشون في الغابات في انتظار فرصة العبور إلى الساحل الأوروبي[1].

وتشير تقديرات عن المكتب الأممي لمكافحة الجريمة المنظمة إلى أن عدد المهاجرين من أفريقيا إلى أوروبا عبر منطقة الساحل الأفريقي، يصل إلى 55ألف مهاجر غير شرعي يجني منهم المهربون في الساحل الأفريقي ما مقداره 150 مليون دولار أمريكي[2].

ويبرز موضوع الهجرة غير الشرعية في الساحل الأفريقي بعدين أساسين يتمثل الأول في الهجرة المحلية ، أين ترتبط الهجرة بسكان منطقة الساحل الأفريقي مالي ،النيجر، موريتانيا، بوركينافاسو، جزر الرأس الأخضر، السينغال، غينيا، ساحل العاج، كما يرتبط هذا الجانب بالشبكات المحلية لتهريب المهاجرين وينأى عن التنظيمات الإجرامية الكبرى المتواجدة بالمنطقة.

وفيما يتعلق بالهجرة الداخلية بالساحل الأفريقي، يبلغ عدد المهاجرين غير الشرعيين نحو 155600 شخص، ترتبط دوافعهم بمنطق الترحال والبداوة أو تغيير السكن نتيجة ميوعة الحدود وعدم قدرة دول المنطقة على ضبط حركة الهجرة الداخلية في منطقة الساحل الأفريقي.

---

[1]-سمير بودينار، "***تاثير الهجرة غير القانونية من افريقيا على دول العبور***"(ورقة مقدمة لندوة الهجرة العربية الافريقية الى الخارج، جامعة الدول العربية17- 18 نوفمبر 2008).

[2]- المكتب الاممي لمكافحة الجريمة المنظمة، خلاصة وافية، نيويورك، الامم المتحدة، 2007 .

وتبرز خطورة هذه الظاهرة في استغلالها من طرف شبكات التهريب والجريمة المنظمة عبر الوطنية الخلايا الإرهابية الناشطة في منطقة الساحل الأفريقي[1].

أما بالنسبة للهجرة الخارجية أو المهاجرين غير الشرعيين القادمين من أفريقيا جنوب الصحراء ، أين تكون منطقة الساحل منطقة عبور، فطرق العبور وممراتها تشمل: خطوط الدخول إلى منطقة الساحل وخطوط عديدة للانطلاق نحو أوروبا، أما عن طريق الدخول أي نقاط الانطلاق نحو الساحل الأفريقي فيرتبط بخطين، الخط الأول يتحدد مساره انطلاقا من أفريقيا الوسطى والجنوبية فأفريقيا الغربية بما تشمله من غينيا بيساو، بوركينافاسو، السينغال ،(انظر الخريطة رقم 03).

خريطة رقم: 03توضح طرق العبور للهجرة غير الشرعية

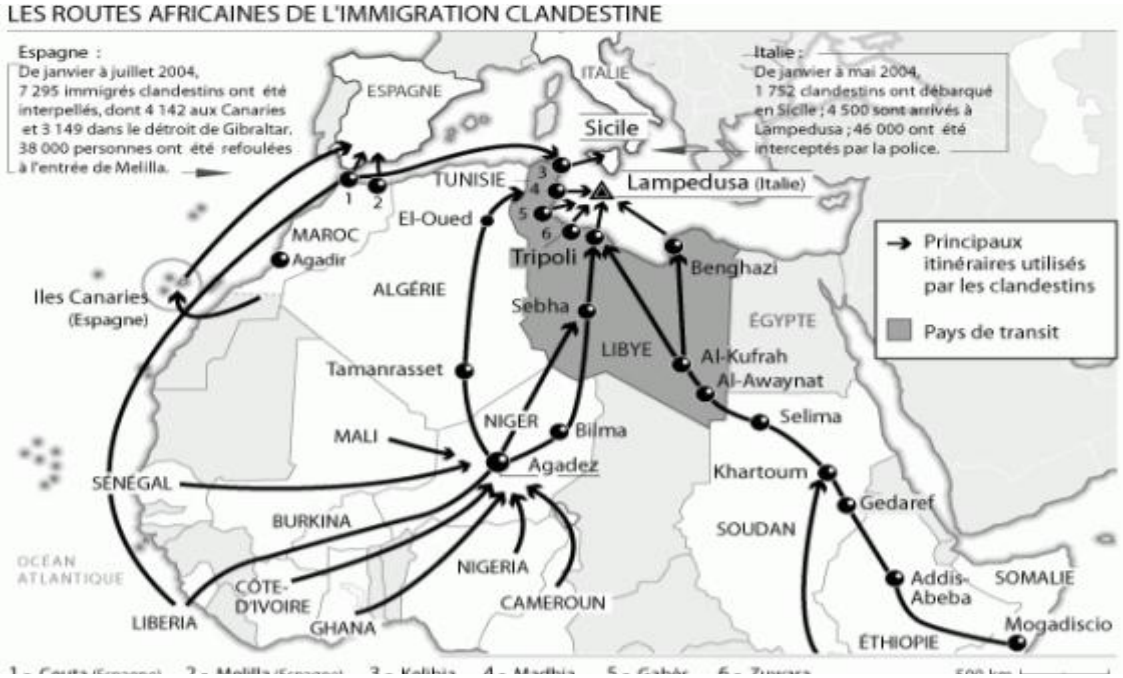

المصدر:
medias.lemonde.fr/mmpub/edt/ill/2005/03/18/h_4_immigration_240804_616x456.gif

وكذلك انطلاقا من أفريقيا الشرقية والقرن الأفريقي عبر السودان فتشاد، فالنيجر أو ليبيا.

[1]-Hamidou Ba, ***les Statistiques des Travailleurs Migrations en afrique de l'ouest***, Cahiers des Migrations Internationales, 2003, p.51-59.

أما عن خطوط الانطلاق فهي ثلاثة خطوط [1]:

1-خط السواحل الأطلسية عبر موريتانيا الصحراء الغربية، المغرب وصولا نحو جزر الكراييب.

2-خط السواحل المتوسطية الغربية نحو إسبانيا عبر الجزائر والمغرب مرورا بنيجيريا، النيجر ومالي، وكذلك مرورا بالحدود الجزائرية المغربية.

3-خط السواحل المتوسطية الشرقية نحو ايطاليا عبر ليبيا مرورا بالجزائر.

المطلب الثالث:انعكاسات الوضع الأمني في الساحل الأفريقي على الجزائر

تعتبر الصحراء الكبرى منذ القديم بوابة رئيسية لأفريقيا جنوب الصحراء على حضارات البحر الأبيض المتوسطة والعالم، وإن كانت الصحراء قد منحت الجزائر مكاسب إقتصادية وسياحية هائلة، فإنها في المقابل فرضت عليها تحديات أمنية جسيمة، إذ أن موقع الصحراء الرابط بين الشمال والجنوب الأفريقي زاد من حدة تأثر الجزائر بما يجري في كل الصحراء الكبرى وجعل منها طرفا معنيا بما يدور في القارة ، وبالأخص غربها ، لأن الصحراء الجزائرية متصلة مباشرة بمنطقة الساحل الأفريقي(حدود مع موريتانيا، مالي، النيجر) المرتبطة بدورها بأفريقيا جنوب الصحراء والتي تشهد وضعا مضطربا منذ زمن، الأمر الذي جعل الأمن الجزائري حساسا لأي تهديد أمني يصدر عن دول الساحل الأفريقي[2].

وما يزيد من هذه الحساسية هو الإنكشاف الأمني الجزائري جنوبا بسبب الطبيعة الوعرة لمنطقة الساحل الأفريقي وصعوبة مراقبة حدودها مما يجعلها سهلة الإختراق.

وعموما يمكن التطرق لإنعكاسات الوضع الأمني في منطقة الساحل الأفريقي التي تواجه الأمن القومي الجزائري من خلال العناصر التالية:

1-تزايد النشاط الإرهابي وتحالفه مع الجريمة المنظمة.

2-تبعات الهجرة غير الشرعية.

[1]- عمورة ، ***مرجع سابق*** ، ص ص.78، 79.
[2]- حمزة، ***مرجع سابق***،ص.98.

أولا: تزايد النشاط الإرهابي وتحالفه مع الجريمة المنظمة:

كان لتزايد وتيرة النشاط الإرهابي بمنطقة الساحل الأفريقي ارتدادا إستراتيجيا، وأثرا مباشرا على الجزائر، حيث تأخذ بعين الإعتبار التحدي الذي يمثله تطور النشاط الإرهابي في المنطقة، مثل النشاط المتزايد لتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي في الجنوب الجزائري، إضافة لحركة الوحدة والجهاد في غرب أفريقيا التي شنت مؤخرا هجمات في الجنوب الجزائري [1].

فضلا عن النشاط الإرهابي المتصل بمختلف النشاطات الإجرامية بالمناطق المتاخمة لحدودها الوطنية، والتي في الغالب تكون قياداتها متمركزة بالجزائر، الأمر الذي أدى لزيادة انعكاساتها وتأثيرها على ترتيبات ومتطلبات بناء الأمن الوطني الجزائري.

إذ منذ سنة 2003، أصبحت تعاني من مشكل انتقال العمليات المسلحة للتنظيمات الإرهابية المحلية(الجماعة السلفية للدعوة والقتال) والمغاربية (الجماعة الليبية المقاتلة، الجماعة التونسية المقاتلة والجماعة المغربية المقاتلة) إلى الصحراء والساحل ، من خلال مد مجال نشاطها إلى صحراء موريتانيا، مالي، النيجر، والتشاد، بعدما كانت هذه التنظيمات تتخذ من هذه المناطق سابقا خلفية لدعم عملياتها لوجيسيا وللتدريب العسكري واستقطاب متطوعين جدد في صفوفها، فأصبحت هذه التنظيمات تشكل فواعلا جيوسياسية إقليمية عبر قومية ودون دولتية ذات إرتباطات فكرية، مادية وعضوية مع الإرهاب العالمي، تؤثر بشكل حاسم في الديناميكيات الأمنية للمنطقة[2].

وتعاظم حضور التهديد الصادر عن تزايد النشاط الإرهابي ضمن الشواغل الأمنية الجزائرية، حيث أصبحت منطقة الساحل الأفريقي تمثل منطقة حرجة لأمنهم القومي، خاصة بعد التأكد من تورط التنظيمات الإرهابية في عمليات إجرامية نفذتها بهدف تمويل عملياتها، وبعد التحالفات التي أنشأتها مع عصابات الجريمة المنظمة وتهريب المخدرات، السلاح الخفيف والبشر، وفي هذا الشأن يؤكد وزير الخارجية الجزائري **"مراد مدلسي"** لدى افتتاحه لأعمال**" مؤتمر التنسيق بين دول الساحل"** في مارس 2010 بالجزائر العاصمة، عندما صرح أن "الإرهاب الذي يشهد تطورات خطيرة وتحالفاته مع الجريمة المنظمة باتا يطرحان تهديدات حقيقية "، وشدد مدلسي على الروابط بين الإرهاب والجريمة المنظمة حيث ركز على تهريب المخدرات والأسلحة.

---

[1]- زبير، ***مرجع سابق***.

[2]-حمزة، ***مرجع سابق***، ص.92.

*PSI : Pan Sahel Initiative.

بالإضافة إلى تخوف الجزائر من عمليات الجماعات الإرهابية وعلاقاتها الأخطبوطية مع شبكات الإجرام والتهريب في الصحراء والجزائر، وفي ظل هذا الوضع الذي قد تستغله الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا كمبرر لانتهاك سيادتها وعسكرة منطقة الصحراء، لاسيما وأن الولايات المتحدة الأمريكية تبنت منذ أحداث 11 سبتمبر ما يعرف بـ **"مبادرة عموم الساحل" (PSI)*** ، الموجهة إلى أربع دول هي موريتانيا، مالي، النيجر والتشاد، بهدف إنشاء تعاون عملياتي معها لتعزيز قدراتها الأمنية في الحرب على الإرهاب .

وقد تعززت سنة 2005 ، بما يعرف بـ"الشراكة لمكافحة الإرهاب عبر الصحراء" (TSCTP)، وحاليا هي تطمح ومنذ سنة 2007، إلى إقامة قاعدة لـ **"الأفريكوم"** في المنطقة[1].

وبعد الضربة الموجعة التي تلقتها الجماعة السلفية للدعوة والقتال باعتقال عبد الرزاق المظلي وجماعة من عناصر تنظيمه من طرف مقاتلين شمال مالي من **"جبهة التوبو"** في إحدى تنقلاته على الحدود الليبية-التشادية ثم تسليمه- بعد أشهر من الاتصالات قادتها الجزائر ومجموعة من الدول (ألمانيا، ليبيا، أمريكا ودول أوربية) - إلى الجزائر[2] وحاليا هو موجود بسجن سركاجي بالجزائر العاصمة)، سعت الجماعة السلفية التي أصبحت فيما بعد تنظيم القاعدة في المغرب العربي جاهدة لإثبات وجودها في الصحراء والساحل وشمال أفريقيا لتبدو وكأنها غير متضررة باعتقال أهم قائد لها في المنطقة الصحراوية.

وتعتبر عمليات خطف الأجانب في الصحراء وفي دول الساحل الأفريقي ، بحكم الإرتباط العضوي بين خلايا الإرهاب في كل المنطقة ، تضع الجزائر في ورطة ، حيث تجد الجزائر نفسها مطالبة إما بتحمل مسؤوليتها كاملة في حماية الأجانب، من سواح، مستثمرين أو عمالا لإثبات أن الإستقرار والأمن قد استتب ، وأن ليس هناك من عائق يعيق الإستثمار أو السياحة فيها.

---

[1]- ***المرجع نفسه***.ص ص.92، 93.

[2]- بويبية،" ***المقاربة الجزائرية اتجاه التحديات الامنية في منطقة الصحراء الكبرى***،" (مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية، تخصص:دراسات مغاربية، جامعة الجزائر:3 ، 2011/2010)،ص.65.

وإما أن ترضخ للضغط الدولي وتقبل بالتدخل الأجنبي سواء من الدول الأوروبية، التي أدخلت حياة وأمن رعايا الإتحاد الأوربي في الخارج في خانة المخاطر التي تستوجب تدخلها ولو باستخدام القوة العسكرية[1].

وما يزيد الأمر تعقيدا في مهمة القضاء على الإرهاب، عمليات دفع الفدية من طرف الحكومات الأجنبية مقابل إطلاق سراح مواطنيها حيث نجد فرنسا وإسبانيا من الدول التي تدفع الفدية مقابل تحرير رهائنها، وبالتالي تصنفان فرنسا وإسبانيا من الدول التي تمول الإرهاب بطريقة مباشرة أو غير مباشرة وفي هذا الشأن تؤكد **"فيكي هدلستون"**، سفيرة الولايات المتحدة الأمريكية بمالي سابقا(2002-2005)،بأن "الأوربيين خلال الفترة 2004- 2011 دفعوا تسعة وثمانين مليون دولار فدية للإرهابيين مقابل تحرير رهائنهم، فرنسا وحدها دفعت سبعة عشرة مليون دولار، ووصل حجم تقدير الفدية من طرف دول أوروبية إلى 150 مليون أورو[2].

وقد أخذت تهديدات منطقة الساحل الأفريقي للأمن القومي الجزائري التي مصدرها الإرهاب في الصحراء والساحل منحى أخطر، بعدما أقامت التنظيمات الإرهابية علاقات تعاون وتبادل مع عصابات الجريمة المنظمة والمافيا، وفي هذا الصدد كشفت التحريات الجزائرية حول الإعتداء الإرهابي في نهاية جوان 2010 [3]، بتين زاواتين بتمنراست ، والذي أسفر عن اغتيال اثني عشر عنصرا من حرس الحدود الجزائري، عن تورط تنظيم القاعدة فيه، وأن هذا الإعتداء كان بغرض تسهيل عملية تهريب سبعة قناطير من الكيف المعالج إلى داخل التراب الجزائري.

وما يثير القلق من علاقة الإرهاب بالجريمة المنظمة أنه لم يحدث قط أن أبلغ مهرب عن موقع جماعة إرهابية، وفي نفس الوقت ، لم يحدث أن اعترضت الجماعات الإرهابية البتة سبيل عصابات التهريب، دليل قاطع على وجود علاقة بين الطرفين، فجماعات الجريمة المنظمة تمول وتمون الجماعات الإرهابية، وهذه الأخيرة توفر الحراسة وتؤمن طرائق ومسالك التهريب لها[4].

وتشكل الجريمة المنظمة، خصوصا المخدرات وشبكات تهريبها والاتجار بها ، تهديدا على الأمن الجزائري حيث أن الرواج المتزايد للمخدرات فضلا عن العواقب

[1]-بن عنتر، ***مرجع سابق***، ص.132.
[2]-دبش، ***مرجع سابق***،ص.48.
[3]-حمزة ، ***مرجع سابق***، ص.94.
[4]- بويبية، ***مرجع سابق***، ص.85

الوخيمة التي تحدثها على الأفراد(خصوصا فئة الشباب)، يغذي الجريمة الحضرية وداخل الأحياء وبالتالي يصبح تهديد داخليا للأمن الجزائري[1].

وفي ظل الإنكشاف الأمني الرهيب للجبهة الجنوبية للجزائر، فقد وجدت التنظيمات الإرهابية وجماعات الجريمة المنظمة في الصحراء ملاذا لنشاطاتها ، حقق لها الصدى لعملياتها واستطاعت أن تلحق الضرر بالأمن الجزائري من خلاله ، وهو ما عوضها عن الحصار الذي فرض عليها في الشمال وكاد أن يقضي عليها تماما.

وكذلك ضعف التغطية الأمنية والإجراءات المتخذة قطريا أو إقليميا لم تستطع القضاء على ظاهرة الإرهاب والجريمة المنظمة في المنطقة، كما تؤكد كثافة تلك العمليات صعوبة إحكام الحراسة على الحدود الجزائرية وتأمينها .

ثانيا: تبعات الهجرة غير الشرعية:

تعتبر الهجرة غير الشرعية من أهم التهديدات الحالية للأمن الجزائري القادمة من القارة الأفريقية ، وبالأخص من منطقة الساحل الأفريقي، ذلك أنها تتم بطريقة سرية تصعب جدا من مراقبتها، وتحد من سيادة الدولة الجزائرية في التصدي لها بحكم طبيعتها عبر الوطنية.

ويزداد الخطر الآتي من المهاجرين غير الشرعيين من الآثار التي يخلفها على الأمن الجزائري من إمكانية استغلالهم من قبل الجماعات الإرهابية وشبكات الجريمة المنظمة (دعارة، تهريب ، اتجار في المخدرات والسلاح والبشر، تزوير الوثائق الرسمية والأوراق النقدية تبيض الأموال..)، فضلا عن إمكانية نقل الأمراض الخطيرة كالإيدز، وهوما يشكل تهديدا خطيرا على سلامة وصحة المجتمع الجزائري في حال لم يتم التصدي لهذا الخطر[2].

بالإضافة إلى الموقع الإستراتيجي للجزائر ، إذ تعتبر منطقة عبور حيوية وممرا أساسيا (خصوصا تمنراست) للأفارقة في هجرتهم سواء نحو شمال أفريقيا أو الشرق الأوسط أو أوروبا أو للإستقرار في الجزائر بصورة دائمة، وبهذا تتحول دول العبور لدول إستقبال وإستقرار نهائي، وفي هذا الصدد أحصت مدينة تمنراست حوالي خمسة وأربعون جنسية أفريقية في المدينة.

[1]- حمزة، ***مرجع سابق***، ص.95.
[2]- ***المكان نفسه.***

وفي إحصائيات لخلية علم الإجرام بالدرك الوطني الجزائري للفترة الممتدة من 2001 إلى غاية جانفي 2007 ، أن 30000 مهاجر غير شرعي أتوا من الصحراء الكبرى [1].

ومهما كانت الأسباب وراء تواجدهم في الجزائر ، فإن تهديد المهاجرين غير الشرعيين للأمن الجزائري استفحل بعدما تحولت الهجرة غير الشرعية إلى نشاط إجرامي على علاقة بشبكات إجرامية أخرى، غير أن أخطر ما يمكن أن يصعد من هذا التهديد للمهاجرين غير الشرعيين للأمن الجزائري هو تجندهم في الجماعات الإرهابية التي تسعى إلى استغلال أوضاعهم الصعبة التي يعانونها لتنفيذ أعمالها الإجرامية.

المبحث الثالث: الإستراتيجية الأمنية الجزائرية في منطقة الساحل الأفريقي

تواجه الجزائر تحديات حقيقية قادمة أساسا من عمقها الأفريقي جنوبا، حيث مساحات واسعة من الصحراء المفتوحة والحدود المخترقة أين تتحرك مختلف جماعات الجريمة المنظمة التي تمارس التهريب في مختلف الممنوعات من الأسلحة والمخدرات، والحركات الإرهابية والتي تعاظم وجودها في السنوات الأخيرة ، وإمكانية الفرصة لتقاطع هذه الفواعل غير الرسمية.

هي معطيات ومتغيرات شهدتها منطقة الساحل الأفريقي ما يحتم على صانع القرار الجزائري مقاربة الأوضاع بطريقة حذرة وذكية تمكنه من تجاوز هذه التحديات الجديدة أو حتى التخفيف من تداعياتها على الأمن الوطني.

وعليه تحاول الدراسة في هذا المبحث التطرق لسياسة الجزائرية في مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة.

المطلب الأول:سياسة الجزائر في مكافحة الإرهاب

للجزائر وعي خاص ودراية ميدانية بالخلفيات والآثار وأبعاد الإرهاب لأنها عانت كثيرا منه، وكانت ضحية له لمدة تجاوزت عشر سنوات (1990 -2000)، مما أكسبها تجربة وخبرة في مجال مكافحته ومكافحة كل أنواع الجرائم المرتبطة به، وتعتمد الجزائر في مقاومة الإرهاب على وجهين وجه أمني ووجه سياسي. ومن خلال هذه المقاربة استطاعت الجزائر أن تخرج من المأزق الخطير الذي استهدف كيان الدولة الجزائرية[2].

[1]- بوبيبة ، ***مرجع سابق***، ص.83.
[2]-دبش، ***مرجع سابق***، ص.114.

1-مكافحة الإرهاب على المستوى الداخلي:

تعد الجزائر دولة رائدة في مواجهة التطرف والإرهاب بكل أشكاله، باعتمادها جملة من الآليات التي ساهمت في الحد من الظاهرة الإرهابية، وانطلاقا من تجربتها تعتبر الجزائر أن النشاط السياسي للأحزاب يشكل أحد أبرز العوامل المحركة للإرهاب، إذ سعت في خطوة إستباقية إلى التفرقة بين العمل السياسي والتوجهات التي قد تدعم النشاطات الإرهابية.حيث نصت (المادة 42) من دستور 1996 على "حظر إنشاء الأحزاب السياسية بهدف زعزعة إستقرار البلاد باستخدام أسس دينية أو لغوية أو عرقية أو جنسية أو مهنية أو جهوية"[1].

وتهدف السياسة الإستباقية التي انتهجتها الدولة الجزائرية إلى[2]:

-منع استخدام أي نشاط سياسي كغطاء مستقبلي لأي نشاط إرهابي أيا كانت مبرراته.

-الحيلولة دون إستخدام القدرات المتاحة للحزب والحريات المتاحة من أجل الدعاية أو الإشادة بالنشاطات الإرهابية.

-إدماج العمل السياسي في إطار السياسة الوقائية بمشاركة التيارات السياسية في إطار برامجها في مواجهة الإرهاب.

-منع التلاعب بمقومات الهوية الوطنية.

وبهذا أضحت الجزائر الدولة السباقة للتفرقة بين العمل السياسي ومقومات هويتها، ما ساهم في بناء دولة القانون.

وفي إطار السياسة الجزائرية التي تعكس رؤية وخبرة الجزائر في مجال مكافحة الإرهاب، حيث اعتمدت على آليات إستباقية تجمع بين الوقاية والمكافحة والحل، من خلال إنتاج مجموعة من الأطر لمحاربتها بدءا بالأطر الأمنية وذلك بتكريس وتطوير وإصلاح المؤسسات الأمنية لمحاربة الإرهاب "الجيش الوطني الشعبي، الدرك، الشرطة، والإستعلامات"، والتي تجاوزتها إلى إنتاج وتطوير مقاربات وأطر ثقافية وإجتماعية ودينية **"قانون الرحمة"**، وأطر قانونية **"قانون الوئام المدني"**، وأطر سياسية **"المصالحة الوطنية"**[3].

---

[1]- عمورة، ***مرجع سابق***، ص ص.102، 103.

[2]-أمحند برقوق، الاستراتيجية الجزائرية لمكافحة الارهاب –دراسة في الابعاد السياسية والقانونية.

[3]- ***المكان نفسه***.

وتعد سياسة المصالحة الوطنية من أهم السياسات المعمول بها دوليا، تجسد مفهوما واسعا لسياسة العفو الشامل وأحد السبل الهامة لمواجهة الجريمة أيا كانت مظاهرها، وذلك بالعفو الشامل عن نشاطات إجرامية بمشاركة شعبية ، لإقرار المصالحة.

وبالرغم من انقضاء الآجال القانونية المحددة لقانون المصالحة الوطنية، فقد إستفاد منه العديد من الإرهابيين الذين ارتكز نشاطهم في دول الساحل ، وهو دليل على حسن نية السلطات الجزائرية التي تسعى لإستقطاب الإرهابيين التائبين عن العمل المسلح، رغم معارضة بعض القوى الغربية لتمديد العمل به.

ولقد طورت الجزائر فكرة العفو الشامل من خلال**" قانون الوئام المدني "**لعام 1999، الذي أدى لشعور الإرهابي بإمكانية العودة والإندماج داخل المجتمع، إذ يعتمد هذا الفكر على فكرة إعادة التأهيل والإدماج الاجتماعي، كما أثبتت بهذا السياسة الجزائرية فعاليتها في مواجهة كل أشكال الإرهاب وصولا إلى ميثاق السلم والمصالحة الوطنية والذي جاء تأكيدا للنضج السياسي للتجربة الجزائرية في مواجهة الإرهاب[1].

وفي هذا الإطار نجد من بين الذين إستفادوا من **"قانون المصالحة الوطنية"**، كل من "مختار بلمختار" أو "بلعور"، والذي دخل في مفاوضات مع السلطة الجزائرية منذ نهاية 2007، بهدف الإستفادة من تدابير المصالحة الوطنية[2]وبعد عملية المفاوضات تم تسليم "بلعور" لأجهزة الأمن الجزائرية وذلك في شهر أفريل من عام 2008 .

كما إستفادت أيضا من **"قانون المصالحة الوطنية"**، حركة**"البناء الصحراء من اجل العدالة (MSJ)"**، بعد إتصالات مكثفة أوقف التنظيم نشاطه بصفة رسمية في السابع عشر مارس 2008 ، وبعد مفاوضات دامت خمسة وأربعون يوما ، وتحديدا يوم عشرين مارس سلم أفراد التنظيم أنفسهم وأسلحتهم للسلطات الأمنية.

2-مكافحة الإرهاب على المستوى الخارجي:

ارتكزت سياسة الجزائر في التعاون مع دول الساحل الأفريقي على الجانب الأمني، بغرض القضاء على الظاهرة الإرهابية وذلك بالتنسيق مع دول الجوار الجنوبية، بالإضافة إلى التعاون والتنسيق مع باقي الدول الأفريقية في إطار الاتحاد الأفريقي.

لعبت الجزائر دورا مهما في مكافحة مختلف أنواع الجريمة العابرة للحدود في القارة الأفريقية، ونتيجة للجهود التي بذلتها الجزائر في الحد من الظاهرة الإرهابية تم

[1]- عمورة ، ***مرجع سابق***، ص.94.
[2]- بويبية، ***مرجع سابق***، ص.148 .

التوقيع على **إتفاقية الجزائر الخاصة بمكافحة الإرهاب والوقاية منه**[1] في أربعة عشرة جويلية 1999، ومن بين ما جاء في الإتفاقية نجد حسب نص **(المادة 04)** ما يلي:

-تعهد الدول الأطراف بالإمتناع عن دعم الجماعات الإرهابية بأي وسيلة كانت.

-قيام الدول الأطراف بكل إجراء من شأنه منع ومكافحة الأعمال الإرهابية، وعلى وجه الخصوص:

- منع إستخدام أراضيها في أي شكل من أشكال العمل الإرهابي.

- تطوير أساليب المراقبة وكشف الخطط التي تهدف إلى مساعدة الإرهاب على ارتكاب جرائمهم.

- إتخاذ كافة الإجراءات الضرورية لمنع إنشاء شبكات دعم الإرهاب.

- تشجيع تبادل المعلومات والخبرات بشأن الأعمال الإرهابية.

- تحقيق تعاون فعال بين مسؤولي الأمن المحليين الذين يعملون في هذا المجال[2].

وقد تقرر بموجب هذه الإتفاقية إنشاء خلية **"بيان النشاط الإرهابي"** تتولى جمع البيانات وتعريف المنظمات والأشخاص الذين لهم علاقة بالجماعات الإرهابية وعصابات الإجرام داخل أفريقيا، وتتبع مواقع الجريمة الإلكترونية ذات الصلة بهذه النشاطات التخريبية.

ومن بين إيجابيات إتفاقية الجزائر لمكافحة الإرهاب والوقاية منه ، أنه بموجبها تم رد الإعتبار لركيزة حقوق الإنسان والشروط الديمقراطية ضمن الحشد القانوني والدبلوماسي لمحاربة ظواهر الجريمة والإرهاب، كما أثير جدال كبير أثناء توقيع الإتفاقية حول التردد في التعريف بالإرهاب كظاهرة وترك مساحة بين الإرهابيين والمقاتلين الأحرار.وقد أدت هذه النقطة إلى مقاربة جديدة إعتمدها الإتحاد الأفريقي للتحرك في هذا المجال، حيث اشترطت الترتيبات القانونية للإتحاد عدم المساس بحقوق الإنسان وغلق الحوار السياسي بإسم مكافحة الإرهاب[3].

إلا أن الإتفاقية لم تشر إلى ميكانيزمات خاصة للإرشاد وأنظمة الإنذار من تنامي الظاهرة في منطقة معينة، ولسد هذه الفجوة القانونية إستعان واضعو الميثاق

[1]-للإطلاع أكثر انظر الملحق رقم01. الإتفاقية الأفريقية لمنع ومكافحة الإرهاب، المادة 04.

[2]- ***المكان نفسه***.

[3] - Kathryn Sturman," The Au Plan on Terrorism Joining the Global War or Leading an African?" ***African Security Review***, (11 avril, 2002).p.105.

التأسيسي(**بالمادة 23) الفقرة 02**، التي تؤكد على ضرورة الإلتزام الكامل من الدول الأعضاء لتطبيق قرارات الإتحاد الأفريقي والمعاهدات التي تم توقيعها في مجال مكافحة الجريمة والإرهاب والحل السلمي للنزاعات.

وقد كانت هذه المادة هي الخطوة الأولى نحو تأسيس مجلس السلم والأمن الأفريقي بموجب مؤتمر **"دوربان Durban "**، في جويلية 2002 حيث تضمنت **(المادة 07)** من الوثيقة المؤسسة إلزامية تطبيق معاهدة الجزائر والإتفاقيات الإقليمية والدولية في مجال مكافحة الإرهاب،كما كلف مجلس السلم والأمن برفع تقارير دورية عن حالة الوقاية من الإرهاب والجريمة وناشد أعضاء الإتحاد الأفريقي بتثبيت إتفاقية الجزائر كمصدر أساسي لتكييف التشريعات الوطنية للدول الأعضاء على هذا المنطلق.

قامت الجزائر بعقد **أشغال الندوة الوزارية الخاصة بالتنسيق مع دول منطقة الساحل الأفريقي**، بمشاركة وزراء الشؤون الخارجية وممثلين لكل من الجزائر ، بوركينافاسو، مالي، موريتانيا، ليبيا، النيجر وتشاد ، يومي **السادس عشر والسابع عشر مارس 2010**، وهذا بهدف بحث مسألة الوضع الأمني بمنطقة الساحل الأفريقي.

كما تناولت الندوة ضرورة تنسيق الجهود لمواجهة ظاهرة الإرهاب ومختلف القضايا المرتبطة بها، بالإضافة إلى التنمية في منطقة الساحل الصحراوية[1].

ولقد كان للجزائر الدور الكبير في عقد هذه القمة، حيث أكدت حرصها على ضمان الأمن والإستقرار لمنطقة الساحل الأفريقي طبقا لقواعد حسن الجوار والتضامن بين دول المنطقة. وتجسد هذا من خلال تصريح وزير الخارجية **"مراد مدلسي"**: (إنني على قناعة أن شيم الإخلاص في التعامل الصادق والصريح وإلتزامنا الثابت في مكافحة الإرهاب دون التنازل وكذا واجب التضامن الذي يحدد توجهنا نحو وطننا الأكثر حرمانا هي قواعد عمل نتقاسمها جميعا ويتوجب علينا احترامها)[2].

من خلال أشغال الندوة تم الإتفاق على عدة نقاط أساسية تضبط عمل الجبهة المشتركة لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة والمتمثلة في:

-تقييم شامل للوضع الأمني لمنطقة الساحل الأفريقي المتميز بإستمرار التهديد الإرهابي، لإرتباطه بالجريمة المنظمة العابرة للأوطان والتي تمثل عاملا لعدم إستقرار المنطقة كله، وتمثل عائقا أمام جهود بناء التنمية.

---

[1]-Frédérique Charillon , ***Politique Etranger ,Nouveaux Regards, Références Inédites*** (France, 2002), pp407-417.

[2]-عمار بوزيد، مليكة آيت عميرات،"جبهة مشتركة لمكافحة الإرهاب،" ***مجلة الجيش***، (ع.561، أفريل 2010) ، ص.26.

-ضرورة تفعيل آليات التعاون الثنائي والإقليمي في مجال حفظ السلم والأمن وبناء التنمية، والإهتمام بالمواطن كمركز في بنائها.

-ضرورة تنفيذ برامج تنمية مستدامة من أجل تحسين ظروف حياة السكان واندماجهم الإقتصادي والإجتماعي خاصة فئة الشباب.

-حرص الوزراء على التذكير أن الوقاية من الإرهاب ومحاربته يجب أن يكون في إطار مقاربة متكاملة ومنسقة ومتضامنة، تتمحور حول ما يلي:

-**على المستوى الوطني:** مسؤولية الدول في القيام بمكافحة فعالة وشاملة ضد الإرهاب والجريمة المنظمة بكل حزم وإصرار على اجتثاث كل التهديدات اللاتماثلية.

-**على المستوى الثنائي:** تدعيم التعاون بين دول المنطقة من خلال وضع آليات وإتفاقيات ثنائية لمكافحة التهديدات اللاتماثلية المضرة باستقرار وأمن المنطقة.

-**على المستوى الإقليمي:** ترقية تعاون إقليمي مهيكل شامل قائم على حسن النية وبناء خارطة أمنية مشتركة لمكافحة حل التهديدات اللاتماثلية المتواجدة في المنطقة.

-**على المستوى الدولي:** مشاركة فاعلة في الجهد الدولي لمكافحة الإرهاب وتدعيم كل المساعي والمبادرات الدولية الساعية إلى مكافحة وتقويض الظاهرة الإرهابية[1].

اعتمدت الجبهة المشتركة لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة على خبراء متخصصين من عدة دول أفريقية: نيجيريا، سيراليون، ليبيا، مالي ، تونس، وموريتانيا، أسندت لهم مهمة الإشراف على ورشات تكوينية حول تعزيز مكافحة الإرهاب في شمال وغرب أفريقيا، وهذا من خلال تكوين محققين مختصين في مكافحة تمويل الإرهاب مع الأخذ بعين الإعتبار جميع المصادر التمويلية مثل: تبيض الأموال، احتجاز الرهائن والنشاطات التجارية غير الرسمية ودراسة نطاق هذه الظاهرة المعقدة.

زيادة على احتضانها لـ **"المركز الأفريقي للدراسات والأبحاث حول الإرهابACSRT"**، منذ إنشائه في أكتوبر 2004، مقره بالجزائر ،والذي تم تدشينه من قبل رئيس الجمهورية **"عبد العزيز بوتفليقة"** ، بميزانية تصل إلى ثلاثة مليون دولار[2] .

---

[1]- ***المرجع نفسه***، ص.28.

[2]-Union Africaine. Seconde Réunion Intergouvernementale de la Haut Niveau sur la Prévention et la Lutte Contre le Terrorisme en Afrique, 13-14 Octobre 2004 Alger, Algérie, p.03. http:// www.africa-union.org/terrorism/Declaration% 20 Rev2% FRENCH%20Final%2022oct2004.pdf.

يقوم المركز بالبحث في مناطق تحرك الجماعات الإرهابية والسبل الكفيلة لمحاربتها، ويهدف إلى وضع سياسة دعم ومساندة للدول الأفريقية الأعضاء في الإتحاد الأفريقي في موضوع مكافحة الإرهاب.

بالإضافة إلى أنه يساعد الدول الأعضاء على تنمية الإستراتيجيات والطاقة لمنع ومكافحة الإرهاب من خلال التدريب وتبادل المعلومات ، كما يرغب المركز أن يقيم العلاقات ويعزز التعاون مع المجتمع الدولي في إدارة الأبحاث والدراسات وجمع المعلومات ونشرها حول المجموعات الإرهابية وأنشطتها في أفريقيا[1].

ويظهر الحضور البارز للجزائر ضمن الفعاليات متعددة الأطراف في المنطقة ، حيث شاركت الجزائر (ممثلة برئيس الجمهورية) مع ست دول من منطقة الساحل الأفريقي (موريتانيا، مالي، بوركينافاسو، النيجر، ليبيا والتشاد)، في ندوة حول الإرهاب والتهريب عقدت بالعاصمة المالية "باماكو" في جويلية 2008.

كما شاركت في جوان 2009 في اجتماع لعسكريين وضباط أمن من (الجزائر وليبيا وموريتانيا، النيجر ومالي) عقدت بالعاصمة الليبية "طرابلس" لمناقشة الأمن في المنطقة.

ولقد كان للمقاربة الجزائرية أثر بارز على العمل الأفريقي المشترك في مكافحة الإرهاب، حيث تبنى القادة الأفارقة بالإجماع(53 عضوا)، خلال قمة سيرت الليبية المنعقدة في جوان 2009، مشروع قانون بناء على إقتراح جزائري يجرم دفع الفدية لإطلاق سراح الرهائن المختطفين من طرف التنظيمات الإرهابية ، فمن وجهة نظر الجزائر ترى أنه لا يمكن القضاء على الإرهاب ما لم يتم تجفيف مصادر تمويله، وهذا لن يتحقق إلا بالتوقف عن دفع الفديات ذلك أن التنظيمات الإرهابية تستخدمها لتمويل عملياتها[2].

ولم تحمل الصياغة الجزائرية للمشروع تجريما للفديات المدفوعة للتنظيمات الإرهابية فحسب، بل شملت أيضا تلك المدفوعة للجماعات المتمردة والقراصنة على خلفية إمكانية تحول هذه الأموال لصالح الإرهابيين[3].

تمكنت الجزائر في إطار المسار التكميلي للندوة الوزارية التنسيقية لدول الساحل الأفريقي، من رسم خارطة إدراكية لأمن المنطقة، وذلك بتشكيل لجنة قيادات الأركان المشتركة المكلفة بالعمليات في الساحل الأفريقي مقرها "تمنراست".

---

[1]- بويبية، ***مرجع سابق***، ص.163.
[2]-حمزة ، ***مرجع سابق***، ص.110.
[3]- ***المكان نفسه.***

إذ عقدت دول الساحل الأفريقي(الجزائر، مالي، ليبيا،النيجر،موريتانيا) في أوت 2009 **"إجتماع تنسيقي أمني"**، بولاية تمنراست الجزائرية برعاية "مجلس السلم والأمن الأفريقي"، وقد خصص جدول أعماله لعرض تفاصيل الخطة الأمنية لمحاربة تنظيم القاعدة في منطقة الساحل الأفريقي، وتحديد أساليب وأدوات إطلاق عملية جماعية لمواجهته وأيضا دراسة متطلبات تجهيز القوة العسكرية لدول الساحل الأفريقي من أجل التصدي المشترك للجريمة المنظمة وتهريب السلاح على شريط الحدود لدول المنطقة.

وحرصت الحكومة الجزائرية خلال عقد الاجتماع ، على التأكيد بأن محاربة تنظيم القاعدة في الساحل الأفريقي يقوم على إعطاء الأولوية لحماية مصالح دول المنطقة بعيدا عن "الوصاية الخارجية"، وأن القوة العسكرية النظامية لدول الساحل الأفريقي هي **"قوة ذاتية التكوين"** يتمثل دورها الأساسي في تحقيق مصالح دول المنطقة[1].

دخلت الخطة الأمنية لدول الساحل الأفريقي حيز التنفيذ في سبتمبر 2009، حيث فوض مجلس السلم والأمن الأفريقي لهذه الدول تشكيل قوة عسكرية نظامية تتولى مهمة محاربة الإرهاب في منطقة الساحل الأفريقي قوامها خمسة وعشرون ألف جندي، مكونة من الجيوش النظامية في الدول الخمس، بالتعاون مع ثلاثة آلاف من رجال المليشيا القبلية في النيجر ومالي وموريتانيا[2].

وقد جاءت الخطة الأمنية نتيجة لعدة عوامل نذكر منها ما يلي:

-إجتماعات عسكرية مطولة عقدها ممثلوا هيئات الأركان للجيوش النظامية للدول الخمس بالعاصمة الليبية "طرابلس".

-لقاء القمة الهام الذي جمع رؤساء دول الجزائر ، ليبيا، ومالي: عبد العزيز بوتفليقة، العقيد معمر القذافي و أمادو توري، على هامش قمة عدم الإنحياز بشرم الشيخ في عشرين جويلية من سنة 2009.

-الإشتباكات التي اندلعت في نيجيريا بين الجيش ومتمردي جماعة "بوكو حرام"- التي تعد على علاقة مع تنظيم القاعدة في المنطقة- ، وفي ظل وجود احتمال حدوث تدخل أجنبي في هذه الخطة الأمنية، سارعت الجزائر إلى عقد إجتماع طارئ في مدينة "تمنراست".

---

[1]-عصام الشيخ، ***"الخطة الأمنية الإقليمية لمواجهة القاعدة "*** ، من الموقع:
http://issame 1982-maktoub log.com 469%2e

[2]-بوبيبة ، ***مرجع سابق***، ص.151.

تضمنت الخطة الأمنية لمواجهة تنظيم القاعدة في الساحل الأفريقي ستة بنود، تهدف أساسا لتسهيل عمل الجيوش النظامية لدول الساحل وتمكينها من:

-مطاردة الإسلاميين وراء الحدود.

-ضرب معاقل تنظيم القاعدة.

-تجفيف منابع الدعم والإمداد اللوجستي.

-السيطرة النهائية على منطقة الساحل الأفريقي بالإعتماد على الجيوش النظامية.

ويتلخص محتوى خطة مواجهة تنظيم القاعدة في الساحل الأفريقي فيما يلي:

1-الإتفاق على إنشاء قاعدة بيانات موحدة تتضمن كافة المعلومات المتاحة حول تنظيم القاعدة في بلاد المغرب العربي، شرط إلتزام دول المنطقة بتغذيتها بالمعلومات بسرعة وفعالية للتمكن من التصدي لتنظيم القاعدة بأسرع وقت ممكن.

2-إتفاق الدول الخمسة على السماح لهيئات أركان جيوشها بالمطاردة المستمرة للجماعات الإسلامية المسلحة المنضوية تحت لواء القاعدة، والسماح لها بعبور الحدود في منطقة الساحل والصحراء بعد إبلاغ الدولة التي تجري المطاردة داخل إقليمها بشرط توفر قوات نظامية جاهزة للملاقاة في الدولة التي تجري على أراضيها المطاردة.

3- الإتفاق على التعاون العسكري بين القوى النظامية الموحدة ومقاتلي القبائل من سكان شمال مالي والقبائل العربية والزنوج وغيرها، مع ضمان حياد خاصة في المواجهة بين القوات العسكرية المالية وتنظيم القاعدة.

4-تقديم حواجز مادية لمن يعلم السلطات الأمنية عن أماكن تواجد الجماعات الإرهابية في الصحراء ، بحيث خصصت كل من الجزائر وليبيا غلافا ماليا لتجهيز الميليشيا العسكرية وتمويل المكافآت المالية.

5-تجفيف مصادر تمويل الإرهاب والتصدي للمهربين، تنفيذ مشاريع إستثمارية شمال مالي والنيجر وتكثيف الرقابة على منابع المياه المهجورة مع التعهد بحفر آبار أخرى للسكان المحليين، بهدف حصر تحركات الإرهابيين.

6-تكثيف الرقابة على منطقة الساحل والصحراء ومراقبة مناطق الأودية والمرتفعات التي يسهل فيها إخفاء المركبات وحفر أماكن الإختباء ، وهي منطقة تمتد من جبال "أدغاغ أفورغاس" شمال مالي وجبال "أكادس آير" شمال النيجر مرورا بـ" واد زوراك" الذي يصل إلى جنوب الجزائر.

بالإضافة إلى هذا تم تأسيس "لجنة الأركان العملياتية المشتركة" في واحد وعشرون أفريل 2010، وهي قيادة عسكرية تضم قوات من الجزائر ، مالي ، النيجر وموريتانيا، تعتبر أول خطوة نحو تجسيد التنسيق العسكري-العملياتي بين هذه الدول[1].هذا الأخير أتبعه مكسب إستخباراتي ، معلوماتي بإنشاء مركز للمعلومات حول الظاهرة الإرهابية في الساحل الأفريقي في العاصمة الجزائرية في سبتمبر 2010، لتزويد قيادة الأركان العملياتية المتواجدة في تمنراست بكافة المعطيات المتعلقة بمسار وإتجاه الأحداث الأمنية وفقا لرؤية مشتركة[2].

وفي عشرين من ماي 2011، تم عقد إجتماع لوزراء الخارجية لدول الميدان، تم الإتفاق فيه على تشكيل قوة عسكرية مشتركة تتكون من حوالي 85000 جندي من أجل حماية الحدود المشتركة ، والحد من مخاطر تنظيم القاعدة الذي ينشط في المنطقة على نطاق واسع.

اعتمدت الجزائر في حربها ضد الإرهاب وما ارتبط به من جريمة منظمة على مجموعة من النصوص القانونية والتنظيمية ، محاولة بذلك تفعيل آلية الحوار السياسي، غير أن هذا لا يعني عدم إعتمادها على الحلول العسكرية إذا اقتضى الأمر ذلك.

المطلب الثاني: سياسة الجزائر في مكافحة الجريمة المنظمة

ساهم تهديد الجريمة المنظمة في تكريس حالة من اللأمن داخل منطقة الساحل الأفريقي (تهريب المخدرات، تهريب الأسلحة، الإتجار بالبشر،الهجرة غير الشرعية...) ، والتي إمتدت لدول الجوار وعلى وجه الخصوص الجزائر، وهو الأمر الذي أثر بشكل كبير على أمنها الوطني. مما دفع بالدولة الجزائرية للتدخل لمواجهة الجريمة المنظمة معتمدة على مجموعة من الإجراءات من أجل تقويض هذه الظاهرة .

فبعد الأخطار الخطيرة التي إتخذتها جرائم تهريب الأسلحة والمتفجرات والمخدرات على مستوى المطارات والموانئ، حيث انتقلت شبكاتها إلى تنفيذ هجمات مسلحة على فرق الجمارك بالحدود البرية. كما حدث في تمنراست سنة 2006 ، عندما اشتبكت هذه الأخيرة مع مجموعة من المهربين، وفي بشار عندما اغتيل ما لا يقل عن اثني عشرة جمركيا، وعليه قامت المديرية العامة للأمن الوطني بتكوين فرق جمركية متخصصة في مكافحة شبكات التهريب المسلحة عبر الحدود البرية.

[1]-حمزة ، ***مرجع سابق***، ص.111.
[2]- عمورة، ***مرجع سابق***، ص.112.

وتتضمن الإستراتيجية خطط عمل ميدانية مشتركة لمواجهة الجريمة المنظمة، في مقدمتها تهريب الأسلحة والمتفجرات والمخدرات، تحت إشراف قيادات النواحي العسكرية للجيش الوطني الشعبي، وشرطة الحدود بالمديرية العامة للأمن الوطني، ومجموعات حرس الحدود بقيادة الدرك[1].

بالإضافة لوجود بعض الجرائم الإقتصادية وعلى رأسها الفساد والتهريب والتزوير والإتجار غير المشروع، وهو ما يدل على وجود مخاطر مرتبطة بتبيض الأموال، وعليه شرعت الجزائر لتجريم فعل تبيض الأموال في 2004.علما أنها بدأت معركتها ضد الإرهاب وتمويله في 1995، حيث جرمت فعل تمويل الإرهاب بإعتباره من الجرائم الموصوفة بأفعال إرهابية أو تخريبية ، وفي سنة 2005 وضع المشرع الجزائري بعض الأحكام الخاصة بموجب القانون المتعلق بالوقاية من غسيل الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحتهما والذي تم تعريف فعل تمويل الإرهاب.

كما أنشأت الجزائر وحدة المعلومات المالية **"خلية معالجة الاستعلام المالي"** ، بموجب المرسوم التنفيذي رقم 02-275 المؤرخ 2002/04/07 المعدل والمتمم بالمرسوم التنفيذي رقم 08-127 المؤرخ في 2008/07/06 ، وبالتالي تمت تغطية جوانب أساسية من الإطار القانوني لوضع نظام جيد لمكافحة تبيض الأموال وتمويل الإرهاب في الجزائر. فهذه الخلية هي عبارة عن مؤسسة عمومية مستقلة لدى الوزير المكلف بالمالية، تتمتع بالشخصية المعنوية وبالإستقلال المالي، مهمتها مكافحة تمويل الإرهاب وتبيض الأموال، جمع المعلومات المالية ومعالجتها وتحليلها وتبادلها مع خلايا أخرى للإستعلام المالي، والتعامل مع مثيلاتها الأجنبية وذلك بهدف المساهمة في الكشف عن عمليات إعادة توظيف الأموال الناتجة عن الجرائم وتمويل النشاطات الإرهابية بالجزائر والوقاية منها والرد عنها[2].

إن نظام مكافحة تبيض الأموال وتمويل الإرهاب جاء متوافقا مع إتفاقيتي فيينا وباليرمو. أما بالنسبة لجريمة تمويل الإرهاب ، فقد جرمها المشرع الجزائري في قانون العقوبات بإعتبارها إحدى الجرائم الموصوفة من حيث الأركان المادية والمعنوية للجريمة بأفعال إرهابية أو تخريبية [3].

---

[1]- بوبيبة، ***مرجع سابق***، ص.155.

[2]-موقع خلية معالجة الاستعلام المالي
http://www.mf-ctrf.gov.dz

[3]-صالح السعد، ***التعاون الدولي في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب***(عمان : اتحاد المصارف العربية، 2008)، ص.69.

اتبعت الجزائر سياسة تشريعية حكيمة اعتمدت على إستنفاذ موارد الإرهاب، وتأكد هذا التوجه بصفة واضحة من خلال قانون الوقاية من تبيض الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحتها الصادر بتاريخ 2005/02/06، وبهذا فإن كل تقديم أو جمع أموال نتيجة إستخدامها كليا أو جزئيا من أجل ارتكاب هذه الجريمة، تلزم المؤسسات المالية بالتأكد من هوية الأمر بالعملية المالية ومصدر الأموال ، وإلزام أي شخص كان طبيعيا أو معنويا بالإبلاغ عن أية عملية مالية تستهدف تمويل الإرهاب وذلك تحت طائلة عقوبات جزائية ومدنية وإدارية[1].

أما تجريم تمويل الإرهاب، فقد جاء في القانون المتعلق بالوقاية من تبيض الأموال وتمويل الإرهاب، أنه يعاقب كل من يشيد بالأفعال الإرهابية أو التخريبية أو يشجعها أو يمولها بأية وسيلة كانت ويعتبر تمويل الإرهاب في القانون الجزائري من الجرائم الموصوفة بأفعال إرهابية أو تخريبية ، كما عرفت **(المادة 03)** من القانون المتعلق بالوقاية من تبيض الأموال وتمويل الإرهاب جريمة تمويل الإرهاب بأنها: "كل فعل يقوم به كل شخص بأية وسيلة كانت مباشرة أو غير مباشرة وبشكل غير مشروع وبإرادة الفاعل ، من خلال تقديم أو جمع المعلومات بنية إستخدامها كليا أو جزئيا، من أجل إرتكاب الجرائم الموصوفة بأفعال إرهابية أو تخريبية، المنصوص والمعاقب عليها بالمواد من **87 مكرر** إلى **105** من قانون العقوبات"[2].

وتفرض الوقاية من الجريمة المنظمة أو مكافحتها التنسيق والتعاون بين مختلف المؤسسات الأمنية، وهذا ما تجسد من خلال التوقيع على إتفاق تعاون بين الجمارك والدرك الوطني في شهر ماي 2008 ، ويهدف إلى تنسيق بينهما في مجال مكافحة الجريمة المنظمة من خلال تبادل المعلومات وتنسيق الإجراءات والوسائل المسخرة لمكافحة الظاهرة وإقامة مراكز المراقبة للجمارك على الحدود البرية، ووفقا لهذا الإتفاق صدر القرار الوزاري في الجريدة الرسمية **رقم 44** لـ 26 جوان 2008 .

أعطى هذا القرار أهمية خاصة لمواقع وجود مراكز المراقبة حيث يخضع اختيارها لشروط معينة، بالإضافة إلى التأكيد على ضرورة أن تأخذ عملية اختيار مواقع تنصيب هذه المراكز بعين الإعتبار مكان وجود وحدات حرس الحدود التابعة للدرك الوطني، كما نصت **(المادة03)** من القرار على أن تقام على المستوى الجهوي لجان مختلفة تتشكل من عناصر الدرك الوطني والجمارك تضطلع بمهام اختيار مواقع إقامة المراكز ويعين أعضاء هذه اللجان المختلفة بمقررات صادرة من المؤسسات المعنية،

[1]- عمورة، ***مرجع سابق***، ص.97.
[2]- ***المكان نفسه***.

غير أنه يمكن توسيع اللجان لتشمل كل شخص من شأنه أن يساهم بصفة فعلية في اختيار مواقع إقامة المراكز[1].

كما نجد إستراتيجية العمل المشتركة بين الهيئتين في مكافحة الجريمة العابرة للحدود التي من شأنها أن تؤمن الحدود البرية الشاسعة على نحو يضمن فعالية أكثر للجهود الرامية لمكافحة هذه الآفة.

واتضحت مهامها أكثر في إطار قانوني جسده مشروع الأمر المتعلق بمكافحة التهريب الذي تناوله مجلس الوزراء المنعقد يوم 22 أوت 2005 ، برئاسة رئيس الجمهورية بالدراسة والموافقة وصادق عليه المجلس الشعبي الوطني بتاريخ 15 جانفي 2006، ويتوخى هذا القانون "تعزيز القدرات الوطنية في مجال مكافحة التهريب الذي يشكل من حيث اتساع نطاقه ورقعته، ومن حيث إرتباطاته بسائر أشكال الإجرام المنظم ، تهديدا لأمن البلاد وإستقرارها ومن بين الإجراءات المتخذة تأمين الشريط الحدودي وخصوصا المناطق البعيدة عن المراقبة، مع إشراك المجتمع المدني في المبادرات الرامية لمكافحة هذه الجريمة"[2].

ونظرا للأبعاد الخطيرة التي عرفتها الجريمة المنظمة العابرة للحدود، فإن التصدي لها ومجابهتها يستوجب تجنيد كل وسائل الدولة المعنية والتنسيق في إطار عمل يأخذ طابعا تكامليا، كل يمارس مهامه ضمن الصلاحيات المخولة له الأمر الذي يعطي دفعا قويا لمحاربة الجريمة المنظمة.

[1]- بوبيبة، ***مرجع سابق***، ص.160.
[2]- ***المرجع نفسه*** ، ص.161.

الفصل الثالث

تأثير أزمة مالي على الأمن الجزائري

المبحث الأول: خلفيات وأطراف الأزمة في مالي

لم تكن الأزمة في مالي إلا تطور لسياق تاريخي ومدخلات بيئية محلية أخرى وإقليمية بل وحتى عالمية تمتاز بعناصر اللاإستقرار، التهميش واللاتوازن الجهوي وضعف الحكومات المركزية المالية المتعاقبة، منذ إستقلال مالي (1960) في تجسيد حد أدنى من التنمية بشمال مالي، إقتصاديا وإداريا. غير أن الأمر لا يقتصر على مالي وحدها فمعظم الدول الأفريقية عاشت أو تعيش أوضاعا متشابهة، حيث عانت أو تعاني الكثير من الشعوب الأفريقية من نفس الوضع الموجود في مالي أو أخطر من ذلك وغيرها من الشعوب في دول أخرى في مناطق خارج أفريقيا(الهند وبنغلادش) بحجم سكاني كبير يتجاوز كل سكان قارة أفريقيا مجتمعة وبموارد محدودة جدا وفقر مدقع، لكن ذلك لم يكن دافعا أساسيا لنشوء الإرهاب أو التمرد أو مبررا للتدخل العسكري الأجنبي في هذه الدول مثلما حدث في مالي.

المطلب الأول:الخلفية التاريخية للأزمة في مالي

إن الوضع الحالي في مالي لم يكن وليد اليوم بل هو إمتداد لأزمات قديمة ، إذ شكل الصراع القائم بين سكان شمال مالي في شمال مالي والسلطة المركزية في باماكو حالة من التمرد، حيث تشتعل كلما توفرت الظروف الطبيعية والموضوعية والمتمثلة أساسا في التهميش والتمييز الإجتماعي والإقتصادي والسياسي، الأمر الذي يدفع للتمرد وإلى التسلح المفرط واستخدام الهوية كملجأ تحتمي به هذه الأقلية للتمايز عن الإثنيات الأخرى المحتكرة للسلطة في باماكو.

ويدخل هذا في إطار ما تسميه المقاربة الواقعية **"بالمأزق الأمني "** الناجم عن الإدراكات السيئة **"Misperception "** والذي يطرحه **"Jervis"**، فعندما يدرك الأفراد أن الحكومة عاجزة أو أنها تفتقد لإرادة حماية الجميع ، فإنهم يلجؤون إلى شكل تنظيمي آخر وهو التمرد كإطار يتكفل بالدفاع عنهم في وجه التهديدات التي تستهدف بقاءهم واستمرارهم . وبوجود مأزق كهذا فإن محاولة أي جماعة متمردة تعزيز أمنها ، تعتبر خطوة عدائية بإتجاه التصعيد من قبل الجماعات الأخرى ، ومثل هذه الحركية حسب **"Barry Buzan "**فإنها تزيد من فرص التعبئة لأغراض غير دفاعية وتقوي احتمالات الحرب الوقائية، بحيث تقوم الجماعة المتمردة بشن الهجوم بغية حماية بعض الجيوب التي يقطنها أفراد من نفس الجماعة وذلك بذريعة الدفاع عنها قبل أن يقوم الخصم بتصفيتها ، وهو ما يؤدي في النهاية إلى الحرب الشاملة[1].

[1]-عادل زقاع،***"تدخل الطرف الثالث في النزاعات الاثنية: فحص افتراضات واسهامات المداخل النظرية المنتمية لنمط التحليل العقلاني، المؤسساتي والبنائي،"*** في
http://www.geocities.com.

لذلك فالأمن يتحقق بين الشعوب بالعدل في تقاسم الثروات وأي إخلال بهذا المبدأ يجعل خيط التركيب الطبقي في المجتمعات مهددا بالإنقطاع خصوصا ، الذي تغذيه النعارات القبلية والعرقية والدينية[1] وهو الشيء الذي نلحظه في المشهد المالي.
عرفت النزاعات المسلحة بين سكان شمال مالي و السلطة المركزية "باماكو" محطات تاريخية دورية تتعرض لها الدراسة كالتالي:

1-التمرد الأول: التمرد ضد نظام موديبو كايتا*1962:

يرجع التمرد الأول على الحكومة المركزية المالية إلى سنة 1962 ضد نظام "موديبو كايتا"، واستمر حتى سنة 1964 حيث تمكن الجيش المالي من فرض قوته العسكرية بالشمال المالي[2].

فبعد إنسحاب الجيوش الفرنسية وإستقلال مالي سنة 1960 تطلع فيه سكان شمال مالي لعهد جديد، تزول فيه التمييز والتهميش وتضمحل السلوكات العرقية التي تعود للمستعمر الفرنسي الذي غرسها في المجتمع المالي خلال عقود من الزمن، غير أن الحكومة المالية بعد الإستقلال عمدت إلى تجاهل مطالب سكان شمال مالي ، الذين إعتبروها إمتدادا للسياسات الإستعمارية وحلقة أخرى من حلقات الظلم والإضطهاد، حيث احتكرت السلطة والثروة لجنوب مالي على حساب الشمال مما عمق مظاهر التخلف ، وذكى في نفوس سكان شمال مالي على وجه الخصوص الشعور بالظلم والتعسف[3].

مما يؤدي في نهاية المطاف حتما لنشوب نزاعات مسلحة بين السلطات المالية من جهة وسكان شمال مالي من جهة أخرى، وبهذا الصدد نجد **نظرية الإحتياجات الأساسية "Needs Basic Human"**، والتي تقوم على إفتراض أن كل البشر لهم إحتياجات أساسية يسعون لإشباعها (أكل ومشرب وتعليم وصحة وأمن...) وهو ما لم تستطع توفيره السلطة المركزية باماكو لسكان شمال مالي عكس ما كانت توفره لبقية أطياف الدولة في الجنوب،وهو ما يؤكد صحة أن عدم إشباع الإحتياجات الأساسية للإنسان تؤدي إلى حدوث النزاعات وتفاقمها[4].

---

[1]-عبد الرحيم مخالدي، ***"ازمة الساحل بين خيار الحل السياسي وجحيم الحسم العسكري،"*** http://www.radioalgerie.dz/ar/2010-04-29-13-30-51/-2012/19657-2012-12-29-10-17-23

*"موديبوكايتا": شيوعي ، وهو أول رئيس لدولة مالي المستقلة.

[2]-دبش، ***مرجع سابق***، ص.8.

[3]-أحمد شنة ، ***العاصفة الزرقاء : تفاصيل حرب مدمرة انتهت على طاولة مفاوضات جزائرية*** (الجزائر: مؤسسة هديل للنشر والتوزيع ، ط.1، 2000)، ص.59.

[4]-زياد الصامدي ، ***حل النزاعات*** (الاردن: جامعة السلام التابعة للأمم المتحدة، 2010/2009)، ص.15.

وبإستقلال جمهورية مالي وتولي الرئيس "موديبو كايتا" الحكم ، حيث ضمت ولايتي **"كيدال"** و **"تومبوكتو"** اللتين تشكلان أكثر من ثلث أراضي البلاد، إلا أن وجود إنحيازا ثقافي معادي للحضارة الإسلامية المناهضة للإستعمار الفرنسي شكل دافع سياسي وفكري، أدى لتهميش هذه المناطق من قبل الحكومة المالية التي ينحدر جل أعضائها من الجنوب المنخرط في الأجندة الإستعمارية منذ عقود[1].

وبهذا الخصوص يقول **"إياد أغ غالي"*** أحد قادة المتمردين : "قبل إستقلال مالي ورد حديث عن إستقلال سكان شمال مالي إستقلالا إقتصاديا، وهي فكرة فرنسية لم تصدر من أعماق الشعب وخططوا لعزل مدن (غاو، كيدال وتومبوكتو) لتجسيد هذا المخطط إلا أنه سرعان ما اندثر... حيث قابل الجنوب الإنتماء للوطن بعد الإستقلال بعدم الرضا، وقاموا بتوجيه الجيش المالي نحو مدن الشمال وأنزلوا على شعبها أبشع أشكال الإضطهاد والظلم بالإعتداء على الأموال والممتلكات وتم تجريد سكان شمال مالي من أبسط شروط الحياة "[2].

وفي هذا الصدد يبرز ما يسمى **"تصور الحرمان النسبي"** الذي استعمله لأول مرة **"تيدغور"**، حيث اعتبر أن نسبة النزاع تكون كبيرة حين تكون هناك مجموعة متمردة معينة تعاني الحرمان الإقتصادي والإجتماعي والسياسي، وهو في نفس الوقت سبب للعديد من النزاعات والحروب الداخلية في وقتنا الراهن.

وهو يجعل هذه الفئة المحرومة تسعى جاهدة لأجل تحقيق مصلحتها، بواسطة الإتحاد بشكل مرتبط بالهوية حسب التحليل **"البنائي"**، فعندما تخفق الدولة في أن تكون بمثابة إطار لهوية مشتركة تأطر شخصية جميع مواطنيها فإنهم يلجؤون إلى أطر بديلة ، فإن إطار التمرد الواسع يعتبر البديل الأقل تكلفة والأكثر فعالية من حيث التنسيق الداخلي، غير أن التفاعل بين مختلف الجماعات المتمردة يؤدي إلى نشوء المأزق الأمني المجتمعي ، وينتج ذلك عن إعادة صياغة مفهوم الهوية بشكل يضفي الطابع الأمني على العلاقات مع الآخر، بإفتراض أن نمط العلاقات البينية تقوم على لعبة صفرية[3].

---

[1]-محمد الحافظ العابد، ***"سكان شمال مالي بين طموح الاستقلال وسيناريوهات التوظيف،"*** في http://www.aljazeera.net.

* **"اياد اغ غالي":** ممثل قبيلة أفوغاس ، ينتمي للارستقراطية الترقية حمل السلاح ضد السلطة المركزية في بداية التسعينات، وترأس الحركة الشعبية لتحرير الازواد كما قاتل ضد قوات النظام في سنة 2006 في مقاومة جديدة وبعدها أسندت له وظيفة دبلوماسية في قنصلية مالي بالمملكة العربية السعودية ثم عاد بعد أزمة ليبيا ليؤسس حركة أنصار الدين.

[2]- شنة، ***مرجع سابق***، ص.60.

[3]- زقاع، ***مرجع سابق***.

هذا الوضع أدى في الأخير لإندلاع حركة مسلحة عام 1962 تمثل في الرفض والإحتجاج وكوسيلة للتعبير المباشر عن الرغبة في الحصول على أبسط الحقوق، حيث تمكن سكان شمال مالي من استرجاع السيطرة في شمال "أدرار ايفوغاس" بـ "كيدال"، بعد شنهم لحرب عصابات ضد الجيش المالي[1].

لكن سرعان ما انطفأ هذا التمرد نتيجة تدخل الجيش المالي الذي سيطر على الشمال المالي سنة 1964، وضع أدى لنزوح الآلاف من سكان شمال مالي إلى الجزائر، والدول المجاورة بعد قمع الحركة المسلحة بشكل نهائي عام 1964 .

وعرف شمال مالي خلال سنوات (1972الى غاية 1974)، انتشار الجفاف في المنطقة مما دفع بجماعات أخرى من سكان شمال مالي للهجرة والنزوح إلى الدول المجاورة من جديد. ويقول **"إياد آغ غالي"** بخصوص هذا الوضع: " إن الذي لم يفقد عائلته أو أحد أقربائه بسلاح الجيش المالي سنة 1962 ، فقده بالموت جوعا خلال سنوات -1974/1973/1972 – وهو الأمر الذي أدى نزوح السكان والهجرة ثانية هربا من الفقر والجوع والموت"[2].

كما أدت هذه المرحلة إلى إنسداد سياسي وإقتصادي وإجتماعي ، وأحدثت شرخا كبيرا بين الحكومة المركزية وسكان شمال مالي ، بالإضافة إلى الحرمان التنموي وقلة الموارد التي جعلت سكان المنطقة يعيشون بمعزل عن السلطة المركزية. حيث أقيمت إدارة عسكرية في الشمال تمثلت في تواجد أفراد الجيش المالي من أجل منع أي محاولة للتمرد في ظل تلك الحالة من الإهمال والتهميش[3].وبالرغم من وضع المنطقة تحت إدارة عسكرية إلا أن الحل العسكري لم يحسم المشكل سياسيا[4].

ساهمت تجربة الهجرتين التي إمتدت خلال سنوات 1962 إلى غاية 1974 في تكوين ونضج الإتجاه التحرري لفئة الشباب ، بإكتسابهم الخبرة والتجربة نظرا لإحتكاكهم بحركات التحرر، حيث يقول**" إيادآغ غالي"**:(كانت لنا في عامي 1978-1979 إتصالات مع البوليزاريو، ثم إتصلنا بالإخوة الليبيين وتوج ذلك بعقد أول مؤتمر لمناقشة

---

[1]-Pierre Boilley, « Mali : Stabilité du nord-Mali,des Responsabilités Partagées, » ***Unhcr Center for documentation and Research***,(n°.10, May1999), p.4.

[2]- شنه، ***مرجع سابق***،ص ص.62،63.

[3] -Annette Lohmann, ***Who Owns the Sahara ?Old Conflicts, New Menaces: Mali and the Central Sahara Between the Touarag, Alqaida and Organized Crime,Friedrich-Ebert-Stifting***,(Abuja, Nigeria, 2011),p.06.

[4]-دبش، ***مرجع سابق***، ص.09.

"قضية الأزواد"، وهو ما عرف بـ "مؤتمر خميس"، وكان ذلك بمدينة خميس الليبية على ساحل المتوسط يوم أول سبتمبر 1980)[1].

وفي عام 1987 تم عقد المؤتمر الثاني لدراسة شؤون الحركة السرية للأزواد، وتم الإتفاق على إعادة تنظيم صفوف الحركة للإسراع في القيام بتفجير الحركة المسلحة في شمال مالي. وفي عام 1988 تم تشكيل أولى الخلايا السرية للحركة في مدن (كيدال، غاو وتومبوكتو) في شمال مالي-**الحركة الشعبية لتحرير الأزواد***-M.P.L.A-[2] لتصبح لاحقا تحت إسم **"الحركة الوطنية لتحرير الأزواد"****.

التمرد الثاني:عودة الصراع مجددا خلال الفترة 1990-1992 :

عاد الصراع مجددا حيث تم الهجوم على هدف إستراتيجي عسكري مالي للتزود بالأسلحة، وكانت مدينة **"ميناكا"**أول هدف للمتمردين المسلحين .ففي ليلة السادس والعشرين جوان من عام 1990 قامت مجموعة من المتمردين المسلحين المكونة من ستين فردا بمهاجمة ثكنة عسكرية وسجنا بمدينة **"ميناكا"**، تمكنت من خلالها من الإستيلاء على كميات كبيرة من الأسلحة والذخيرة وبعد نجاح العملية تم إختيار موقع إستراتيجي كأول قاعدة عسكرية للحركة وهو(**تيكاري**)، وتوالت بعد ذلك الهجومات

---

[1]- شنة، ***مرجع سابق***، ص.60-64.

*M.P.L.A :Mouvement Populaire de Libération de L'Azawad.

[2]- ***المرجع نفسه***، ص ص.64، 65.

تجدر الاشارة ان **الحركة الوطنية لتحرير الازواد ترتكز على اربعة مكونات رئيسية تشكل القوة الضاربة عسكريا، وهي:

-**المجندون الماليون والنيجيريون** من أصول تارقية ممن كانوا يخدمون تحت إمرة الزعيم الليبي، ضمن وحدة خاصة تسمى الوحدة 32 يقودها نجل الزعيم الليبي الراحل خميس القذافي.

وكانت آخر مجموعة من هؤلاء المجندين الماليين قد عادت في 03 أكتوبر 2011، واضطرت السلطات الإقليمية إلى استقبالهم لدمجهم في الجيش النظامي المالي.

-**المجندون السابقون** في تحالف 23ماي 2006 الذي كان يرأسه "ابراهيم اغ باهانغا" قبل موته الغامض في أوت 2011 في حادث سيارة بعد عودته من ليبيا، فمنهم من انضم إلى الجيش النظامي المالي تطبيقا لاتفاقيات السلام، ومنهم من هرب عند اندلاع الانقلاب ومنهم من لم يدخل الجيش النظامي أصلا بل فضلوا التمسك بالسلاح.

-**حركة أنصار الدين الازوادية**، التي سعت إلى ضرورة إظهار الحالة الدينية الإسلامية للشعب الازوادي، وذلك بتطبيق الشريعة وإقامة حكم إسلامي في ازواد، وقد توحدت مع الحركات سكان شمال ماليية الأخرى ضد الحكومة المالية.

-الدور الخفي الذي يلعبه **تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي** من خلال توفير الدعم اللوجستي لبعض القيادات، رغم حرصهم على نفي أي صلة لهم بتنظيم القاعدة.

-**طرف غير مسلح**، وهم الأعيان والموظفون السامون في الإدارة الإقليمية للشمال المالي كالحكام وعمد البلديات أو الدبلوماسيين السابقين، الذين ينحدرون من قبائل العرب وسكان شمال مالي.

حيث مكنت الحركة من إقامة قاعدتين إضافيتان الأولى في شمال **"بروسا"** والثانية بمنطقة **"تيغرغار"**[1].

ونتيجة لتطور وتوالي هجمات حركة المتمردين المسلحين ، والتي بدأت تجلب الكثير من الأنصار والمؤيدين مما زاد من تأزيم الوضع ، إذ وضع الرئيس المالي **"موسى تراوري"** نفسه في مأزق سياسي حقيقي من الناحية الداخلية يواجه حركة مسلحة، ومن الناحية الخارجية عليه ضغوطات سياسية وإعلامية تدعوا إلى إعادة النظر في أوضاع الأزواد الإجتماعية والإقتصادية والسياسية مطالبة برفع مظاهر الإضطهاد عنهم.

وهو ما دفع بالمقابل الجيش المالي لمحاولة استرجاع النظام في المنطقة عن طريق القوة، حيث تمكن من الجيش المالي من وقف التمرد مع تجاوزات وممارسات عنصرية بمدينة **"غاو"** و **"كيدال"** و **"ميناكا"** إنتقاما من المتمردين[2].

حاولت الحكومة المركزية المالية مرة أخرى الوصول إلى حل سياسي بتوقيع **إتفاق الميثاق الوطني** في سنة 1992 الملحق **لإتفاقية تمنراست1991**، الذي تضمن اللامركزية ودمج المقاتلين المتمردين في المؤسسات العسكرية والمدنية للدولة، بالإضافة إلى إتفاق لوضع برنامج لتنمية الشمال. تطور فيما بعد الإتفاق سنة 1996 **"تومبوكتو"**، حيث تضمن حل الجماعات المسلحة وتسليم 3000 قطعة سلاح للحكومة المركزية[3].

التمرد الثالث:عدم تجسيد الحكومة المركزية المالية لتعهداتها 2006-2009 :

بسبب ضعف وعدم إلتزام الحكومة المركزية في تجسيد الإتفاقيات المتعاقبة ، انفجر الوضع مرة أخرى بمنطقة **"كيدال"**و**"ميناكا"** في سنة 2006 . وذلك بعد أن أعلن كل من الزعيمين المتمردين **"ابراهيم اغا باهانغا"** و **"الحسن فاغاغا"** الحرب من جديد ضد الحكومة المالية، بعد فشل وساطة غير معلنة قام بها زعيم تارقي آخر هو **"إياد آغ غالي"**، حيث فشل بإقناع الرئيس الحالي **"أمادو توماني توري"** بالمطالب التي قدمها زعيم التمرد في لقاء جمع الإثنين في اثنان وعشرون ماي من عام 2006 في قصر كولوبا الرئاسي[4].

---

[1]- ***المرجع نفسه***، ص ص.77-80.
[2]- ***المرجع نفسه*** ، ص ص.80-82.
[3]-دبش ، ***مرجع سابق***، ص ص.9، 10.
[4]- الحاج ولد إبراهيم، ***أزمة شمال مالي.. انفجار الداخل وتداعيات الإقليم،"*** على الموقع:
www.studies.aljazeera.net.

كان هناك تبادل للإتهامات بين الأزواديين والحكومة المالية، حيث تتهمهم الحكومة بعدم الإندماج والإبقاء على "خيوط" للعودة بينما يتهم الأزواد حكومة مالي بعدم الإلتزام بتطبيق بنود **"الميثاق الوطني"**، وتهميش المناطق الشمالية.

انتهى بتدخل الجزائر مجددا والتوقيع على إتفاق الجزائر في الرابع جويلية من عام 2006، الذي أنهى رسميا تمرد سكان شمال مالي حيث تم الإتفاق على وقف الهجمات المسلحة على مؤسسات الدولة مقابل تعهد الحكومة المركزية المالية من جديد بتجسيد تنمية الشمال وتجسيد الإتفاقيات التي التزمت بها سابقا[1].

وبمبرر عدم تجسيد الحكومة المركزية المالية لتعهداتها، تجدد التمرد من جديد في السنوات 2007-2009، حيث شنت مجموعة منشقة تابعة لـ **"ابراهيم آغ باهانغا"** هجوما على موقع **"تيتراوتين"** في مارس 2007، وقامت بخطف ثلاثة وعشرون عسكريا، أين قام الجيش المالي بتعقبها هذه الجماعات حتى داخل الحدود الجزائرية بدعم من الجيش النيجيري[2].

التمرد الأخير: مرحلة الانقلاب العسكري واحتلال المتمردين لشمال مالي 2011-2012

عقب التدخل العسكري في ليبيا 2011 وتسرب الأسلحة بكثافة بالمنطقة وعودة مسلحين كانوا يقاتلون بجانب القذافي تطور الوضع ، حيث تعتبر الحرب الليبية التي أطاحت بـ **"معمر القذافي"** سنة 2011 الحافز الذي عجل بإنفجار الأزمة[3]، إذ بعودة الآلاف من المسلمين لمنازلهم في شمال مالي-الذين كانوا ضمن قوة "القذافي" الأفريقية التي أنشئت عام 1972، والذين وظفهم الزعيم الليبي السابق داخليا في صراعه مع الثوار الليبيين، أوخارجيا في حروبه المباشرة مع التشاد أو في مناطق اشتباك خارجة كليا عن منطقة الساحل مثل لبنان[4].

وبعد ستة أشهر بالضبط من عودة سكان شمال مالي إلى ديارهم، بدأ الإعلان عن الإنفصال وبداية التمرد المسلح في مواجهة الجيش المالي، وذلك بالتحديد في السابع عشر

---

[1]-دبش، ***مرجع سابق***، ص.10.

[2]-عبد الله مامادو باه، "آفاق الوضع الأمني والسياسي في شمال مالي،" ***مركز الجزيرة للدراسات***(29 اب/اغسطس2012).

[3]-International Crisis Group, « Mali :Avoiding Escalation ,»***Crisis Group Africa Report***, (n°.189.18July 2012),in :www.crisisgroup,org.

[4]-الحاج ***مرجع سابق***.

من جانفي 2012 بقيادة "الحركة الوطنية لتحرير أزواد" التي ألحقت هزائم كبيرة بالجيش المالي[1].

وتلاحقت هزائم جنود الحكومة المالية الذين بدوا غير مجهزين للتصدي لهجمات المتمردين، الأمر الذي ولد إستياء وغضب في صفوفهم، وتجلى هذا الإستياء في احتجاجات للجنود والضباط ضد النظام الحاكم تلاها تمرد تطور ، وآل في نهاية المطاف لإنقلاب عسكري ضد الرئيس توري في الثاني والعشرين من مارس 2012[2].وتمت الإطاحة بالرئيس المالي **"أمادو تومانى توري"** * في إنقلاب عسكري بقيادة الرائد **"أمادو هيا سنوغو"****؛ متهما الرئيس توري بالضعف والتهاون والتقصير في السيطرة على تمرد سكان شمال مالي المتأجج في شمال البلاد منذ منتصف جانفي الماضي، وإهماله لتسليح الجيش[3].وبالتالي المحافظة على وحدة مالي.

جاء هذا قبل أسابيع من الإنتخابات التي كانت مقررة يوم التاسع والعشرين من أفريل 2014، وكان هذا الإنقلاب نتيجة الفراغ في السلطة بعد الإنقلاب العسكري على الرئيس المالي، مكن المتمردين سكان شمال مالي في الشمال من السيطرة على ما يقارب ثلث البلاد مثل: تومبوكتو وغاو بدعم من القوى الإسلامية ، في ظل الوضع الغير متكافئ بين الجيش المالي والمتمردين من شمال مالي ، انسحبت كتيبة الرائد **"أمادو هيا سونغو"** من كتائب الجيش المالي بإنهزامه أمام مسلحي سكان شمال مالي(الحركة الوطنية لتحرير الأزواد) تاركا وراءه منطقة تشكل أكثر من 66% من مساحة الأراضي المالية، وهي المرة الأولى التي ينسحب فيها الجيش المالي بشكل تام من إقليم أزوا د تاركا تسييره بشكل مطلق للتنظيمات المسلحة[4].

---

[1]-انور بوخرص، "***الجزائر والصراع في مالي***،" على الموقع:
http://www.carregieEndowment.org.

[2]-فريدوم انوها، "***التدخل العسكري الفرنسي الافريقي في ازمة مالي والمخاوف الامنية المتفاقمة***" في:
http://studies.aljazeera.net

* **"امادو تومانى توري"** هو قائد سابق في سلاح المضلات أطاح بنظام حكم ديكتاتوري من خلال انقلاب سنة 1991، وتخلى عن السلطة في العام التالي قبل أن يعود إلى السلطة عبر صناديق الانتخابات سنة2002 ،وكان يعتزم التنحي عن السلطة بعد الانتخابات التي ستجرى في افريل 2012 .

* ***"امادو هيا سنوغو":**زعيم المجلس العسكري الذي يدعى اللجنة الوطنية للإنقاذ الديمقراطي، وتأهيل الدولة.

[3]-دبش، ***مرجع سابق***، ص.10.

[4]-أحمد ولد احمد سالم ، "أزمة شمال مالي والإحتمالات المفتوحة،" في:
http://studies.aljazeera.net

بعد نجاح قوات سكان شمال مالي بمساندة بعض الجماعات الإسلامية في السيطرة على شمال مالي، أعلن الأمين العام للحركة الوطنية لتحرير الأزواد في السادس من أفريل 2012 عن تأسيس دولة "الأزواد المستقلة"، متخذة من "غاو" عاصمة لدولة الأزواد(الموطن التاريخي لسكان شمال مالي). بعد تشريد أكثر من 200 ألف مواطن مالي ولجوئهم للدول المجاورة، كما تشير التقارير الصادرة عن مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين إلى فرار نحو 150 ألف من المدنيين من مناطق المواجهات في شمال مالي إلى دول الجوار: موريتانيا والنيجر وبوركينافاسو خلال آخر أسبوعين من شهر جانفي الماضي إضافة إلى 230 ألف نازح سبقوهم إلى دول الجوار[1].

كما قامت **"حركة تحرير الأزواد"** بتكوين مجلس انتقالي يضم اثنان وعشرون عضوا عهد إليه بالتسيير المؤقت للأمور برئاسة **"بلال آغ شريف"** الذي ينتمي لعائلة أرستقراطية من قبيلة "الإيفو غاس" ، والمقرب من بوركينافاسو بالإضافة إلى العديد من القيادات.

غير أن الحركة وجدت نفسها معزولة دوليا ، حيث لم يتم الإعتراف بها دوليا، وذلك راجع لإعتبارات عدة وعلى رأسها أن سكان شمال مالي لا يشكلون أكثر من 10% من سكان الإقليم الذي يتقاسمونه مع مجموعات سكانية أخرى كالسونغاي والفلان والعرب، ضف لذلك أن الطرح القومي المتزمت الذي يتحجج به بعض قادة المنظمة في الدفاع عن مشروع دولتهم ، الأمر الذي أثار الكثيرمن المخاوف والتحفظات لدى جماعات أخرى بما فيها العرب، حيث رأى هؤلاء في جمهورية الأزواد مشروع دولة شمال مالي الثقافة والتوجه وبربرية الهوية[2].

وفي ظل تعقد الوضع السياسي والأمني في مالي، أدانت كافة الطراف الدولية المؤثرة كالأمم المتحدة والإتحاد الأفريقي والمجموعة الإقتصادية لدول غرب أفريقيا(الإكواس)، والإتحاد الأوروبي وكافة دول الجوار الإنقلاب في مالي.

ولمعالجة هذا الوضع المعقد لجأت **"الإكواس"** لتشكيل لجنة إتصال للحواريين وزير الخارجية المالي وحركة أنصار الدين والحركة الوطنية لتحرير الأزواد ببوركينافاسو برعاية الرئيس **"بليس كومباوري"**، كوسيط للأزمة من أجل إيجاد حل توافقي ينهي الأزمة الدستورية والسياسية في الجنوب ويفضي إلى استرجاع الوحدة الترابية للبلد.

---

[1]-الطاهر المعز، ***"الأطماع الإمبريالية في منطقة الصحراء الكبرى: الوضع الإقليمي وظروف الانقلاب العسكري في مالي،"*** على الموقع:
http://kanaanonline.org/ebulletin-ar/?p=7644.

[2]- مامادو، ***مرجع سابق.***

وسعيا منه لإنجاح الوساطة سافر وزير خارجية بوركينافاسو شخصيا إلى شمال مالي، أين إلتقى بقيادات جماعة "أنصار الدين" من أجل حثها على القبول بالحل السلمي، والتي وافقت أخيرا على الجلوس إلى طاولة المفاوضات بعد تدخل المجلس الإسلامي الأعلى في مالي لإنقاذ الوضع[1].

وبدأت الترتيبات العملية لبدء المفاوضات بإلتقاء وفود الطرفين بالمسؤولين في بوركينافاسو وحدد يوم الخميس عشرة جانفي 2013 موعدا للجلسة الأولى بين الحكومة من جهة والحركة الأزوادية وجماعة أنصار الدين من جهة أخرى، في مدينة **" وغادوغو"**برعاية رئيس بوركينافاسو **"بليس كومباوري"**، وقبل الموعد المقرر تم تأجيل الجلسة إلى يوم عشرين من نفس الشهر وذلك بموافقة الأطراف ، غير أن التطورات الخطيرة أدت لتعقيد البحث عن حل سلمي للأزمة حيث أفسدت كل الإتفاق وذلك من خلال[2]:

-أعلنت جماعة أنصار الدين وهي الجماعة الأساسية إنسحابها من مبدأ وقف الأعمال العدائية مع الحكومة بدعوى عدم جديتها.

-حشدت الجماعات المسلحة قواتها في المناطق الفاصلة بين الشمال والجنوب ، وبدأت بالزحف تجاه الجنوب.

-وفي اليوم التاسع من شهر جانفي بدأت الجماعات المسلحة بالهجوم على مدينة **"كونا"** الواقعة على بعد خمسة وستون كيلومتر من مدينة **"موبتي"** عاصمة الإقليم الأوسط، والمتاخمة لمدينة **"سيفاري"** حيث توجد القاعدة العسكرية الرئيسية في وسط البلد، وكذا المطار الدولي والعسكري وكان هذا الهجوم بداية الزحف على بقية البلد.

وبعد الهجوم على مدينة "كونا" وتفاقم المخاوف الحقيقية بأن الجيش المالي المنهزم نفسيا سينهار ببساطة أمام هجمات المقاتلين الإسلاميين المتزايدة، ناشد الرئيس المالي المؤقت **"ديونكوندا تراوري"** في 10 جانفي 2013 فرنسا الإسراع بنجدة مالي [3].

وقد شرعت فرنسا بالتدخل بطلب من الحكومة المالية مساعدتها في مواجهة المسلحين الإسلاميين، بالإضافة إلى قرار مجلس الأمن الدولي **رقم 2085** الصادر في

---

[1]-تقرير الأمانة العامة لإتحاد علماء أفريقيا ، ***"الأحداث في مالي رؤية عن قرب"*** على الموقع : www.africanulama.org.

[2]-عبير الفقي، ***"أزمة مالي والوجود الفرنسي... الإستعمار في شكله الجديد"***، على الموقع: http://www.lyoum7.Com.

[3]-فريدوم ، ***مرجع سابق***.

20 ديسمبر2013 ، الذي يسمح بإنشاء قوة دولية لدعم مالي في حربها لإستعادة الشمال، فضلا عن مبررات أخرى كذريعة **"التهديد الإرهابي"** في المنطقة الذي يشكل تهديدا للمنطقة وللعالم بأسر، وهو أمر مقبول جدا على الصعيد الدولي .

المطلب الثاني:الأطراف الفاعلة في أزمة مالي

تتعدد الفواعل والأطراف المتدخلة في أزمة مالي ،جرت أحداث دامية جعلتها مسرحا لصدام تتنوع فيه الأطراف هناك أطراف داخلية حيث ضمت الجماعات المسلحة والحكومة المالية ، إلى جانب أطراف خارجية تشمل دول الجوار المالي بالإضافة إلى الدول الكبرى والمنظمات الإقليمية والدولية.

أولا: الأطراف الداخلية في النزاع في شمال مالي:

أدى تطور الوضع الأمني والسياسي في شمال مالي لإنفجار أزمة جسدها طرفان أساسيان تمثلا في الحكومة المالية والحركات المسلحة بشقيها العلماني(الحركة الوطنية لتحرير الأزواد) والشق الآخر الجهادي السلفي(حركة أنصار الدين، حركة التوحيد والجهاد في غرب أفريقيا ،القاعدة في بلاد المغرب العربي).

1-الحكومة المالية:

منذ بداية الصراع في مالي والحكومة المالية في "باماكو" تقوم بالتصدي لمثل تلك الحركات، متبعة أساليب مختلفة حيث عاش الأزواد حالة من عدم الإستقرار السياسي منذ خروج الإستعمار الفرنسي من الإقليم وضمه لدولة مالي عام 1960، بسبب السياسات العنصرية و الإقصائية التي انتهجتها حكومة باماكو ضد الإقليم وسكانه خصوصا سكان شمال مالي منهم إلا أن المواجهة العسكرية بين الإقليم وسكانه من جهة وبين الجيش المالي النظامي من جهة أخرى لم تستهل إلا عام 1963، بعد رفض الأزواديين للسياسات الشيوعية الإشتراكية التي سعى الرئيس **"موديبو كيتا"** لتطبيقها في أرجاء البلاد.

أين قام هذا الأخير بمواجهتهم وإخضاعهم لسياساته بالقوة مستخدما **" سياسة الأرض المحروقة ضدهم"**[1].

كما تميز النظام السياسي في مالي منذ الإستقلال بالديكتاتورية القائمة على شخصنة السلطة وإقصاء سكان شمال مالي من الحقل السياسي، فأصل تمرد سكان شمال مالي على الحكومة المالية يمزج المطالب التاريخية بأخرى سياسية مشروعة ، نتيجة

[1]-معاوية الانصاري،"لمحات تاريخية للصراع في شمال مالي"، ***الدين والسياسة***، على الموقع: http://www.rpcst.com/articles.php?action=show&id=1605.

معاناتهم من الظلم ، وإبعادهم عن المحيط الإقتصادي ومراكز القرار السياسي، لذا تعبر صرخة الغضب لديهم عن الشعور بمرارة الإهانة، الناجمة عن نصف قرن من الميز العنصري على أرض أجدادهم، فتمرد "الرجال الزرق" الأسطوريين قد أملاه في الأساس رفض جماعي لعقود من العنصرية والإقصاء، ورغبة في الحرية، الكرامة، المساواة والعدالة[1].

بالإضافة لعامل الإثنية إذ تميز القادة السياسيين بالتعصب لإثنيتهم في سلوكياتهم وبقاء النخب أسيرة لإنتماءاتها العرقية الضيقة وأطرافها الثقافية التقليدية واستخدامها لوسائل الإعلام المختلفة كأدوات لتسريب معلومات مما ساهم في نشر الكراهية العرقية وزرع الخوف وروح العداء.

قامت الحكومة المالية كذلك بطمس ثقافة سكان شمال مالي بفرض ثقافة أجنبية، الشيء الذي رفضه سكان شمال مالي الذين ظلوا محافظين على عاداتهم وتقاليدهم قرونا عديدة ، الأمر الذي أدى للعزلة القاتلة والفقر في الصحراء[2].

هذا بالإضافة إلى فساد مؤسسات الدولة خلال حكم **"توري"**، الذي قوض الثقة الشعبية في النظام السياسي ، وفتح الباب أمام ممارسة الجماعات الإجرامية والجهادية في الشمال لأنشطة هدامة، وقد كان تعليق الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا منحتين إلى مالي وإنهاء الثالثة في عام 2010 دليلا واضحا على القلق المتزايد بشأن الفساد الذي كان ينخر جسم النظام المالي، كما أكد هذا الصندوق أن أموال المنح التي قدمها لمالي انتهى بها المطاف في جيوب المسؤولين، وقد أدت هذه الفضيحة إلى تحقيقات رسمية مع وزير الصحة "إبراهيم توريه عمر"، وحوالي أربعة عشر موظفا آخر من موظفي الحكومة في العام 2011، وقد دفع الفساد المستشري والمزاعم بأن الرئيس "توري" قد فاز عن طريق الإحتيال والتزوير في كل انتخابي 2002 و 2007 الماليين إلى الإقتناع بأن ديمقراطيتهم كانت خدعة ، وأن قادتهم كانوا فوق المساءلة القانونية[3].

كما أضعف الفساد مؤسسة الجيش كذلك، وهو ما خلف إنعكاسات سلبية على شمال البلاد، إذ لم يترك "توري" سوى عدد قليل من الجنود بعد إتفاق السلام عام 2009، ومع تفاقم عمليات الإختطاف والهجمات الإرهابية في الشمال، بدأ بعض المراقبين يتهمون مسؤولين في الدولة بالتواطؤ مع الفاعلين، نتج عن الفساد والتواطؤ جوا من السخرية

---

[1]-محمد المختار سيدي هيبة، ***"الحرب في مالي تشخيص وضع معقد"***، على الموقع:
http://koubeni.com/index.php/und98798/3029-2013-02-16-21-48-46

[2]-Helene Claudot-Haward, « Bandits et Partisants :vision Plurielle des Evénements Touareg 1990-1992 ,» **Politique Africain**,(n°46,1992), pp143-149 .

[3]-فريدوم ***مرجع سابق***.

والتهكم على النظام الحاكم في الجنوب في حين انتشر التحريض على الإجرام في الشمال[1].

أيضا سوء إدارة الحكومة المالية لملف التمرد في شمال وشرق البلاد، وخاصة فيما يتعلق بالمشاريع التنموية التي كانت قد طرحت في حينه، بإعتبارها جزءا من الحل، ويدعي بعض قيادات المتمردين بأن مبالغ طائلة صرفت دون جدوى ، لأنها كانت تعود لتستقر في جيوب بعض المسؤولين في العاصمة على حساب المناطق التي يعتبرونها منسية في الخطط التنموية التي تنفذها الحكومة[2].

طغيان مفهوم الدولة البوليسية-عمليا و نظريا-غير المراقبة في صلاحياتها وغير المحترمة لحقوق مواطنيها ، وبناء على ذلك تم **تكريس الإنقلابات العسكرية** كآلية للتداول على السلطة. قيام أول رئيس لمالي بعد الإستقلال "موديبو كايتا" بتصفية معارضيه، نتج عنه رد الجيش عام 1968 بإنقلاب عسكري بزعامة الملازم "موسى تراوري"، وبعد إزاحة " موديبو كايتا" عن الحكم تم تعطيل الدستور.

وفي عام 1974 صدر دستور جديد يجعل من مالي دولة الحزب الواحد يسيطر عليها الشعب المالي الديمقراطي الإشتراكي القومي بزعامة "تراوري"، لكن ذلك لم يدم طويلا حيث تم إنهاء الحكم الديكتاتوري بحكومة إنتقالية عام 1991. وتم إجراء أول إنتخابات رئاسية ديمقراطية فاز فيها الرئيس "الفا كوناري" سنة 1992 ،الذي عمل على إنتهاج الإصلاح السياسي والإقتصادي ومحاربة الفساد، وفي 2002 خلفه الرئيس "أمادو توماني توري" إلى غاية أن أطاح به "أمادو هيا سونغا" في إنقلاب عسكري منشأ بعد ذلك مجلس يعرف بـ "اللجنة الوطنية للإنقاذ الديمقراطي وتأهيل الدولة".

وهكذا خلف واجهة النموذج الديمقراطي المالي، يكمن خلل مؤسساتي كبير يطال الأساس نفسه، وهذا الخلل ناجم عن فشل الحكومات المتعاقبة على هذا البلد، سواء تعلق الأمر بوعودها بخصوص الشمال أو بإستراتيجياتها العامة في التنمية الإقتصادية، فإن الدولة المالية قد أخلت على نحو بائس بإلتزاماتها[3].

عموما يعد عدم الإستقرار وحركات التمرد في الشمال سمة دائمة من سمات الوضع المالي، في حين تميزت الأوضاع السياسية بالصراع على السلطة على وقع الإنقلابات والأنظمة الديكتاتورية مع اضطرابات إجتماعية ووضع إقتصادي هش ،

---

[1] ***المكان نفسه***.

[2] -محمد سعيد باه، "التمرد هل يقود التمرد إلى إقامة دولة "توارقية" في غرب أفريقيا؟،" ***مجلة المجتمع***، 1999(21 أفريل 2012). على الموقع: http://magmj.com/index.jsp ?.

[3] - سيدي هيبة، ***مرجع سابق***.

وزادت فترات الجفاف والقحط الممتدة من حدته إذ تعد مالي من بين أفقر عشرين دولة في العالم[1].

جرت حركات التمرد الأخير على الحكومة المالية في وقت كانت فيه الحكومة المالية في أضعف حالتها، ففي مارس 2012 خرجت تظاهرات منددة بالحكومة شارك فيها عناصر الجيش، وفي 22 مارس أطاح إنقلاب عسكري بالرئيس "أمادو توماني توري" وأصبحت السمة الرئيسية للوضع في العاصمة المالية "باماكو" هي صراع على السلطة في ظل توازن هش بين النخب السياسية المدنية والإنقلابيين العسكريين الذين أمسكوا بزمام السلطة[2].

2-الحركات المسلحة :

تعتبر ظاهرة الحركات المسلحة*ظاهرة عالمية متواجدة على مر التاريخ، وتعرف الحركات المسلحة بأنها:" مجموعات مسلحة تتكون على أسس إثنية أو إيديولوجية تنتهج أسلوب الصراع المسلح من أجل تغيير بعض السياسات الحكومية في دولة معينة، أوالإطاحة بنظام الحكم أو الحصول على الحكم الذاتي للمنطقة معينة داخل الدولة أو الإنفصال التام عن الدولة. ويشتمل أسلوبها في الصراع على أعمال عنف مسلح واسع النطاق ومنظم يطال كل الأطراف المشاركة، ويتم تنفيذ عمليات العنف انطلاقا من مناطق معينة تمثل قاعدة عسكرية محددة للحركة، كما أنها عبارة عن مجموعة مسلحة من الأفراد ترتكز على التمرد ، وتتبنى أهداف سياسية وإجتماعية محددة تسعى إلى حمل وإشهار السلاح"[3].

تنقسم إلى قسمين: الحركة العلمانية والحركات ذات الطابع الجهادي السلفي.

أولا:الحركة العلمانية: "الحركة الوطنية لتحرير الأزوادMNLA":

حركة ذات توجه علماني تدعو إلى حكم ذاتي في شمال مالي ، ظهرت في **"تومبوكتو"** في نوفمبر 2010، أقامت مقرها العام في **"غاو"**، وينتسب أغلب

---

[1]- بشارة، ***مرجع سابق.***
[2]-المكان نفسه.

* **الحركة المسلحة** تبدا كجزء من فئة من فئات المجتمع ممن يحسون بوقوع مظالم عليهم او ممن يطالبون بتغيير او يمنع تغيير بعض الامور في مجتمعهم، تبدا الحركة بالتعبير عن مطالبها بطرق سلمية لفترة من الزمن ومن ثم تعبر بوابة التحول السلمي قبل ان ينتهي بها المطاف بالمجموعة بان تصبح جماعة ارهابية مسلحة يغلب على نشاطها طابع العنف والارهاب او الصراع المسلح.

[3]-هيثم عبد الرحمن علي،مرتضى رضوان بهاقيل، "الجماعات المسلحة وأثرها على الإستقرار الإقليمي في أفريقيا(1990-2012)،" **التقرير**، مركز العلاقات الدولية، ع.2، نوفمبر 2013، ص.54.

عناصرها إلى سكان شمال مالي مع تمثيل أقل للعنصر العربي الأزوادي ويقدر عدد مسلحيها 2000 جندي عمل أغلبهم في ليبيا وعبروا الجزائر بعد سقوط القذافي ليكونوا أول من يواجه الجيش المالي ويبسطوا سيطرتهم على أغلب مناطق أزواد[1]. تعرف الحركة الوطنية لتحرير الأزواد نفسها بأنها" حركة تسعى لتحرير أرض أزواد وضمان حق تقرير المصير للأمة التي تسكن أساسا هذه المنطقة الواقعة بشمال مالي، والتي تضم أيضا أجزاء معتبرة من الجزائر وموريتانيا والنيجر"[2].

غير أن الحركات الجهادية السلفية ما لبثت أن طردت الحركة من جميع المناطق الأزوادية الواقعة تحت سيطرتها ليصبح وجودها العسكري شبه معدوم في الميدان، لكن جناحها السياسي النشط والموجود أساسا في فرنسا وبلجيكا ظل يسجل حضورا في بعض المنابر الإعلامية والدبلوماسية في الوقت الذي ضعف الوجود الميداني للجناح العسكري، ولا يبدو أن المشروع الإنفصالي لهذه الحركة سيتم انجازه في الواقع، حيث بات وجودها الميداني منعدما في ظل إزاحتها بقوة من طرف الجماعات الجهادية التي لها مقاربة مختلفة عنها. ويظل مشروع الإنفصال التي أعلنت عنه هذه الحركة عرضة لتحديات أخرى منها أن الجزائر-وهي أقوى وأبرز دول الإقليم-وكذلك النيجر لم تسمحا بقيام دولة شمال مالي على حدودها إذ من شأن ذلك أن يهدد أمنها خصوصا وأن سكان الجنوب الجزائري وكذلك الغرب النيجيري كلهم من سكان شمال مالي[3].

تتهمها حكومة مالي بوجود صلات لها مع تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، الإتهام الذي تنفيه الحركة الوطنية لتحرير الأزواد، ويتوقع عدد من الخبراء مستقبلا أن تنسق الحركة مع جميع الحركات الجهادية و الإنفصالية في المنطقة لإقامة إمارة إسلامية تمتد من غرب موريتانيا وجنوب الجزائر إلى جنوب ليبيا وغرب تشاد.

يمول نشاط الحركة من خلال التنسيق مع الجماعات المسلحة في المنطقة وخاصة تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، كما تمول عبر تجارة وسماسرة السلاح ، وقد حصلت على أسلحة مهمة وتعزيزات عالية المستوى من الجيش الليبي عقب الثورة الليبية التي أطاحت بالقذافي[4].

---

[1]- أحمد سالم، ***مرجع سابق***.

[2]-الجزيرة أخبار، ***"حركة تحرير أزواد...إسترجاع قرار مغيب***،" على الموقع:
http://www.aljazeera.net/news/pages.

[3]- أحمد سالم، ***مرجع سابق***.

[4]-هيثم عبد الرحمن علي، مرتضى رضوان بهاقيل، ***مرجع سابق***.

ثانيا: الحركات ذات الطابع الجهادي السلفي:

1-حركة أنصار الدين:

هي جماعة إسلامية مسلحة، ذات توجه سلفي، تسعى لتطبيق الشريعة الإسلامية على كامل التراب المالي، لكنها لا تطالب بإستقلال شمال البلاد على عكس "الحركة الوطنية لتحرير الأزواد" العلمانية والتي تسعى لإنفصال الشمال لإقامة دولة .

أسست "حركة أنصار الدين" على يد قائد سكان شمال مالي "إياد آغ غالي"،القنصل المالي السابق في السعودية والزعيم القبلي والسياسي، وهو أحد أكثر الأسماء حضورا في الأزمة الراهنة، اعتنق الفكر الجهادي في الأعوام الأخيرة حيث لم يكن يحمل هذا الفكر داخل السعودية إنما تبناه بعد رجوعه إلى مالي بفترة، ومع سقوط القذافي عاد إلى أزواد، وإتخذ من سلسلة جبال "آغرغار" مقرا له، وبدأ بتجميع المقاتلين في شمال مالي تحت مسمّى "حركة أنصار الدين" التي كان لها دور بارز في السيطرة على أقاليم الشمال، ومعظم المنتمين للحركة من أبناء سكان شمال مالي على عكس جماعات أخرى أغلب عناصرها من العرب[1].

كان "إياد آغ غالي" قائدا ميدانيا قاد التمرد مرارا ضد حكومة "باماكو" ، كما تصالح معها أحيانا بفضل وساطات الجزائر المتكررة، وبرز هذا من خلال قيامه بالوساطة لتحرير رهائن غربيين مختطفين عام 2003 لدى تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي.

وعلى حد تعبير المحلل الفرنسي **" رولان مارشال-"Rolan Marchal** ((فإن : "إياد آغ غالي" هو مثال جيد لنوع الأشخاص الذين تحتاجهم الجزائر و باماكو في كثير من الأحيان للتفاعل مع تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي أو سكان شمال مالي للحفاظ على قنوات الإتصال))[2].

ويفتخر "إياد آغ غالي" بتوفره على مجموعة هائلة من مصادر المعلومات في باماكو والعاصمة الإقليمية الأكثر تأثيرا - الجزائر- حيث لعب دورا مهيمنا في الأزمة

[1]-محمد الشافعي،**"الجماعات الجهادية في مالي..."**، على الموقع:
http://classic.aawsat.com/details.asp?section=45&article=713516&issueno=12470#.VA7N-dhAdwY

[2]-Roland Marchal, « The Coup in Mali :The Result of a Long-Term Crisis or Spilliover from the Libyan Civil War ? ,»***Norwegian Peace Building Resource Center***,May2012. In http://reliefweb.int/sites/reliefweb.int.

الراهنة في مالي وعلاقاتها مع الجزائر، خاصة أن هذه الأخيرة تعرف جيدا ديناميكيات الصراع في مالي ولديها القدرة على التأثير على الأطراف المسلحة صاحبة القرار في مالي[1].

تعتبر حركة أنصار الدين ذات صلة وثيقة بالجزائر[2]، لذلك سعت الجزائر إلى إستثمار إتصالاتها القديمة مع عدد من المحيطين بـ "إياد اغ غالي"، لتكرار تجربة الوئام المدني والمصالحة الوطنية الجزائرية التي أسفرت عن استسلام آلاف المسلحين قبل سنوات، بهدف سحب المقاتلين من أبناء إقليم أزواد عن التنظيمات المسلحة المقربة من القاعدة والتنظيمات المتحالفة معها. وفي هذا الشأن يعتقد بعض المراقبين بأن "الجزائر سمحت عمدا لجماعة أنصار الدين بالسيطرة الكاملة على الشمال، لأن ذلك قد يضعف "حركة تحرير الأزواد الوطنية " ومشروعها الإنفصالي، كما يعرقل قاعدة تجنيد تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي[3].

2- حركة التوحيد والجهاد في غرب أفريقياMUJAO:

هي إحدى أهم الحركات المسلحة التي تنشط بالمناطق الشمالية، وهي حركة منبثقة عن تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، يقودها القيادي البارز **"سلطان ولد بادي"** الذي ينحدر من قبيلة الأمهار العربية، وترجع أغلبية المصادر من خلال ممارسة الأعمال الإرهابية لهذه الحركة التي تبين بأنها تستهدف مناطق تخدم مصلحة المغرب مثل اختطاف ثلاثة أجانب من مخيمات الصحراويين بتندوف في 2011.

تتركز سيطرة "حركة التوحيد والجهاد في غرب أفريقيا" بمدينة "غاو" الواقعة على نهر النيجر في شمال شرق مالي، برز نشاطها منذ أواخر عام 2011، بعد أن أفادت تقارير بإنفصالها عن تنظيم "القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي"، لكي تنشر فكر الجهاد في غرب أفريقيا بدلا من أن تكتفي فقط بمنطقة الساحل[4].

ومن بين الأسباب التي سهلت للحركة تواجدها أنه كان ينظر إلى " التوحيد والجهاد" من قبل السكان المحليين بعين الرضا خاصة في غاو لأنهم كانوا يواجهون المتمردين سكان شمال مالي في "الحركة الوطنية لتحرير الأزواد"، الذين اشتهروا

---

[1] -Souleymane Faye, " Q&A :Military Action in Mali Would Be a Huge Risk,"***Inter Press Service***, August 14,2014. In: www.ipsnews.net.

[2]- أحمد سالم، ***مرجع سابق***.

[3]- بوخرص، "الجزائر والصراع في مالي،"، ***مرجع سابق***.

[4]-إيمان أحمد عبد الحليم، "تأثير تنامي الحركات الجهادية في شمال مالي على الجزائر،" ***مجلة السياسة الدولية***، 9 سبتمبر 2012. على الموقع: http://www.siyassa.org.eg

كقطاع طرق ومتهمين بإرتكاب العديد من أعمال العنف والتعديات في المدينة قبل أن تطردهم الحركة بعد معارك طاحنة[1].

تمكنت حركة "التوحيد والجهاد" من إستغلال حالة التوتر الأمني التي شهدتها البلاد إبان الإنقلاب العسكري الذي وقع في 22 مارس 2012 والسيطرة على مدن غاو وتومبوكتو وكيدال بالتحالف مع حركة "تحرير الأزواد" العلمانية وعناصرها من سكان شمال مالي.

لكن سرعان ما انقلبت "حركة التوحيد والجهاد"على "الحركة الوطنية لتحرير الأزواد"، ولتتمكن من السيطرة منفردة على شمال مالي مع التهديد بتوسيع عملياتها في عموم منطقة غرب أفريقيا، وبهدف تطبيق رؤيتها للشريعة الإسلامية، بالإضافة إلى ذلك توصف الحركة بأنها أكثر الجماعات المسلحة نفوذا في شمال مالي، لأنها تتشكل من عصابات لتهريب المخدرات، أيضا استولت على كمية كبيرة من الأسلحة الثقيلة القادمة من ليبيا، وهي لا تفوت فرصة لتضيف المزيد إلى خزانتها عن طريق اللجوء إلى عمليات الإختطاف ونهب المدن.

وقد تورطت هذه الحركة في خطف العديد من الأجانب لمقايضتهم بفدية مالية، حيث قامت بإختطاف سبعة دبلوماسيين جزائريين، منهم قنصل الجزائر ومساعده، وخمسة دبلوماسيين آخرين في مدينة "غاو" بمالي في أفريل 2012 ، وأفادت مصادر صحفية بأن الحركة طالبت بفدية قدرها خمسة عشر مليون دو لار مقابل إطلاق سراحهم[2].

3- القاعدة في بلاد المغرب الإسلاميGSPC:

تنظيم "القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي "، ولدت من رحم الجماعة المسلحة لها قواعد خلفية في مناطق الصحراء الكبرى ومن بينها شمال مالي منذ سنوات، ينطلق منها لشن عملياته.

يعد التنظيم المسلح الأقدم في المنطقة والأكثر خبرة ، وأيضا الأقدم في التواصل وإقامة للعلاقات مع شيوخ القبائل هناك، إذ يرتبط التنظيم الذي يتزعمه "أبو مصعب عبد

[1]-علي عبد العال،***"الجماعات المسلحة في مالي،"*** على الموقع:
http://www.alalam.ir/news/1442014

[2]-حنان فهمي،***"مستنقع مالي بين المصالح الإستعمارية وأطماع التنظيمات الدينية،"*** على الموقع:
http://www.alwafd.org.

الودود "عبد المالك دروكدال" بعلاقات متشابكة مع سكان المنطقة من شمال مالي ويحتفظ بعلاقات قوية معهم[1].

يعتبر تنظيم القاعدة المحرك الحقيقي من بين كل الفصائل المسلحة في شمال مالي، وهو حلقة الربط الأساسية بين التنظيمات المختلفة وذو يد طويلة بالمنطقة، وغالبا ما تصفه المصادر المحلية بأنه الأكثر تجدرا ومعرفة وخبرة بمناطق الشمال. وعن التنظيم نفسه يقول: "أنه يسعى لتحرير المغرب الإسلامي من الوجود الغربي-الفرنسي والأمريكي تحديدا- والموالين له من الأنظمة "المرتدة" وحماية المنطقة من الأطماع الخارجية، وإقامة دولة كبرى تحكم بالشريعة الإسلامية"[2].

يعرف هذا التنظيم أيضا بـ" إمارة الصحراء"، ويسعون إلى جعل شمال مالي منطقة للإحتماء وملاذا لجمع الرهائن الغربيين ممن يتم إختطافهم في دول الساحل الأفريقي أو المغرب العربي، وممرا آمنا كذلك لقوافل تهريب البضائع والمخدرات، فضلا عن كونهم قاعدة خلفية للضغط على الجزائر وموريتانيا[3].

ثانيا: الأطراف الخارجية في النزاع في شمال مالي:

تعددت الأطراف المتدخلة والفاعلة في النزاع في شمال مالي ويمكن تقسيمها إلى ثلاث أقسام كالتالي:

1-دول الجوار: نجد بالأخص ليبيا والجزائر.

2-القوى الدولية الكبرى: ممثلة في فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية خاصة.

3-المنظمات الإقليمية والدولية لدينا المنظمة الإقتصادية لدول غرب أفريقيا(الإكواس)، و منظمة الأمم المتحدة.

أولا: دول الجوار:

تحاول بعض القوى الإقليمية لعب دور مهم في أزمة شمال مالي، سعيا منها إلى كسب الريادة الإقليمية ، ومن أبرز هذه الدول نجد:

---

[1]- الشافعي، ***مرجع سابق***.
[2]***المكان نفسه***.
[3]- أحمد سالم، ***مرجع سابق***.

1-ليبيا:

تلعب ليبيا دورا ملموسا في قضية سكان شمال مالي من "جمهورية سكان شمال مالي" إلى دولة "طارقستان" تعددت طرق توظيف ليبيا لقضية شمال مالي إذ أنشأت ما بين سنتي 1979-1981 الجبهة الشعبية لتحرير الصحراء العربية الوسطى بهدف إقامة دولة صحراوية تمتد من تونس نحو موريتانيا. بالإضافة إلى الدعم الليبي لسكان شمال نالي من خلال توفير الأسلحة والمساهمة في تكوين ما أصبح يسمى "الجبهة الشعبية لتحرير الصحراء الكبرى" التي تضم عناصر من سكان شمال مالي منتشرة في كل الدول المعنية بالقضية.

إحتضان شباب شمال مالي من قبل ليبيا وإشرافها على تجهيز معسكرات التدريب وشبكات الدعم، وهو الشيء الذي تسبب في حرب مباشرة مع التشاد وأزمات سياسية عالية التوتر مع كل من دولتي النيجر ومالي وحتى باقي الدول الأخرى على غرار الجزائر.

كما حاولت ليبيا لعب دور الوسيط الأمثل في "قضية نزاع شمال مالي" بمالي بدل الوسيط التقليدي المتمثل في الجزائر، بإعتبار أنها تحكمها علاقات متعددة غير متجانسة مع كل زعماء شمال مالي وحكوماتهم بهدف منع الجزائر من الإنفراد بالمسألة لوحدها ولعب دور حاسم في قضية شمال مالي[1].

وبرز الخلاف الليبي - الجزائري حول منطقة شمال مالي مع إقدام الجماهيرية الليبية على فتح قنصلية لها بمدينة "كيدال" على الحدود الجزائرية-المالية، وزادت حدة الخلاف بعد الخطاب الذي ألقاه "القذافي" أثناء زيارته لشمال مالي 2006 بمناسبة المولد النبوي بمدينة "تومبوكتو"، متجاهلا مخاطر التوتر هناك ، حيث دعا فيه سكان شمال مالي إلى التوحد في إطار فيدرالية كما أعلن عن إنطلاق مجموعة من المشاريع التنموية بتمويل ليبي مما زاد من شعبيته خاصة وأنه تناول المطالب الحساسة بالنسبة لسكان شمال مالي ألا وهو الوحدة وحرية التنقل بالإضافة إلى التنمية. وهو ما اعتبرته الجزائر تشجيعا على الإنفصال ودعما للحركات السياسية المناوئة للحكومة المركزية تحت غطاء حماية العمق الحضاري الإسلامي في المنطقة[2].

وبالرغم من الإطاحة بنظام العقيد "القذافي "سنة 2011، إلا أنه بقي المسؤول عن فوضى السلاح في المنطقة وانتشارها والدليل هو تسلح المتمردين بأسلحة متطورة قد تفوق أسلحة الجيش النظامي بشهادة الخبراء، وهي أسلحة استولوا عليها من ليبيا التي

[1]- شنة، ***مرجع سابق***، ص.64.
[2]-دبش، ***مرجع سابق***، ص.10.

كانوا يقاتلون فيها عن القذافي، بل وكانوا يمثلون نواة وخلاصة الجيش الليبي، وبعض هؤلاء له أكثر من عشرين سنة في الجيش النظامي الليبي، فبعد إشتداد الوضع في ليبيا تخلو عن القذافي واتجهوا بجميع ما معهم من أسلحة ومعدات إلى شمال مالي[1].

2-الجزائر:

تعدّ طرفاً أساسياً لنجاح إدارة الصراعات وحلّها في المنطقة، في وضع فريد يمكّنها من التأثير على الأحداث في مالي.

تتمتع الجزائر بمكانة إقليمية تستند بالأساس إلى القوة العسكرية، وامتلاكها خبرة قتالية في مكافحة الإرهاب، بالإضافة إلى نفوذها في المنظمات الإقليمية والدولية، ومعرفتها الوثيقة بديناميكيات الصراع في مالي.

وبالنظر إلى القوة العسكرية الجزائرية، فمن المنطقي استخدامها لتعزيز الإستقرار الإقليمي، وتنسيق الجهود الإقليمية، وأن تأخذ زمام المبادرة في حل الصراع، غير أن الأزمة في مالي خلقت تحديا كبيرا بالنسبة إلى الجزائر المشغولة بعملية إنتقال القيادة، والتي تواجه سخطا شعبيا في الداخل، وتخشى من رد فعل سلبي محتمل من جراء التدخل العسكري في مالي، جعلها أكثر تهيبا وترددا وغموضا مما يريدها المجتمع الدولي وتبدو السياسة الخارجية الجزائرية مشتتة بين رغبة البلاد في الإعتراف بها كدولة إقليمية قائدة، وترددها أو عدم قدرتها على إستخدام الأدوات المؤثرة والفعالة المتاحة لها للحفاظ على الإستقرار في فنائها الخلفي ، والمساعدة على إستعادة السلام عندما تندلع الصراعات[2].

ولأن الجزائر طرفا أساسيا وفاعلا في الصراع في مالي وذلك بحكم القرب الجغرافي مع دول الساحل الأفريقي بصفة عامة ومالي بصفة خاصة، وبحكم دراية الجزائر بواقع مالي[3]ظلت الجزائر ترعى بشكل حصري جميع إتفاقيات السلام السابقة الموقعة بين الطرفين، دعت الحكومة الجانبين لوقف إطلاق النار ودعتهما للجلوس إلى طاولة المفاوضات لإيجاد حل سلمي للأزمة، وهذا ما استجابت له حكومة باماكو سريعا وأرسلت بالفعل وفدا برئاسة وزير الخارجية المالي "سومايلو بوباي مايغا" الذي حل بالجزائر العاصمة في 02 فيفري 2012 ، للقاء ممثلين عن حركات التمرد ومنهم ممثلين عن تحالف 23 ماي والحركة الوطنية لتحرير الأزواد.

---

[1]-سيدي المختار محمد الصالح جالو، ***"الأزمة في شمال مالي،"*** على الموقع:
http://www.iumsonline.net/ar/default.asp/2012-04-20.

[2]-أنور بوخرص،***"أبعاد الموقف الجزائري من التدخل الدولي في شمال مالي،" على*** الموقع:
http://www.djazairnews.info/-2011/128--2012/49445-2012-12-31-03-37-22.htm .

[3]-دبش، ***مرجع سابق***، ص.112.

وتأتي دعوة الجزائر السريعة للطرفين المتصارعين للجلوس على طاولة التفاوض تخوفا من أي انفصال قد يحدث في جارتها الجنوبية والذي سيؤثر بلا شك على وحدتها الترابية[1].

ثانيا: القوى الدولية الكبرى الفاعلة في أزمة شمال مالي:

1-فرنسا:

من أكثر اللاعبين الدوليين إنغماسا في الأزمة المالية منذ اندلاعها في عام 2012، وصاحبة الدور الرئيسي في نقل أزمة مالي لتناقش دوليا، وفي استصدار ثلاثة قرارات من مجلس الأمن تحت الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة[2].

وفي هذا الشأن عبر وزير الدفاع الفرنسي "جون ايف لودريان" بوضوح عن التهديدات التي أملت على بلاده التدخل: يتعلق الأمر بتهديد "إقامة دولة إرهابية على أبواب أوروبا وفرنسا"، مضيفا أن بلاده لن تترك جيوبا إسلاموية مقاومة، وتستأصل الإرهاب في الساحل وتعيد وحدة مالي. أما رئيس الحكومة، فركز على البعد الأوروبي والدولي للتهديد قائلا أن فرنسا تدخلت في مالي "لإيقاف التهديد الإرهابي" الذي لا يستهدف البلدان الأفريقية فقط، بل فرنسا وأوربا أيضا[3].

فمن المحتمل أن تصل التنظيمات الجهادية إلى باماكو وتجعل من مالي "أفغانستان أفريقيا" تنطلق منها لتهديد الجوار الواقع كله في دائرة النفوذ التقليدي الفرنسي، وهذا يعني بالتأكيد تهديد للمصالح الفرنسية في المنطقة[4]، والمتعلقة بالموارد المعدنية والموقع الجغرافي لشمال مالي سببا في إهتمام القوى العظمى بهذا الإقليم، وبالفعل تم الكشف عن إحتياطات من النفط واليورانيوم والغاز والفوسفات وكل هذه الثروات تزيد من رغبة القوى الأجنبية في شمال مالي.

لذلك عملت فرنسا على الجهد السياسي الذي كان العامل المحرك لقيام المجموعة الإقتصادية لدول غرب أفريقيا "الإكواس" بإرسال قوات إلى مالي في مهمة الحفاظ على وحدة التراب المالي. واعتمدت إستراتيجية فرنسا في التعاطي مع الأزمة في مالي أساسا على تدويل الأزمة ، وحشد الدعم الإقليمي والدولي لمساندة الحكومة المركزية في مالي،

---

[1]- ولد الحاج، ***مرجع سابق***.
[2]-بشارة، ***مرجع سابق.***
[3]-عبد النور بن عنتر،"التدخل في مالي : نظرة من الداخل الفرنسي الرسمي والشعبي،"***مركز الجزيرة للدراسات.***
[4]***المكان نفسه.***

إضافة إلى إعتمادها على الجهد العسكري لبلدان غرب أفريقيا مع دعمها لوجستيا، وماليا، واستشاريا[1].

2-الولايات المتحدة الأمريكية:

بدأ الإهتمام الأمريكي بمالي بعد زيارة الرئيس المالي "موسى تراوري" إلى واشنطن سنة 1990، تسربت بعد ذلك أخبار عن تسليم القاعدة الجوية المالية "تاسيلت" للقوات الأمريكية، كما قام مواطنين أمريكيين بشراء أراضي بشمال مالي وخاصة في مدينة "تومبو كتو" وكونوا جمعيات خيرية للتضامن والتعاون مع سكان شمال مالي.

وفيما يتعلق بتدخل الولايات المتحدة الأمريكية في أزمة مالي، منذ أزمة شمال مالي والولايات المتحدة تبحث عن حليف تارقي من الأطراف الرئيسة في النزاع ، ذو وزن ثقيل تتعامل معه، وقد وجدت الزعيم النيجيري "مانو دياك" الذي كان أحد أقوى حلفائها في المنطقة ورسم معها سياسة إضعاف النفوذ الجزائري هناك، وهذا يفسر رغبة واشنطن في أن يكون سكان شمال مالي حلفاء لها في شمال مالي مثل حلفها مع الأكراد، غير أن تسارع الأحداث وعدم إيجادها لحليف قوي من شمال مالي أدى بها إلى التحالف مع النظام المالي الذي سمح بدخولها لمنطقة الساحل بالرغم من رفضه وجود "أفريكوم" على أرضه[2].

ويتصدر ملف الأزمة في مالي، ممثلا في جماعات من شمال مالي المسلحة والجماعات المحسوبة على القاعدة فكرا أو تنظيما في شمال مالي، بالإضافة إلى "جماعة بوكو حرام" في نيجيريا، أجندة الإهتمام الأمريكي بشأن التنظيمات المسلحة المحسوبة بدرجة أو بأخرى على الإسلام الراديكالي، وتنامي الحديث إعلاميا عن المتمردين في شمال مالي وتنظيمهم المعروف بالحركة الوطنية لتحرير أزواد، مع إعلانهم إستقلال شمال مالي في أعقاب الإنقلاب العسكري في 22 مارس 2012.

ومن مظاهر الإهتمام الأمريكي بما يحدث ، ما صرح به الجنرال "كارتر هام" رئيس القيادة العسكرية الأمريكية في أفريقيا (أفريكوم) لوكالة "رويترز"، في يوليه 2012، من أن جناح القاعدة في شمال أفريقيا هو المهيمن على القوى الإسلامية التي تسيطر على شمال مالي، وأن المجتمع الدولي وحكومة مالي يواجهان تحديا معقدا في

[1]- بشارة،***مرجع سابق***.
[2]- شنة، ***مرجع سابق***، ص ص.103-106.

محاولة التعامل مع الوجود المتزايد لهذا التنظيم في شمال صحراء مالي، مشيرا بذلك لإحتمالات تدويل هذا الملف.

ومن ثم تعد المنطقة التي ينشط فيها هذه التنظيمات في شمال مالي منطقة ذات حيثية إقتصادية وإستراتيجية مهمة، حيث أنها تمثل معبرا لتجارة السلاح والهجرة غير الشرعية وتهريب المخدرات، وتمثل من ناحية أخرى أهمية عسكرية تتجاذب نحوها أنظار كل من الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا.

ثالثا:المنظمات الإقليمية والدولية الفاعلة في أزمة مالي:

1-المنظمة الإقتصادية لدول غرب أفريقيا(الإكواس)*:

يأتي تدخل المنظمة الإقتصادية لدول غرب أفريقيا (الإيكواس) في النزاع في شمال مالي، بطلب من النظام المالي ، حيث طلب الرئيس الإنتقالي "ديكوندا تراوري" في بداية سبتمبر 2012، دعما جويا ولوجستيا، وخمس كتائب قتالية لدعمه في إستعادة السيطرة على البلاد والقضاء على المتمردين.

وينبع تدخل الإيكواس في النزاع في شمال مالي من المنطلقات التالية[1]:

1-التخوف من تقسيم البلاد حيث هناك قوى تنادي بدعاوى إنفصالية، وهذا قد يحدث بصورة عنيفة خلافا لحالات تدخل الإيكواس السابقة في كل من سيراليون وساحل العاج وغينيا وبيساو.

2-التخوف من انتقال عدوى الإنفصال إلى الدول المجاورة حيث أن سكان شمال مالي تنتشر في منطقة صحراوية واسعة، تمتد من حدود مصر الغربية شرقا إلى ليبيا وتشاد والجزائر وموريتانيا والنيجر وبوركينافاسو غربا.

***الايكواس:**تأسست المنظمة في عام 1975 ،من قبل دول غرب افريقيا كجزء من استراتيجيتها الرامية إلى تعزيز التنمية الاقتصادية والازدهار لدول الاقليم، وتزامنت هذه الاستراتيجية مع اوضاع امنية غير مستقرة ونزاعات عديدة شهدتها دول المنطقة، ولقد ادرك القادة المؤسسون ان تحقيق التنمية الاقتصادية لا يمكن ان تتحقق في ظل غياب الامن والسلم في المنطقة، الامر الذي ادى الى التفكير في صياغة بروتكولات امنية واضفاء الطابع المؤسسي على ادارة النزاعات وحلها داخل هياكل المنظمة.
وتتكون منظمة الايكواس من 15 دولة بعدما انسحبت منها موريتانيا عام 2000، والدول الاعضاء هي: كوت ديفوار، بنيين، غينيا، بوركينافاسو، مالي، النيجر، السينغال، وتوجو(دول فرانكفونية)، نيجيريا، غانا، سيراليون، ليبيريا، وجامبيا(دول انجلوفونية)، غينيا، بيساو، الراس الاخضر(دول لوزفونية).

[1]-***"الحرب في مالي"*** على الموقع: - www.almoqatel.htm.

3-وجود تنظيم إسلامي مسلح يسعى لإقامة إمارة إسلامية، وكل هذه التنظيمات المسلحة الموجودة مثل حركة التوحيد والجهاد، وجماعة أنصار الإسلام لها علاقة وثيقة بتنظيم القاعدة في بلاد المغرب العربي.

4- التخوف من مشكلات اللجوء والنزوح ، والتي قد تنشأ عنها مأساة إنسانية.

وتلبية للطلب المالي قامت الإيكواس بمجموعة من الخطوات:

1-فرض عقوبات إقتصادية ودبلوماسية على مالي، ففي 02 أفريل 2012، قررت الإيكواس تعليق عضوية مالي بها، وحظر إقتصادي شامل عليها، يشمل إغلاق جميع الحدود لجميع الدول أعضاء الإيكواس معها، ومنع التجارة بإستثناء السلع الإنسانية.

2-التوصل لإتفاق سياسي مع زعماء الإنقلاب ،وقع عليه قائد المجموعة العسكرية "أمادو سانوغو" في باماكو"، ينص على تولي رئيس البرلمان "ديونكوندا تراوري" الرئاسة لمرحلة إنتقالية مع تعيين رئيس للوزراء وحكومة إنتقالية على أن تكون مهمة الرئيس الإنتقالي تنظيم اقتراع رئاسي خلال المهلة الدستورية المحددة بأربعين يوما، كما نص الإتفاق على إصدار عفو عام من الإنقلابيين، وحماية الرئيس المخلوع "أمادو توماني توري".

3-عقد مؤتمرات قمة للتحضير للقوات التابعة للإيكواس، ففي خلال الستة أشهر التالية للأزمة، عملت الإيكواس على عقد عدة مؤتمرات قمة من خلال وسيط من بوركينافاسو، مع عقد اجتماعات لرؤساء أركان دول الإيكواس للتحضير لإرسال بعثة عسكرية من دول الإيكواس.

4-قرار الإيكواس بإرسال قوات تابعة لها، قررت الإيكواس في يونيه2012، إرسال قوات تابعة لها، تبلغ 3300 جندي بمساعدة الجيش المالي في استعادة السيطرة على المناطق الشمالية من المتمردين الإسلاميين[1].

كما طالبت مجلس الأمن بالموافقة على إرسال هذه القوات بموجب الفصل السابع من الميثاق مع أهمية التنسيق الإقليمي والدولي[2].

وقد أظهرت اجتماعات الإيكواس على مستوى رؤساء الأركان في كل من أبيدجان وباماكو في أغسطس 2012، مدى التباين في وجهات النظر بين الإيكواس والجيش المالي، الذي يتمثل في تحديد مناطق انتشار قوات الإيكواس فقد رغبت حكومة مالي في

[1]-فريدوم ، ***مرجع سابق***.
[2]-***المكان نفسه***.

انتشار قوات الإيكواس في شمال البلاد فقط. بينما رأت الإيكواس أنه لكي تنفذ العملية بنجاح، فلا بد من إقامة قاعدة لوجستية في العاصمة "باماكو" في الجنوب، تشمل فريقا عسكريا ومدنيا، مع التدخل عبر مجموعة من المراحل، تبدأ بإرسال قوات إلى العاصمة لتقوية الحكومة الإنتقالية ثم المساعدة في إعادة تنظيم الجيش الوطني، ثم أخيرا إرسال قوات عسكرية مشتركة لإستعادة الأوضاع في الشمال[1].

لكن حكومة مالي رفضت نشر قوات الإيكواس في العاصمة مما أدى لعرقلة جهود الإيكواس، وعلى إثر ذلك طلب الرئيس المالي "ديونكوندا تراوري" من الأمين العام للأمم المتحدة إصدار قرار من مجلس الأمن يسمح بتدخل قوة دولية (قرار مجلس الأمن 2071 الصادر في 12 أكتوبر 2012).

2-منظمة الأمم المتحدة:

أصدر مجلس الأمن عدة قرارات مهمة بشأن الأزمة في مالي،تلخصت في القرارات التالية:

أولا:قرار مجلس الأمن الدولي رقم 2056: بتاريخ 5جوان 2012:

اتخذ هذا القرار في جلسته الرقم 6798، المنعقد في 05 يوليه 2012، بخصوص الأوضاع في مالي، حيث يشير هذا القرار الأممي على تأكيده الإلتزام بسيادة الأراضي المالية ووحدتها وسلامتها الإقليمية، وإدانته للإنقلاب العسكري في 22مارس 2012، الذي أنهى سلطة الحكومة الديمقراطية المنتخبة، كما أشاد بالجهود التي تبذلها الجماعة الإقتصادية لغرب أفريقيا (الإيكواس)، والإتحاد الأفريقي للمساعدة في إعادة النظام الدستوري في مالي[2].

كما أثنى على الجهود التي يقوم بها الوسيط الخاص بالإيكواس رئيس بوركينافاسو "بليز كومباوري" وبالخطوات الإيجابية التي اتخذتها الحكومة في مالي، بالتوقيع في 06 أفريل 2012 على الإتفاق الإطاري الذي يسعى لإعادة إرساء الحكم الدستوري بالبلاد.

وأكد البيان على دعم مجلس الأمن لجهود الأمين العام للأمم المتحدة التي تبذل بواسطة ممثله الخاص لغرب أفريقيا، ويشدد على ضرورة الحوار بين مختلف الجهات السياسية والسلطة الإنتقالية[3].

---

[1] ***المكان نفسه***.
[2] -" الحرب في مالي"، ***مرجع سابق***.
[3] ***المكان نفسه***.

ثانيا:قرار مجلس الأمن الدولي رقم 2071 في 12اكتوبر 2012:

والذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته 6846، المنعقد في 12 أكتوبر 2012، عبر فيه عن قلقه إزاء إنعدام الأمن نتيجة أنشطة الجماعات المسلحة، كما جاء فيه تأكيده على مسؤولية السلطات المالية عن تحقيق الأمن وحماية مدنييها، ويشجع المجتمع الدولي على تقديم الدعم لتسوية الأزمة، من خلال إجراءات منسقة، كما يعلم إحاطته بطلب السلطات الإنتقالية المساعدة العسكرية من أجل إعادة تنظيم القوات المسلحة في مالي، و إستعادة السلامة الإقليمية ، وكذا بطلب السلطات من الإيكواس أيضا بنشر قوة عسكرية دولية، وذلك بعد استصدار قرار من مجلس الأمن[1].

كما رحب المجلس بتعيين حكومة وحدة وطنية، داعما الرئيس المؤقت "ديونكوندا تراوري" ويكرر المجلس مطالبته بعدم تدخل القوات المسلحة في عمل السلطة الإنتقالية.

ثالثا:قرار مجلس الأمن الدولي رقم 2085 في 20ديسمبر 2012:

هذا القرار اتخذه مجلس الأمن في جلسته الرقم 6898 المنعقدة في 20 ديسمبر 2012، ويدين بقوة استمرار تدخل القوات المسلحة وقوات الأمن في عمل السلطة الإنتقالية ، ويدين كذلك جميع الإنتهاكات لحقوق الإنسان التي يرتكبها المتمردون والجماعات الإسلامية المتطرفة في شمال مالي.

وقد بني على وقائع وحيثيات ومعطيات تلقاها المجلس من الحكومة الإنقلابية المالية والمنظمة الإقتصادية لغرب أفريقيا الموالية لفرنسا، كما استند على الميثاق لاسيما الفصل السابع، المتعلق بإستعمال التدابير المختلفة بما في ذلك إستعمال القوة العسكرية طبقا للمادة(51)، أي "التدخل العسكري ولكن من طرف مجلس الأمن أو من يفوضهم بذلك كنشر بعثة دعم دولية في مالي بقيادة أفريقية ممثلة في الإيكواس مدتها عام بعد ذلك يقيم المجلس الوضع ، وقد يوافق على العملية الهجومية العسكرية أم لا[2].

وفي النهاية طلب الأمين العام أن يبقى المجلس على علم بصورة منتظمة بالحالة في مالي من خلال تقارير خطية تقدم كل 90 يوما للمجلس.

---

[1]- ***المكان نفسه***.

[2]-مبروك غضبان ، "التدخل العسكري في مالي ومدى شرعيته،" ***دفاتر السياسة والقانون***، (ع.11، جوان 2014)، ص.62.

المبحث الثاني: المتغيرات الإقليمية منذ 2010 وإنعكاسات أزمة مالي على الأمن الجزائري

المطلب الأول:أبعاد الأزمة في مالي

أسفر تدهور الأوضاع في مالي عن نتائج كارثية، سواء لدولة مالي التي تتعرض لهاجس التقسيم وتواجه احتمالات نشوب حرب أهلية وتدخل عسكري من الإيكواس، بعد إسقاط نظام الحكم بواسطة الإنقلاب العسكري، وما تلاه من انفصال شمال مالي نتيجة عمليات عسكرية قامت بها الحركات الإسلامية المسلحة في مواجهة القوات الحكومية، وأسفر ذلك عن اندحار القوات الحكومية وهزيمتها، ما أدى إلى تغيير الأوضاع وانتهاء فترة حكم الرئيس "أمادو توري".

أدت كل هذه التطورات والأحداث إلى ظهور العديد من المواقف المتباينة للقوى الدولية والإقليمية، التي رأت أن مصالحها قد تأثرت نتيجة سقوط نظام "القذافي" وما تبعه من تمكن العناصر الإسلامية المتشددة من تثبيت أقدامها في المنطقة مهددة مصالحها.

أولا:موقف القوى الدولية الكبرى (الداعمة للتدخل العسكري).

1- موقف الولايات المتحدة الأمريكية:

أصرت الولايات المتحدة الأمريكية على تعزيز عملية الإنتقال السياسي في "باماكو" أولا قبل التفكير في شن هجوم على العناصر المسلحة في الشمال، وبإستمرار الأزمة ، يزداد قلق الولايات المتحدة الأمريكية بشأن قدرة تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي على إستخدام شمال مالي نقطة إنطلاق لزعزعة إستقرار جيرانها، وخاصة الديمقراطيات الجديدة الهشة في شمال أفريقيا.

ومع بداية الأزمة الراهنة في مالي، عرف الموقف الأمريكي ترددا في اتخاذ موقف ثابت اتجاه الوضع في مالي، واكتفت فقط بالتعبير عن تخوفها من تسارع الأحداث، وتزايد نشاطات الحركات الإرهابية بالإشتراك مع "الحركة الوطنية لإقليم أزواد"، في إطار تحالفات تكتيكية، بالإضافة إلى التخوف من انتشار السلاح الليبي في المنطقة بعد انهيار النظام الليبي جراء ما أطلق عليه "الربيع العربي"[1].

وقد توافق الموقف الأمريكي مع الطرح الجزائري الذي يقضي بحل الأزمة سلميا عن طريق المفاوضات والحلول السلمية، وقد يرجع ذلك لإدراك الولايات المتحدة الأمريكية حجم وقوة الجزائر وإقرارها بخبرتها في مكافحة الإرهاب، كما أن عدم توفر

[1]- شنة، ***مرجع سابق***، ص ص.105، 106.

المعومات الكافية لما يجري في المنطقة بالشكل اللازم الذي يمكن الولايات المتحدة الأمريكية من إتخاذ موقف محدد وصارم اتجاه تأزم الأوضاع في مالي[1].

لكن بعد فترة قصيرة تغير الموقف الأمريكي لصالح الطرح الذي يقضي بالتدخل العسكري لإنهاء الأزمة، نتيجة عدة لقاءات بين الفاعلين الدوليين المهتمين فعليا بالأزمة وخاصة فرنسا، حيث أجرت الولايات المتحدة بالتعاون مع فرنسا، مناورات عسكرية مع حلفائها في غرب أفريقيا(السينغال، وبوركينافاسو وغينيا وجامبيا)، كما قامت الولايات المتحدة الأمريكية بسلسلة من العمليات الإستخباراتية ومراقبة الإتصالات والمراقبة الجوية فوق الصحراء ، ومع ذلك فهي متخوفة وحذرة من عواقب التصرف غير المحسوب في مالي.

كما سعت لتغير موقف الجزائر من التدخل العسكري ، وقد وفقت نسبيا في ذلك ، بعدما تم الإعلان عن فتح الجزائر لمجالها الجوي للطائرات الحربية التي ستشارك في العمليات في شمال مالي ويأتي ذلك بعد الزيارة التي قامت بها وزيرة الخارجية الأمريكية "هيلاري كلينتون" في 29 أكتوبر 2012 إلى الجزائر، حيث تحدثت مع مسؤولين جزائريين عن تداعيات التدخل العسكري "الوشيك" في شمال مالي بعد سيطرة الجماعات المسلحة على المنطقة منذ شهر أفريل 2012[2].

وهو ما يؤكد على أن الولايات المتحدة الأمريكية متخوفة على مصالحها في المنطقة وخاصة الإقتصادية والنفطية بحكم أن لها استثمارات ضخمة، ولها طموحات بأن تكون اللاعب الرئيسي في القطاع النفطي في شمال أفريقيا وخاصة دلتا النيجر وخليج غينيا وفي الجزائر والآن في ليبيا وتشاد.

2-موقف فرنسا:

الموقف الفرنسي من المواقف الأساسية في شأن الأزمة بشمال مالي، وذلك لعدد من الإعتبارات[3]:

1-الروابط التقليدية والمستمرة بين فرنسا ومالي.

---

[1]- ***المرجع نفسه***، ص.106.

[2]-وكالات الأنباء،***" هيلاري كلينتون تصل إلى الجزائر لبحث تداعيات التدخل العسكري في شمال مالي،"*** على الموقع: http://gate.ahram.org.eg.

[3]- السيد علي أبو فرجة، "التدخل العسكري في مالي...تدويل تداعيات إخفاق الدولة دون مسبباتها،" ***مجلة قراءات أفريقية*** (ع.16، أبريل 2013)، ص.43.

2-السعي الفرنسي الدؤوب لتفادي نشر قوات أجنبية (أمريكية) في المنطقة، عبر إحتمالات تشييد " أفريكوم" قاعدة عسكرية دائمة في منطقة الساحل ، بما قد ينال من المصالح الفرنسية بها.

3-ترجيح عدد من المراقبين لغياب واضح للدور الفرنسي في دعم انقلاب 22 مارس 2012، الذي قاده النقيب أمادو سونجو الذي تلقى تدريبات عسكرية سابقة في الولايات المتحدة الأمريكية، وأنهى به حكم الرئيس أمادو توماني توري، مع تزايد حدة التوترات قبل الإنتخابات الرئاسية التي كانت ستجرى في أبريل 2012 ، حيث أن الأسباب الرئيسة الدافعة للإنقلاب داخلية في الأساس[1].

فرنسا منذ البداية كانت تعجل بالحسم العسكري بدلا من إعطاء فرصة للحوار، فالمسألة بالنسبة لفرنسا ملحة لأن مالي في الماضي كانت ضمن "المربع الفرانكفوني"، وذلك في زمن السياسة الأفريقية لفرنسا. بالإضافة إلى الإرهاب الذي يتهددها والذي تتحجج به، كما أن أمن أوربا له صلة بأمن هذا الجوار وبأمن منطقة الساحل ككل.

ولا ننسى أن النيجر المجاورة تحوي كميات كبيرة من اليورانيوم، أيضا الجزائر من البلدان الكبرى المنتجة للطاقة وكذلك ليبيا. إذن نحن أمام لعبة فيها مخاطر الإرهاب ولكن تتخللها أيضا المصالح الإقتصادية [2].

وقد دفعت فرنسا تكاليف باهظة من حيث تنامي الحركات السلفية الجهادية والحركات المسلحة في شمال مالي، سواء بقتل مواطنيها والسياح وغير ذلك ، كما بدأ يتولد داخل المنطقة نوع مما يعرف بإقتصاد الجريمة التي تعتمد أساسا على التجارة بالسلاح والإتجار بالسجائر والمخدرات...وغير ذلك وبعد انهيار وتفكك الدولة المالية بات الخطر مضاعفا، حيث تخشى فرنسا من تحول المنطقة إلى صومال أوأفغانستان جديدة وتصبح منطقة خارجة عن القانون.

تنطلق فرنسا من اعتبارات تاريخية وإقتصادية وأمنية، فبالمنطق التاريخي نحن أمام جزء لا يتجزأ من منطقة التأثير الفرنسي هذا من جهة، ومن جهة أخرى وعلى الأقل أمام حالة دولة تتفكك تسيطر عليها جماعات عالمية الدعوى على ثلثي من أرضها ولما

---

[1] ***المكان نفسه***.

[2]- تقرير ***" خطة التدخل العسكري في شمال مالي"***، على الموقع:
http://www.aljazeera.net/programs/behindthenews/2012/11/12/%D8%A7%D9%84%D8%AE%D8%B7%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%81%D8%B1%D9%8A%D9%82%D9%8A%D8%A9-%D9%84%D9%84%D8%AA%D8%AF%D8%AE%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B3%D9%83%D8%B1%D9%8A-%D9%81%D9%8A-%D9%85%D8%A7%D9%84%D9%8A

يترتب على ذلك من إنعكاسات على مستوى الأمن الإقليمي، ومن بعد الأمن الأوروبي أيضا لاحقا بفعل دوافع الهجرة[1].

3-الموقف الأوروبي:

سعت فرنسا لإشراك الأوروبيين في العملية عبر منتظمهم الرسمي (الإتحاد الأوروبي)، والذي أعلن في وقت سابق عن دراسته لإمكانية إرسال حوالي 200 عسكري الى مالي، وذلك لتدريب جيشها على ما يسميه "استعادة شمالي البلاد" في إطار دعم أوروبي، يدور حول تدريب الجيش المالي وإعادة هيكلته دون التورط المباشر في أعمال القتال[2].

ثانيا: موقف الدول المناهضة للتدخل أو المتحفظة :

1-موقف الجزائر:

تنبع أهمية موقف الجزائر في كونها نقطة ارتكاز رئيسة لأي عمل عسكري بشأن الأزمة، وعليه اتسمت نظرة الجزائر منذ البداية بالحذر والحيطة لحساسيتها تجاه أي وجود فرنسي وغربي بشكل عام عند حدودها الجنوبية.

وهو ما انعكس على موقفها الذي شهد تغيرات عدة، بدءا من معارضة التدخل العسكري لإقصاء تلك الجماعات عن شمال مالي في بداية الأزمة، والتهديد بعرقلة أي مساع أو أي جهود عسكرية لنشر قوات أو للتدخل في شمال مالي، مرورا بالتحفظ على التدخل العسكري لما قد يحدثه من مشكلات أمنية ونزوح الآلاف من اللاجئين من شمال مالي إلى الجزائر، والتي يقدر عدد اللاجئين بها بنحو خمسين ألفا، الأمر الذي يمثل عوامل ضاغطة على الداخل الجزائري، إلى عدم معارضته أو قبوله المشروط له بعد زيارة وزيرة الخارجية الأمريكية "هيلاري كلينتون" للجزائر في نهاية شهر أكتوبر 2012، لحثها على دعم التدخل المحتمل ماليا وعسكريا[3].

ومع ذلك فقد حافظت الجزائر دوما على موقفها المعروف بتفضيل الحل الدبلوماسي على الحل العسكري، وهو ما أكدت عليه في أكثر من مناسبة وفي العديد من

---

[1] ***المكان نفسه.***

[2] -السيد علي أبو فرجة، ***مرجع سابق***، ص.43.

[3] ***المرجع نفسه***، ص.44.

المحافل الدولية[1].

تبنت الجزائر دائما الحلول الديمقراطية المبنية على مبدأ التفاوض والحوار بين السياسيين في باماكو وسكان شمال مالي التي تمثلها حركة أنصارالدين والحركة الوطنية لتحرير الأزواد مع إبقاء مكافحة الجماعات الإرهابية المتمثلة في تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي وحركة التوحيد والجهاد في غرب أفريقيا في إطار المجتمع الدولي وإعطاء دول الميدان الأولوية بإعتبارها دول التماس مع مالي.

وفي هذا الشأن يطرح هذا التصور الوزير الجزائري، "عبد القادر مساهل"، المكلف بالشؤون المغاربية والأفريقية على هامش الجمعية العامة للأمم المتحدة في لقاء خاص بالأزمة المالية ،بحيث لخص شروط نجاح التسوية السياسية للأزمة في مالي في ثلاثة مبادئ أساسية[2]:

أولا:أن الماليين هم الحلقة المحورية في البحث عن حلول لمشاكلهم، وعلى الدول الأخرى مساعدتهم ودعم وتعزيز إمكاناتهم الوطنية.

ثانيا:يتمثل الشرط الثاني في إتفاق الأطراف الفاعلة في المجتمع الدولي على أجندة واحدة ومسار أوحد، يأخذ بعين الإعتبار إرادة الماليين وصلاحيات المجموعة الإقتصادية لغرب أفريقيا وكذا مصالح الأمن الوطني لدول الميدان المجاورة لمالي، وهي كل من الجزائر، النيجر وموريتانيا.

ثالثا: نجاح إدارة النزاع في شمال مالي، يقتضي ضرورة التوصل إلى حل سياسي تفاوضي في أقرب الآجال الممكنة لتجنب أي تحالفات بين الجماعات في شمال مالي التي تنبذ الإرهاب والجريمة المنظمة والمساس بالوحدة الترابية مع الجماعات الإرهابية العابرة للحدود خصوصا بعد تزايد حدتها بسبب الكميات الكبيرة والنوعية من الأسلحة المهربة من ليبيا.

وعملت الجزائر من الناحية الدبلوماسية على إستبعاد الخيار العسكري الخارجي كأولوية، وقدمت في ذلك عدة تبريرات أهمها، أن التفاوض والحوار السياسي مع سكان شمال مالي ذات المطالب الإجتماعية والتنموية والسياسية هي مطالب متجذرة منذ ما يزيد

---

[1]-حليمة زلماط،***"تصعيد للعنف تدخل عسكري فرنسي...ودبلوماسية الحوار الجزائري،"*** على الموقع:
http://www.eldjoumhouria.dz/ar/art.

[2]-السيد عبد القادر مساهل، ***الوزير المنتدب المكلف بالشؤون المغاربية والأفريقية، يعرض أمام الأمم المتحدة تصور الجزائر لإنهاء الأزمة في مالي***، الجزائر-الأمم المتحدة، الأربعاء26 سبتمبر 2012 .
موقع وزارة الخارجية الجزائرية:
http://www.mae.dz/ma_ar/stories.php ?story=12/09/26/8506251.

عن نصف قرن في مالي، وأي استخدام للخيار العسكري الخارجي سيكون حل استثنائي معتمد على القوة، والتي يمكنها أن تحل المشكل مؤقتا دون أن تقضي على جذور الأزمة مستقبلا[1]. بالإضافة إلى ذلك الحل العسكري سيؤدي إلى خسائر مادية وبشرية فمنذ إشتعال الأزمة وحتى الآن تشرد أكثر من 370 ألف شخص من بينهم 167 ألف شخص داخل مالي، كما فر آلاف اللاجئين الأزواديين إلى النيجر وموريتانيا وبوركينافاسو وجنوب الجزائر.

كما نجم عن هذا التطور وضع إنساني صعب تمثل في حدة الوضع الغذائي والصحي والتعليمي لهؤلاء المشردين واللاجئين، وفي حالة قيام الحرب فإن الوضع الإنساني سيتفاقم أكثر وسيزداد عدد المشردين في الداخل وعدد اللاجئين إلى الخارج وهو أمر ما لن تستطيع احتماله دول الساحل[2].

وهكذا تظل الجزائر ركنا أصيلا في حل أزمة مالي مستقبلا، وهو الدور الذي مارسته مرارا إبان حكم أمادو توماني توريه، خصوصا في 2006، فيما سمي حينها بـ "اتفاقيات الجزائر" بين سكان شمال مالي والحكومة في بماكو، كما تدعم كل حل سلمي بين الحكومة والمعارضة، كما يهمها ضمان عودة استقرار الأوضاع في مالي وعودة الشرعية الدستورية وسلامة الوحدة الترابية لدولة مالي.

2-موقف موريتانيا:

أما بالنسبة لموريتانيا التي ترزخ تحت حكم عسكري في عباءة ديمقراطية، والتي لها خبرتها لوفرة التيارات السياسية والجهادية الموسومة بالإسلام، فقد شاب موقفها بعض الغموض، وإن تشابه بدرجة أو بأخرى مع موقف جارتها الجزائر.

فمن ناحية : يمكن الإتفاق على كونها لا ترغب في إذكاء ملف تنامي التنظيمات الموسومة بالإسلامية، وكذا عدم رغبتها في نشوب حرب تتورط فيها مع فاعلين دوليين على حدودها، وما يرتبط بذلك من تداعيات خطيرة عليها.

ومن ناحية أخرى : لم تتخذ قرارا واحدا، ولم تصدر بيانا واحدا يندد بالتدخل الفرنسي، وسمحت بإستخدام مجالها الجوي في تلك الحرب، وأغلقت حدودها مع الجزائر، وهناك من المراقبين من يشير إلى دعم استخباراتي موريتاني للتدخل في ضوء معرفتها بلغة سكان شمال مالي وتركيباتهم الإجتماعية[3].

---

[1]- زلماط ، ***مرجع سابق***.
[2]- ولد أحمد ، ***مرجع سابق***.
[3]-السيد علي أبو فرجة، ***مرجع سابق***، ص.44.

إلا أن الموقف الموريتاني سرعان ما بدا أكثر وضوحا بشأن الأزمة في أعقاب تصريح مسعود ولد بلخير رئيس مجلس النواب الموريتاني، بوصفه أول موقف مؤيد للإنخراط في الحرب يصدر عن سياسي موريتاني رفيع المستوى، وهو التصريح المتضمن دعوة بلاده للإنخراط في الحرب التي تشنها فرنسا ومجموعة الإيكواس، عبر إشارته إلى أنه ينبغي لموريتانيا أن تلتحق بما وصفه: "الجهود الجماعية لدول المنطقة وفرنسا والمجموعة الدولية من أجل الحفاظ على وحدة وسيادة وعلمانية جمهورية مالي التي نعتبرها جزءا آخر منا... وتضامنه المطلق ودعمه المؤكد واللامشروط لشرعية الدفاع المسلح عن وحدتها وسيادتها وعلمانية حوزتها الترابية أولا، على أن تعمل ثانيا لضمان سلامتها بمعجزة الحوار" على حد قوله[1].

ثالثا: موقف المنظمات الإقليمية والدولية:

1-موقف الأمم المتحدة:

أهم مبدأ قامت من أجله منظمة الأمم المتحدة هو إبعاد توظيف القوة كوسيلة للهيمنة والتوسع وفرض المساواة والعدالة الدولية وترقية القيم الإنسانية المثلى، وفي مقدمتها تكافؤ الفرص والرخاء الإنساني والسلم والأمن الدوليين.

إلا أن الواقع غير ذلك فمنذ تأسيس المنظمة وهي تعمل بالإزدواجية في المعايير، وهذه المبادئ والأهداف يتم تطبيقها بسرعة وقوة حسب ما ينسجم مع المصالح العليا للدول الأقوى.

إذ منذ تأسيس منظمة الأمم المتحدة ، وهي تخضع بإستمرار لإرادة الدول الكبرى ذات الخلفية والبعد الإستعماري التقليدي، حيث أصبحت في العقود الثلاثة الأخيرة تقريبا بصفة مطلقة تحت إمرتها وسلطتها، وبوجه جديد تحت غطاء العولمة أو الديمقراطية أو حقوق الإنسان. وبصورة أوضح تحولت ميدانيا لوسيلة لخدمة أقلية قوية على حساب أغلبية الدول والشعوب، وأصبحت الشرعية الدولية وسيلة في غير محلها ، ففي الوقت الذي يفترض إحداث إصلاحات داخل هذه المنظمة ليتجسد فيها المبدأ الأساسي الذي تقوم عليه وهو العدالة والمساواة الدولية [2].

اذ تميز موقف مجلس الامن الدولي بالتردد في حسم موافقته على طلب الاتحاد الإفريقي، عبر مجلس السلم والأمن الافريقي وجماعة الإيكواس بالموافقة على "دعم عملية تهدف الى الحفاظ على سيادة مالي "، أو بمعنى آخر الموافقة على التدخل العسكري

[1] ***المرجع نفسه***، ص.45.
[2] -دبش ، ***مرجع سابق***، ص.57.

في مالي، حيث يطلب مزيد من المعلومات المشفوعة بإجابات مقبولة عن أسئلة عديدة بشأن كيفية القيام بالتدخل قبل منح موافقته المنشودة للبعض ، والمتحفظ عليها من قبل البعض الآخر[1].

وهو التردد والقصور عن تشكيل رؤية متماسكة حول ملف الأزمة ، والذي تمثل في تبنيه في 12 أكتوبر قرارا بناءً على مقترح فرنسي بمنح جماعة الإيكواس سقفا زمنيا مداه 45 يوما ، لتقدم الجماعة خطة واضحة وعملية لنشر ثلاثة آلاف جندي في مالي لمساعدتها في استعادة شمالي البلاد[2]، وهو ما بلوره مجلس الأمن بقرار رقم 2085 الصادر في 20 ديسمبر 2012، الذي أفضى للتدخل العسكري المباشر في مالي، في حين كان من المفترض أن يعطي الأولوية للحل السياسي قبل الحل العسكري.

2-موقف المنظمة الإقتصادية لدول غرب أفريقيا "الإيكواس":

يعد الموقف الفرنسي هو المحرك للأدوار الأصلية للفاعلين في الجوار الإقليمي المعنيين بهذا الملف، كالجزائر ومجموعة دول الإيكواس وهم الفاعلون المشغولون ابتداءً بحزمة مثقلة من مشكلاتهم الداخلية السياسية والإقتصادية والإجتماعية ، إلا أنهم - أي الإيكواس- قد لا يختلفون في ضرورة التدخل المباشر في مالي لعدد من الإعتبارات، قد تختلف في أوزانها النسبية من حيث الأهمية، وهي[3]:

1-محاولة محاصرة مسببات عدم الإستقرار في مالي، والحيلولة دون انتقالها إلى دول الجوار الهشة أصلا.

2-محاولة إمتصاص تنامي نفوذ، واحتمالات تأييد، أو التعاطف مع كيانات غير رسمية تتجاوز حدود تلك الدول، وتمارس دورا قد يتجاوز في تأثيره الأدوار الرسمية لحكومات تلك الدول، وخصوصا في مسألة تنظيم المجتمعات المحلية، وفرض النظام والقانون، كحالة المحاكم الشرعية في بعض أرجاء الصومال في وقت سابق.

3-الإستفادة من احتمالات الدعم المالي الغربي المنتظر ومساعداته الإقتصادية لمواجهة نفوذ تلك الكيانات في الصحراء الكبرى، وهو الدعم الذي يمثل سند استمرار عدد من الحكومات الأفريقية في إدارة بلادها المثقلة ابتداءً بالديون والفقر.

4-محاولة احباط أي محاولات لمطالبات جهوية مستقبلا.

3-موقف الإتحاد الأفريقي:

[1]-السيد علي أبو فرجة، ***مرجع سابق***، ص.45.
[2]- ***المكان نفسه***.
[3]-***المرجع نفسه***، ص.43.

فيما يخص موقف الإتحاد الأفريقي من الأزمة في شمال مالي، فإنه قائم على مجموعة من المبادئ بداية من تجريم الإنقلاب العسكري وتجميد عضوية مالي في مؤسسات الإتحاد، وبعد تفاقم الأزمة في شمال مالي طالبت بضرورة احترام الوحدة الترابية المالية، ودعت حركة الأزواد بالتخلي عن المطالب الإنفصالية عندما أعلنت عن استقلال إقليم الأزواد وإقامة دولة مستقلة، مع المطالبة بتسريع الحوار السياسي الداخلي وإجراء انتخابات من أجل عودة المؤسسات الدستورية مع الخيار العسكري تجاه الجماعات الإرهابية.

وهو الموقف الذي عبرت عنه رئيسة المفوضية الأفريقية "نيكوسازا نادلاميني زوما"، بقولها: "إن الوضع في مالي معقد جدا، سلامة البلاد الترابية أصبحت مهددة بعد الإنقلاب العسكري وينبغي تنظيم انتخابات حتى يتاح للحكومة بسط سلطتها وشرعيتها الضروريتين.. اقترح الإتحاد الأفريقي خارطة طريق تفيد بوضوح بضرورة إتباع طريقتين في نفس الوقت: الخيار العسكري والمفاوضات. ينبغي بذل كل الجهود لدفع الجماعات المسلحة المالية إلى الإبتعاد عن قطاع الطرق، ومقاتلي القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي، وينبغي على هذه الجماعات أن تتخلى عن فكرة الإنفصال، وأن تقبل بأن تكون مالي جمهورية"[1].

المطلب الثاني: تداعيات أزمة مالي على دول الجوار وعلى الأمن الجزائري

أولا:تداعيات أزمة مالي على دول الجوار:

إن ما يحدث في مالي يمس بالدرجة الأولى دول الجوار، حيث أدرك ساسة دول الجوار المالي أن عدم الإهتمام ومراقبة ما يجري في المنطقة، من شأنه أن يؤثر على الأمن الداخلي لكل بلد، ويزعزع الإستقرار في المنطقة ككل، الأمر الذي ينجر عنه تهديدات وأزمات تفتح المجال أمام التدخل الخارجي في المنطقة لأسباب عديدة.

وتعتبر الأزمة الراهنة التي تعيشها مالي أيضا مصدرا للتهديدات العالمية، حيث تشكل قلق كبير جراء التهديدات الأمنية الناجمة عن ضعف وإنعدام وجود هياكل الدولة.

وخاصة إذا تعلق الأمر بأهم مسألة هي مسألة الهوية والأقليات الإثنية والدينية والتي تشكل خطرا داهما على وحدة وإستقرار جميع دول الساحل الأفريقي ودول شمال أفريقيا[2]، مما يؤدي لحالة من الإنفلات الأمني وانهيار الدولة وإنتقال التهديدات لدول الجوار.

[1]-Jeune Afrique, novembre 2012.

[2]-الحاج، ***مرجع سابق***.

وهو المشهد الذي تعيشه مالي اليوم، أزمة داخلية تتجلى في الفوضى العارمة تجتاح مالي بعد الإنقلاب بأبعادها الإقتصادية و الإجتماعية والسياسية والأمنية، وهو ما شكل هاجسا حقيقيا لدول المنطقة كلها إبتداء من مالي مرورا بموريتانيا والجزائر وإنتهاء بالسينغال فبوركينافاسو والنيجر.

فتواجد سكان شمال مالي في دول الجوار مثل ليبيا ، النيجر، تشاد والجزائر وبوركينافاسو من شأنه أن يشجعهم للمطالبة بالإنفصال في حالة نجاح إنفصال شمال مالي[1]، وبالأخص النيجر حيث تعد واحدة من الدول الأكثر تعرضا وتأثرا بالأزمة في مالي، نظرا للتماثل والتشابه والتطابق في الوضعية النيجيرية مع نظيرتها المالية، وهي وضعية متأزمة إقتصاديا وسياسيا وإجتماعيا.

أيضا وجود نسبة من سكان شمال مالي في النيجر يشكلون نسبة لا يستهان بها من مجموع السكان، حيث يقدر عددهم بحوالي 1,1مليون نسمة من مجموع سكان الدولة المقدر بـ 16 مليون نسمة ويقيمون في مناطق شبه مستقلة في صحراء تينيري ومنطقة أزوراك وهضبة الهواء وأجاديز وأغليت، حملوا السلاح ضد الحكومة المركزية في بداية تسعينات القرن الماضي مدفوعين بنضال مطلبي هو وضع حد لسياسة الإقصاء والتهميش وإقامة نظام عادل يضمن لكل مكونات المجتمع، لكن هذه المطالب تحولت في الآونة الأخيرة وخاصة بعد التغيير المحوري في ليبيا إلى طموحات أبعد مدى تتعلق بالهوية والثقافة ثم تقرير المصير أي الإنفصال[2].

كل هذه العوامل والظروف في النيجر من شأنها إثارة سكان شمال مالي المنتشرين فيها.

وفي السنغال مثلا يتجدد الصراع التاريخي بين الحكومة السنغالية وانفصاليي حركة القوات الديمقراطية في منطقة "كازامانس" جنوب البلاد، وسيشكل أي إنفصال في دولة مجاورة حجة قوية لمطالب هذا الإقليم الملتهب.

أما في موريتانيا والتي تربطها حدود تقدر بألفي كيلومتر بمالي فسيطرح إنفصال شمال مالي تحديا جديدا بخصوص الهوية الغير منسجمة بين المكونين العربي والزنجي،

---

[1]-شريف أحمد شفيق، "مالي من نعيم الإستقرار إلى جحيم الإنقلابات،" ***مجلة الأهرام***، ع.45771 (21مارس 2012)، على الموقع:
http://www.ahram.org.eg/world/news/140384.aspx.

[2]-نبيل جمال الزغبي، "ماذا لو أعلن الطوارق إقامة دولة في شمال مالي؟ التداعيات على النيجر والجزائر وليبيا"، ***مركز الناطور للدراسات والأبحاث***، 08 أفريل 2012. على الموقع:
http://natourcenter.info/portal/?author=2.

وحتى داخل المكون العربي نفسه الذي يضم شريحة "البيضان" وشريحة "الحراطين" وهم مجموعة هجينة ذات أصول زنجية وثقافة عربية، حتى ولو خفت حدة التوتر الإجتماعي فإنه في حالات التوتر العرقي التي تشهدها البلاد بسبب ما يسمى في موريتانيا "الإرث الإنساني" وهي المجازر والإعدامات الخارجة عن القانون التي تعرض لها مئات الجنود والضباط الزنوج في تسعينات القرن الماضي، تظهر من حين لآخر دعوات تطرح اختلاف الهوية والتهميش السياسي و الإجتماعي كمبرر لإنفصال الزنوج عن الكيان الموريتاني الهش[1].

فضلا عن التعقيدات الأمنية فإن الآثارالإنسانية للنزاع في مالي والمتمثلة في مشكلة اللاجئين، باتت مصدر معاناة لدول الجوار، إذ تزامنت الأوضاع الأمنية في الشمال مع كارثة غذائية في منطقة الساحل، فعلى طول الحزام الصحراوي الذي يربط مالي بالنيجر مرورا بموريتانيا، تهدد الجماعة الملايين من الناس نتيجة العجز الفادح في الحبوب، وتقدم منظمة "أوكس فام –جي بي" أرقاما مقلقة حيث تشير إلى أن ثلاث عشرة مليون شخص مهددون بالمجاعة في الساحل منهم خمسة ملايين في النيجر وثلاثة ملايين في مالي ، مما اضطر العديد إلى الهجرة إلى الدول المجاورة.

ثانيا: تداعيات أزمة مالي على الأمن الجزائري:

لعل الإنقلاب في دولة مالي كان له التأثير الأكبر على الحدود الجزائرية، ما جعل الجزائر تسارع إلى غلق حدودها مباشرة تحسبا لأي خطر، خصوصا وأن المنطقة عرفت تطورا ملحوظا للجريمة بأنواعها بما فيها، تجارة الأسلحة، التنظيمات الإرهابية، تجارة المخدرات والإتجار بالبشر، ويبدو أن ضعف بعض الأنظمة ساعد على عدم الاستقرار من خلال ظهور مجموعات معارضة تحولت إلى مجموعات إنقلابية نتيجة عدة عوامل.

هذه الأوضاع تشكل تهديدا مباشرا للأمن الجزائري ويبرز هذا من خلال[2]:

1-إنتقال النزاع للأراضي الجزائرية، بحكم الحدود البرية الجزائرية الطويلة مع منطقة شمال مالي وصعوبة إخضاعها للرقابة، الأمر الذي يهدد أمن الجزائر، وذلك من خلال العمليات التي يقوم بها الجيش المالي لملاحقة المتمردين الذين يلجؤون للأراضي الجزائرية فارين من القوات المالية كما تستخدمها الجماعات المسلحة بدورها كمراكز لضرب الجيش المالي.

[1]-الحاج ، ***مرجع سابق***.
[2]- شاكر، ***مرجع سابق***، ص.59.

2- التخوف من نشر نزعة التمرد في صفوف سكان شمال مالي بالجزائر، للانفصال، وضع كذلك يفتح مبررات التدخل الدولي.

وبهذا يهدد كامل منطقة الساحل الأفريقي، كما سيجعل الجنوب الجزائري في خطر لأنه مستهدف أساسا بسبب ما يزخر به من ثروات طبيعية أهمها البترول. ولهذا فالجزائر غير قادرة على الصمود إذا فتحت جبهة داخلية جديدة.

وأكد الخبير السياسي **"بن عمر بن جانة"** للمحور، أن تأثر الجزائر بما يحدث قريبا منها أمر مفروغ منه، ولهذا يجب عليها إتخاذ كافة الإحتياطات الأمنية لمراقبة حدودها والسيطرة على الوضع من خلال التحكم في الحركة على الحدود، بالإضافة إلى ضرورة متابعة الوضع بصفة دقيقة، مباشرة وآنية في نفس الوقت، وأضاف أنه على الجزائر الإبتعاد عن الأصوات التي تنادي بإستعمال القوة في مالي في سبيل إعادة الإستقرار، مشيرا إلى أن الحل العسكري سيزيد من تأزم الوضع، ولهذا يبقى الحل السياسي والدبلوماسي أهم وأنجع[1].

من جانبه، اعتبر المحلل السياسي الأستاذ **"إسماعيل دبش"**،أن الجزائر تواجه خطر عدم الإستقرار نتيجة ما تشهده منطقة الساحل، ومهما كانت الآثار السلبية التي تترتب عن ذلك، فإن إبعادها يتوقف على الدول الساحلية كليبيا، موريتانيا، النيجر وحتى نيجيريا، وذلك من خلال التنسيق على مستوى عالي لأنه الحل الوحيد لمراقبة الحدود وحمايتها من الإرهاب، المخدرات وغيرها[2].

من جانب آخر، لعب التدخل الأجنبي لكل من فرنسا وأمريكا دورا هاما فيما وصل إليه الوضع الأمني في المنطقة، وذلك بسبب الدعم الذي منحته كل واحدة للحركات التحررية التي انقلبت على أنظمة الحكم، الدعم تمثل في إمدادها بالأسلحة والأموال وهي نفسها التي مولت التنظيمات الإرهابية التي وجدت هي الأخرى الجو الملائم لتنفيذ مآربها.

وتؤكد الأدبيات الأمنية التي تعنى بشؤون الجماعات المتطرفة، أنه في ضوء هشاشة المنظومة الأمنية، بل وانهيارها في مالي، سيتصاعد نشاط هذه الجماعات الموجهة ضد الجزائر، وهو ما يعني في التحليل النهائي، أن الجزائر ستواجه تحديات أمنية مركبة، ومما لا يتأتى تجاهله أيضا، أن هناك قوى دولية (فرنسا) وإقليمية (إسرائيل) تعملان على تصدير الفوضى إلى الجزائر وعبر الصحراء، والخطير في الأمر أن هناك شخصان أو مسؤولين، أحدهما فرنسي "برنارد هنري ليفي" مستشار الرئيس الفرنسي

[1]-الجزائر ورهان الإستقرار الأمني في إقليم الساحل.

http://www.elmihwar.com/?p=7693

[2]- ***المكان نفسه***.

ساركوزي سابقا، والثاني مسؤول إسرائيلي من أصول جزائرية "داني أيلون" نائب الخارجية الإسرائيلي، ينسقان الجهود المشتركة للتعاطي مع الجزائر عبر إستراتيجية تصدير الفوضى[1].

كما أن تنامي ظاهرة الإسلام الجهادي في هذه المنطقة اتضح في العراق وأفغانستان، بمعنى أن تنظيم القاعدة يكون غائبا لكن بمجرد ما يكون التدخل الأجنبي يعطي الشرعية لمحاربة الصليبية أو الطرف العدو، وبالتالي أعتقد أن هذه المخاوف قد تحققت[2]، بعد ما حدث في "عين أميناس" في السادس عشر من جانفي 2013 ، بتيغنتورين (سيتم التفصيل في هذه النقطة في المبحث الأخير).

فالتحول السياسي والعسكري في إقليم الساحل، رمى بالجزائر تلقائيا إلى فوهة الصراع، ووجدت نفسها مجبرة على تتبع الوضع عن كثب في سبيل صد أي اعتداء من شأنه أن يزعزع أمنها، وكذا قراءة كافة الإحتمالات الموجودة خاصة وأن موقفها الرافض للتدخل الأجنبي في المنطقة بات معروفا لدى الجميع ما يجعلها عدوا لدودا لأطراف عديدة.

المبحث الثالث:المنظور الجزائري لإدارة الأزمة في مالي

إن الوضع الأمني في منطقة الساحل عموما ومالي بصفة خاصة يضع بلدان المنطقة أمام منعطف حاسم، يفرض عليها التأسيس لمرحلة جديدة من العمل الجهوي المشترك وفق مقاربة براغماتية ترتكز بالأساس على مواجهة التهديدات الأمنية.

وفي هذا الخصوص ، نجد بأن الجزائر منذ إستقلالها تبنت جل المواقف التي تراعي مصالح الدول الأفريقية، فصانع القرار في سياسة الجزائر الخارجية يعمل في إطار ووفق مرجعية متجذرة في سياسة الجزائر الإقليمية والدولية ، مصدر تعامل جبهة التحرير الوطني مع العالم بمختلف تبايناته وتناقضاته في إطار الحياد الإيجابي، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول - مع التأكيد دوما على الرفض التام لأي تدخل أجنبي في شؤون الآخرين- وضمن أولويات المصلحة الوطنية.

---

[1]- الزغبي ***مرجع سابق***.

[2]-تقرير "الحرب على مالي"، على الموقع:

http://www.aljazeera.net/programs/in-depth/2013/1/31/%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%B1%D8%A8-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D9%85%D8%A7%D9%84%D9%8A.

وانطلاقا من هذا المبدأ نجدها تتحرك دوما في مواجهة كل الأزمات التي تعاني منها القارة الأفريقية بصفة عامة ومالي على وجه الخصوص.حيث يؤكد الأستاذ**"إسماعيل دبش"** أن الجزائر تعد قوة إقليمية في شمال أفريقيا ودول الساحل، كما أنها تعد ثالث قوة كبرى في أفريقيا، ولهذا فإنها تملك تأثيرا قويا على الإتحاد الأفريقي، ومن خلال هذا التأثير يمكن لها أن تساهم في عودة الإستقرار الأمني، وذهب إلى التأكيد على أن حدودها الساحلية التي تقدر ب 3000 كلم تؤهلها لأن تكون ملجأ للمهاجرين غير الشرعيين وعرضة للتجارة غير القانونية، ولهذا فهي تلعب دورا في التكامل الإقليمي لتسوية القضية الراهنة.

المطلب الأول: الجهود الجزائرية لإدارة الأزمة في مالي

أولا: الوساطة الجزائرية بين أطراف الأزمة في مالي:

منذ بداية النزاع في مالي1963 ،والجزائرتعمل على محاولات لإحتواء النزاع في مالي من خلال الدبلوماسية الجزائرية،منطلقة من دور الوسيط في إطار مبدأ وحدة مالي وإستقلالها ووحدة الشعب المالي تفاديا للتدخلات الدولية.

ولحد الآن تبذل الجزائر جهودا دبلوماسية كبيرة على كافة المستويات لإحتواء النزاع المتفجرمن وقت لآخر، ونتيجة إدراك الجزائر لحجم المخاطر التي من شأنها أن تمس بالأمن الوطني الجزائري سارعت للتحرك على كل الجبهات الممكنة من أجل تسوية النزاع في شمال مالي.

حيث قامت الجزائر بالعديد من المجهودات لتسوية النزاع المالي من خلال عدة محطات منها:

- **قمة "جانت" المنعقدة في 08-09 سبتمبر1990:**

تعتبر أول مرحلة تعبر عن رغبة البلدان المعنية بالازمة في مالي في عدم اللجوء إلى القوة، وهو الأمر الذي من شأنه زعزعة الاستقرار في المنطقة كلها، حضر القمة كل من الجزائر ،مالي ،النيجر وليبيا[1]، تناولت الدول المشاركة جملة من مطالب سكان شمال مالي كما وضعت يدها على أهم أسباب الأزمة في مالي، إلا أن هذه الجهود تلاشت أمام بعض الحساسيات المتعلقة بالثقل الإقليمي للدول، إذ انسحبت ليبيا في أول قمة وزارية

[1]- شنة، ***مرجع سابق***، ص.123.

على خلفية إختيار "الحركة الشعبية لتحرير الأزواد" للوساطة الجزائرية على حساب الوساطة الليبية[1].

وقد خاضت الجزائر من منطق حسن الجوار في النزاع المالي وفق مبدأ "الوساطة النزيهة" ، لكنها وضعت مجموعة شروط من أجل قبول التوسط بين حركات التمرد والحكومة المالية والتي تتمثل في[2]:

1-أن لا تقوم أهداف المتمردين على مطالب إستقلالية أو إنفصالية.

2-قبول كلا الطرفين وساطتها.

إتخذت الجزائر موقفا من الأزمة يهدف إلى الحفاظ على الوحدة الترابية لمالي، وضمان عدم إقصاء وتهميش السكان ، الأمر الذي أثار غضب الثوار المتمردين وحسبهم في ذلك أن موقف الجزائر ليس في صالحهم، ويمكن تفسير عدم قيام الجزائر بذلك لرغبتها في المساهمة في إيجاد حل سياسي للنزاع بغية إحلال السلم والإستقرار في دولة مالي المجاورة[3].وقد إعترضت الوساطة الجزائرية صعوبات أدت إلى تأجيل حسم المشكلة في هذه القمة.

-إتفاق تمنراست:

بعد قبول كل من طرفي النزاع للوساطة الجزائرية إلتقى يومي 05-06 جانفي 1991 ممثل الحركة الشعبية لتحرير الأزواد (إياد آغ غالي)، وممثل عن الحكومة المالية قائد أركان الجيش المالي"أوسمان كوليبالي" ، وبحضور وزير الداخلية الجزائري "محمد صالح دمبري"،وتم الإتفاق على:

-وقف إطلاق النار بين الطرفين.

-إنشاء لجنة مكلفة بفض النزاعات برئاسة الجزائر إبتداءا من 19 جانفي 1990.

-منح مناطق الشمال الحرية في تسيير شؤونهم الجهوية والمحلية.

---

[1]-Ibrahim Baba Hallassi Sidibé, « La Démocratie au Secours de la Sécurité : l'Expérience Malienne de la Gestion du Probléme Touareg est-elle Transposable a d'autres Crises Africaines ? », ***Centro Argentino de Estudios Internationales***, Programme africa,2005, p p.8-9.

[2]-Ait Hamadouche Louisa, « Touareg du Mali :du Conflit Local a L'enjeu Transnational , » in :http://www.algerie360.com.19/01/2013.

[3]-شنة، ***مرجع سابق***،ص ص.172-174.

-إلغاء بعض المناطق العسكرية المتواجدة في الأماكن السكنية وإبعادها وتحويلها عنها، ومن خلال هذه المحاور صيغت إتفاقية تمنراست 1991، التي تضمنت ثلاثة عشرة مادة[1].

إلا أن هذا الإتفاق عرف بعض النقائص ومن بينها عدم إحتوائه كل الاطراف ، مما استدعى عودة العنف إلى شمال مالي وخرق وقف إطلاق النار، وعلى الرغم من الأمل في تسوية سريعة لمشكل سكان شمال مالي الذي ظهر مع سقوط نظام "موسى تراوري"[2]، وتغير الحكومة المالية إثر الإنقلاب عليه في مارس 1991 والإنتخابات الوطنية سنة 1992، إلا أن جميع الأطراف أكدت على تمسكها بإتفاق تمنراست[3].

لقاء الجزائر العاصمة الأول:

على إثر عودة العنف إلى شمال مالي، بدأت أطراف النزاع جولات جديدة من المفاوضات، وعلى هذا الأساس كان اللقاء الأول بحضور ممثلون عن الحكومة المالية وممثلون عن الحكومة الجزائرية في 29 و 30 ديسمبر 1991، من أجل تحديد وتحضير إطار المفاوضات والتأكيد على أهمية الوساطة الجزائرية في هذا النزاع[4].

لقاء الجزائر العاصمة الثاني:

تم هذا اللقاء بإشراف الجزائر، في 22 و24 جانفي 1992، وقد أكد هذا اللقاء على جملة من الشروط لبدء المفاوضات تمثلت في:

-توقيع الهدنة.

-الإطلاق المتبادل لسراح المسجونين.

-تنصيب لجنة مستقلة للتحقيق.

-ضرورة متابعة المفاوضات.

-لقاء الجزائر العاصمة الثالث:

---

[1]- ***المرجع نفسه***، ص.164.

[2]-Edmond Bernus, «Etre Touareg au Mali »,sur : http://www.politique-africaine.com.

[3] -Kelifa Keita, « Conflict au Conflict Resolution in the Sahel : the touareg Insurgency in Mali", strategic studies Institute, United Stats, May 1998, p.17. in: http://www.strategicstudiesinstitute.army.mil.

[4]-نبيل بويبية،"آليات الإدارة الجزائرية للأزمة التارقية في مالي والنيجر،" في الملتقى الوطني حول ***سياسات الدول في مواجهة الجماعات الإثنية***، جامعة قالمة، 2010، ص.9.

وكان في مارس 1992، اعتبر بمثابة الخلفية الصلبة التي تم من خلالها التوقيع على **"الميثاق الوطني" National Pact** بالعاصمة "باماكو"، بتاريخ: 11 أفريل 1992، حيث اشتمل على العديد من القضايا انطلاقا من إدماج المتمردين في الجيش والحكومة المالية، وصولا إلى إنشاء هرمية محلية وإقليمية من المجالس لإنتقال السلطة بصورة رسمية، إضافة إلى تخصيص الموارد الوطنية لعملية التنمية، حيث مثل الميثاق الوطني نتيجة لإجماع ونقاش وطني صادق[1].

ثم جاء بعده لقاء تمنراست: من 16 إلى 20 أفريل 1994 وتعلق الأمر في هذا اللقاء بـ:

-تقييم مدى تطبيق الميثاق الوطني.

-تحديد الطرق والوسائل الممكنة التي تساعد في عملية تطبيق الإتفاق.

-تفعيل سير الإتفاق الوطني في أبعاده الأمنية، العسكرية والمؤسساتية والتنموية.

-عملية الإدماج الوظيف العمومي للمقاتلين مع تقدير رتبهم.

-الغلاف المالي الضروري للتكفل بإعادة الإدماج الإجتماعي والإقتصادي للمقاتلين في المناصب الإدارية والسياسية وفي مجال التنمية.

-لقاء الجزائر العاصمة: من 10 إلى 15 ماي 1994 :

والذي مكن الطرفين الموقعين على الإتفاق الوطني من التفاهم وفقا لإتفاقية "تمنراست" حول عدد مقاتلي وإطارات "MFUA" الجيش الثوري لتحرير الأزواد، الذين سيتم دمجهم في المؤسسات الرسمية بمالي وتسهيل إجراءات العودة للاجئين سكان شمال مالي لبلدانهم الأصلية.

-تفكيك قواعد الجيش الثوري لتحرير الأزواد والجبهات والحركات الموحدة للأزواد ، وإدماجهم في مختلف أسلاك الدولة بهدف الغلق النهائي لقواعد "MFUA".

-وضع جهاز أمن لحماية الأشخاص والممتلكات.

-تشكيل لجنة تعود لها مهمة إدماج المقاتلين إبتداءا من 15 جوان 1994، وقد تلى عقب هذا الإتفاق إشتباكات عنيفة تبنتها حركة "الغوندا كوي" المضادة لسكان شمال مالي.

-لقاء تمنراست: من 27 إلى 30 جوان 1994:

[1]-Kalifa.***opcit***, p.17.

حرص فيه المشاركون على ضرورة تجاوز الصعاب ومتابعة الإجراءات التي أقرها لقاء الجزائر في ماي 1994، والذي يعتبر المرجع الأساسي لتطبيق إتفاقيات السلام بين سكان شمال مالي والسلطات المالية بالتحديد[1].

وقد استمر الإتفاق بين مد وجزر إلى غاية 26 مارس 1996 ، حيث نظمت الحكومة المالية بمنطقة "تومبوكتو" حفل سمي "شعلة السلام " تم من خلاله حرق كل الأسلحة التي جمعت بعد إستعمالها في نزاع شمال مالي، شاركت فيه الجزائر بممثلها "مصطفى بن منصور" وزير الداخلية محملا ببرقية تهاني وتضامن من رئيس الجمهورية الجزائري إلى رئيس جمهورية مالي[2] "ألفا عمر كوناري".

لكن عدم احترام الطرفين للإتفاقيات المبرمة أدى لعودة الصراع من جديد، وفي كل مرة تتدخل الجزائر لحل الأمر.

إتفاق السلام:

نتيجة عودة التوتر من جديد سنة 2006 ،استدعت الحكومة المالية بطلب رسمي الجزائر لإحياء الوساطة القديمة، نظرا للدور الذي لعبته الجزائر من قبل كوسيط مقبول لدى أطراف النزاع، وإحياء مفاوضات السلام بين سكان شمال مالي ومالي.

ففي جويلية 2006 عادت الجهود الدبلوماسية بإشراف رئيس الجمهورية الجزائرية "عبد العزيز بوتفليقة"، وسفير الجزائر في "باماكو" "عبد الكريم غريب"، انتهت بتوقيع إتفاقية هدنة في 04 جويلية 2006.إلا أن الوضع بدأ يتأزم لعدم وفاء الحكومة المالية بإلتزامها ومماطلتها في تطبيقها لإتفاق 2006 بما نص عليه[3].

تم إلحاق هذا الأخير ببروتوكول إضافي يضم ثلاث وثائق في 20 فيفري 2007، تخص الأولى الإجراءات التطبيقية العالقة في إتفاق جويلية، والثانية عبارة عن جدول زمني يحدد آجال تسليم 3000 من عناصر التحالف سلاحهم ، في حين تضبط الوثيقة الثالثة شروط منتدى المانحين لتنمية شمال مالي بمجتمعاتها الثلاث(كيدال، غاو وتومبوكتو) وطريقة تنظيم هذا المنتدى والذي عقد يومي 23 و24 مارس 2008.

---

[1]-Pierre Robert Badule, « Le Territoire d'état entre Imposition et Subversion : Exemples Saharo-Sahéliens, et Cultures et conflits, »(21.22, Printemps- été 1996), pp.45-51.

[2]- بوبيبة، ***مرجع سابق***.10.

[3]-عبد الله اسحاق،"سكان شمال مالي ظلمته السياسة ولم تنصفه الجغرافيا"، ***البيان***(2007/11/11).في:.http://www.albayan.com/homed806964

إلا أن النزاع عاد مجددا ، والسبب هذه المرة الإتهامات المتبادلة بعدم تطبيق بنود الإتفاق. وعلى هذا الأساس قامت الجزائر بالجلوس إلى طاولة المفاوضات من جديد وعلى مدار أربعة أيام (24 الى 27 جويلية 2008) ،تم التوقيع على إتفاق لوقف إطلاق النار ومراقبته إلى جانب التشديد على ضرورة السعي لإطلاق مساجين كل طرف لدى الطرف الآخر بالإضافة إلى قضايا أخرى[1].

وقد استطاعت الجزائر لعب الدور ففي كل مرة تتدخل الجزائر محاولة تقريب وجهات النظر بين الأطراف المتنازعة ، وخلق جو من الثقة فيما بينها، وفي هذا الإطار صرح الرئيس المالي "أمادو توماني توري": "أن الجزائر واكبت كل المبادرات الهادفة إلى حل المشاكل الأمنية في شمال مالي، والجزائر هي من رعت واحتضنت وشهدت ما يسمى بـ "إتفاق الجزائر"، وهي الآن مستمرة في تأدية هذا الدور ونحن نشكر الرئيس الجزائري ونشجعه على الإستمرار في هذا المسعى الذي يصبو لتحقيق سلام شامل في هذه المنطقة التي تؤثر على عدم الإستقرار فيها حتما على كل واحد من بلدينا"[2].

وغداة إنفجار الأزمة من جديد إثر استئناف تحالف الجماعات المسلحة النزاع ضد الحكومة المالية في 17 جانفي 2012، حيث شهدت دولة مالي بعد ذلك إنقلابا عسكريا أطاح بالرئيس "أمادو توماني توري"، في 21 مارس 2012 وإعلان الجماعات قيام دولة في الشمال المالي يوم 06 أفريل 2012.

وظلت الجزائر ترعى بشكل حصري جميع إتفاقيات السلام السابقة الموقعة بين الطرفين، محاولة في كل مرة من جديد، دعت الطرفين لوقف إطلاق النار والجلوس إلى طاولة المفاوضات لإيجاد حل سلمي للأزمة، وهذا ما استجابت له حكومة "باماكو" سريعا وأرسلت بالفعل وفدا برئاسة وزير الخارجية المالي "سومايلو بوباي مايغ" الذي حل بالجزائر العاصمة في 02 فيفري 2012 للقاء ممثلين عن حركات التمرد الأزوادية، ومنهم ممثلين عن تحالف 23 ماي والحركة الوطنية لتحرير الأزواد[3].

وفي هذا الشأن أشار الوزير المنتدب للشؤون الأفريقية والمغاربية الجزائري "عبد القادر مساهل" ، في إجتماع على مستوى الوزراء لمجلس السلم والأمن التابع للإتحاد الأفريقي في 20 مارس 2012 في "باماكو"، "أن المسعى الرامي إلى جمع الحكومة المالية وممثلي حركة سكان شمال مالي حول طاولة واحدة، نابع من الإرادة في إيجاد حل

[1]- بويبية، ***مرجع سابق***، ص.12.
[2]***المكان نفسه***.
[3]-الحاج ، ***مرجع سابق***.

تفاوضي للنزاع يحمي الوحدة الترابية لمالي من أجل توفير الشروط لإجراء إنتخابات تشريعية ورئاسية في مالي في كنف الإستقرار والأمن[1].

كما أكد رئيس الوزراء الجزائري "أحمد أويحي" الذي سبق له أن لعب دور الوسيط في أزمة سكان شمال مالي :"أن الجزائر تدعم الحل عبر الحوار، ولن تقبل أبدا بالمساس بوحدة وسلامة أراضي مالي".

ومن جهة أخرى نجد إشادة وإعتراف فرنسا بالدور الجزائري في نزاع "سكان شمال مالي" بمثابة دليل على مكانة الجزائر في المنطقة ، حيث أكد الرئيس السابق "نيكولا ساركوزي" : "أن هناك مشكل في هذه المنطقة ويجب علينا أن نضع الثقة في العمل مع الجزائر، التي تعد القوة الإقليمية في المنطقة، والتي تمتلك مفاتيح جميع معطيات المشكل"[2].

وكذلك تصريحات رئيس مفوضية الإتحاد الأفريقي "جون بينغ" الذي اعتبر : "أن الإتحاد الأفريقي لا يمكنه معالجة المشاكل التي تواجهها بلدان الساحل، خاصة مالي، دون اللجوء إلى قرار الجزائر، وأضاف لا يمكننا معالجة هذه القضايا ويقصد الوضع الصعب في مالي دون الرجوع إلى مركز القرار الجزائر"[3].

ولغاية اليوم ما تزال الجهود الدبلوماسية للجزائر تسعى للتسوية في النزاع المالي.

ثانيا: دور الجزائر في تفعيل مشاريع التنمية:

يشكل بعد التنمية الوجه الآخر لسياسة الجزائر الخارجية في منطقة الساحل الأفريقي بصفة عامة، وفي مالي خاصة، وهذا نتيجة إدراك صناع القرار لأهمية هذا البعد، وأخذت الجزائر على عاتقها مسؤولية ومهمة مساعدة دول الساحل إقتصاديا من خلال دعمها لكل مشاريع التنمية .

إن تحقيق التنمية أمر مهم في القارة الأفريقية، فالهدف المسطر على المدى المتوسط والبعيد هو الوصول لبناء قوات أفريقية للتدخل في بؤر التوتر والنزاعات المسلحة ومواجهة مختلف الجرائم العابرة للدول، وتحقيق هذا الهدف يأتي من خلال وضع أجهزة للإنذار المبكر في هذه المناطق، حيث تأخذ في الإعتبار معالجة المشاكل السياسية والإقتصادية والإجتماعية بمحاربة مظاهر الفساد وتشجيع المبادرات الداعمة

---

[1]- عاطف قدادرة،***مجلس الأمن الأفريقي يدعو لوساطة بين باماكو والأزواد***، 2012/03/22. في : http://www.elkhabar.com/ar/index.php?news=284270.

[2]-سمير علام،"***ساركوزي: الجزائر قوة إقليمية ولديها مفاتيح جميع معطيات المشكل***،" في: http://www.tsa-algerie.com/ar/diplomacy/article6213.html.

[3]-***المكان نفسه***.

للحكم الديمقراطي وحرية التعبير، وكذا ضمان التوزيع العادل للموارد الأولية كي يجنب الردود السلبية كالحروب والتمرد وانتشار الإرهاب ومختلف أنماط الجريمة المنظمة في عموم أفريقيا[1].

وانطلاقا من تلازم الأبعاد التنموية والأمنية فإنه من المهم بذل المزيد من الجهود المشتركة للقضاء على بؤر التوتر في أفريقيا والمساعدة على فض النزاعات التي ما فتئت تستنزف طاقات عديد الدول الأفريقية ، وتبدد ثرواتها وإمكانياتها حتى تلتفت شعوبها إلى البناء وتحقيق التنمية الشاملة والنهوض بأوضاعها.

1-دور الجزائر في تفعيل مبادرة النيباد:

إن إنخفاض معدل التنمية ومشكل الديون أصبحت تثقل ميزانيات معظم الدول الأفريقية، مما جعل إقتصادياتها تدور في حلقة مفرغة، وهذا ما أدى بالجزائر إلى إعداد خطة تنموية في أفريقيا لمواجهة كل المعطيات الجديدة وعلى رأسها العولمة.

وفي هذا الإتجاه جاءت مبادرة رئيس جنوب أفريقيا "تابو مبيكي" بمساعدة رئيس الجمهورية الجزائرية "عبد العزيز بوتفليقة" ، والرئيس النيجيري "أوبا سانجو" لإعداد خطة تنموية في القارة عرفت بإسم "الألفية الجديدة لإنعاش أفريقيا MAP"، وتركزت على مبدأ المشاركة حيث تم تحديد القطاعات التي يجب أن تعمل فيها الحكومات والتي يجب أن تكون لها الأولوية على جذب الإستثمارات الأجنبية، وتوجيه القطاع الخاص إليها وهي قطاع التكنولوجيا الجديدة والمعلومات والإتصالات وتعزيز الأمن[2].

كما طرح الرئيس السنغالي "عبد الله واد" مبادرة أخرى أطلق عليها إسم "مخطط أوميغا – OMEGA PLAN، وقد ركزت على أهم الميادين التي يجب توفرها من أجل إحداث تنمية شاملة ومستدامة من شأنها تسهيل عملية الإندماج في كل الأنشطة العالمية وخاصة التجارية منها، والتمكن من تحمل أعباء المنافسة الإنتاجية والإندماج في التجارة العالمية[3].

وبما أنه لا يوجد إختلاف جوهري بين المبادرتين، فقد تقرر في قمة **"لوزاكا"** الجمع بينهما في مبادرة واحدة تعبر عن موقف أفريقي موحد بهدف عرضها على شركاء أفريقيا الدوليين، وأصبحت الصيغة النهائية لهذه المبادرة تعرف بـ **"مبادرة الشراكة**

---

[1]- فرجاني***مرجع سابق***، ص.142.

[2]-علي عمرو، "المبادرة الجديدة للتنمية الأفريقية،" ***مجلة السياسة الدولية***، ع.149، 2002، ص.240.

[3]-***المكان نفسه***.

الجدية من أجل تنمية أفريقيا NEPAD" *، وتهدف هذه المبادرة إلى تقليص الفارق الذي يفصل أفريقيا عن الدول المتقدمة والعمل على إيجاد سبل لدمج أفريقيا في الإقتصاد العالمي، وهي بمثابة عقد أحد أطرافه أفريقيا التي تتعهد بتكريس مبادئ الحكم الرائد مقابل زيادة المساعدات وحجم الإستثمارات من طرف الدول المتقدمة[1].

وعلى العموم تهدف مبادرة النيباد إلى تحقيق خمسة أهداف رئيسية:

1-تشجيع التجارة والإستثمار ، والنمو الإقتصادي وذلك من خلال:

-زيادة تعبئة الموارد المحلية لتحقيق مستويات نمو أعلى وتخفيف حدة الفقر، عن طريق إنشاء أنظمة صارمة لتحصيل الضرائب وتفعيل رقابة مشددة في المصارف الحكومية.

-تشجيع الإستثمار من أجل زيادة معدل نمو الناتج المحلي الخام وتقليص العجز في الناتج المحلي، عن طريق تحسين أنظمة الإئتمان وعصرنة الأنظمة المالية.

-مضاعفة الإنتاج الزراعي بتنويعه وتحسينه لتخفيف حدة الفقر، ومضاعفة الأمن الغذائي.

-إنعاش الإندماج الإقتصادي الجهوي في القطاعات الحيوية المؤثرة في الإنتاج الجهوي[2].

2-زيادة المساعدات الإنمائية الخارجية على المدى المتوسط، وكذا إصلاح نظام تسليم المساعدات من أجل ضمان إستخدام تدفقاتها بصورة أكثر فعالية من قبل الدول الأفريقية المستفيدة، وتشكيل مجموعة لدراسة وإعداد وثيقة بشأن إستراتيجيتها لتخفيف حدة الفقر بالتعاون مع صندوق النقد والبنك الدوليين.

3-تخفيف عبء الديون التي تشكل نسبة كبيرة من العجز في الموارد، بحيث يرتبط تخفيف الديون أساسا بتخفيف حدة الفقر.

4-مضاعفة المعارف وتحسين وترقية نشر النظام الرقمي بواسطة إعداد وتنفيذ المخططات الخاصة بالتعليم الوطني المطابقة لأهداف "داكار" فيما يخص التربية للجميع، كما تقوم على تقوية النظام الجامعي في أفريقيا، وإنشاء جامعات متخصصة ومعاهد للتكنولوجيا بتأطير من الهيئات التدريسية الأفريقية المتاحة، وكذا تدعيم التعليم ببناء مدارس إبتدائية في جميع القرى إضافة إلى المدارس الثانوية، وضمان المساواة في التعليم بين الرجل والمرأة.

---

*NEPAD :New African Partnership for Development.

[1]-علاء جمعة، "قمة النيباد : مبادرة بعد ثلاث سنوات،" ***مجلة السياسة الدولية***، ع.159، 2005. ص.220.

[2]-Salah Mouhoubi, ***Le NEPAD une Chance pour l'Afrique***,(Algerie :Office des Publication Universitaires, 2005), p p.147-149.

5-تحسين الخدمات الصحية لتخفيض مستوى الوفيات لدى الطفولة ، وما بعد الطفولة إلى الثلثين من 1990 إلى 2015 ، وكذا خفض مستوى الوفيات عند الولادة إلى الثلاثة أرباع من 1990 إلى 2015.

2- المساعدات المالية الجزائرية الموجهة لدول الساحل:

بالإضافة إلى مبادرة الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا(النيباد)، فقد قامت بجملة من المساعدات لدول منطقة الساحل الأفريقي عموما ، وتمويل العديد من المشاريع التنموية في شمال مالي على وجه الخصوص.

- في إطارمبدأ التضامن ، لم تتوان الجزائر بمساعدة "سكان شمال مالي اللاجئين" بتوفير الشروط اللازمة ، حتى تضمن لهم العودة إلى بلدانهم بأمان وسلام، كما قامت على حساب نفقاتها الخاصة ببناء مراكز عبور في كل من(جانت، عين قزام، تين زواتين وتيميمون)، مع توفير المرافق العامة فيها. وهي مراكز أنشأت من أجل الفصل بين سكان شمال مالي اللاجئين والمهاجرين غير الشرعيين.

كما أنشأت الجزائر الطريق العابر للصحراء الذي يشكل همزة وصل بين الجزائر وجيرانها في الجنوب، قدرت تكلفته بـ 64 مليار دينار جزائري سيسمح بإستكمال المحور الإستراتيجي لتنمية الجنوب وتطويره[1].

-كذلك من الجهود التي تبذلها الحكومة الجزائرية لدعم التعاون بين دول منطقة الساحل، منحها مساعدة مالية بقيمة عشرة ملايين دولار لدفع التنمية في شمال مالي، لاسيما في مجالات التزويد بالمياه ، الصحة والتكوين، فضلا عن مشاريع الهياكل القاعدية التي تشرف الجزائر على إنجازها لدعم التنمية في دول الجوار.

وحسب تصريح وزير الخارجية المالي "سومايلو مايغا"، فإن الجزائر قررت منح مساعدات مالية بقيمة عشرة مليون دولار لضمان تنمية حقيقية في المناطق الواقعة في شمال مالي، وسيتم إستعمال هذا المبلغ في تمويل مشاريع مرتبطة بقطاع الصحة، الماء والتكوين[2].

وبدعم جزائري سعت مالي لتنمية مناطق الشمال لمواجهة التنظيمات الإرهابية، حيث تستفيد ولايات (تومبوكتو- كيدال -غاو) - وهذه الولايات تحتضن أكبر جالية من سكان شمال مالي والعرب- من البرنامج الخاص الموسع للسلام والأمن والتنمية، وقد

---

[1]- بويبية،***مرجع سابق***، ص ص.15، 16.

[2]-عزيز طواهر،"تحديد مخطط هجوم إستعجالي وسريع ضد أي تحرك إرهابي محتمل،" ***جريدة صوت الأحرار***،29 أفريل 2011، ص.03.

أعطى الرئيس "أمادو نوماني توري" إشارة إنطلاق هذا المشروع يوم 09 أوت 2011، وكان من المقرر أن يستمر حتى جوان 2012 بغلاف مالي قدره 32 مليار فرنك أفريقي ما يعادل 50 مليون أورو، بدعم من الإتحاد الأوربي والبنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية، الجزائر والولايات المتحدة الأمريكية.

كما باشرت تعزيزات أمنية وعسكرية لوضع حد لعلاقات التقارب بين القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي و شمال مالي[1].

وتمام تزايد الخطر الإرهابي في المنطقة وتأثير ذلك على جهود التنمية، شدد وزير الخارجية "مراد مدلسي" على ضرورة تحيين تقييم الحكومات للتهديد الإرهابي "الذي يعرف تطورات خطيرة ويتخذ بعدا جديدا بعدما باتت له العديد من الإرتباطات القوية مع الجريمة المنظمة والتجارة غير الشرعية بالأسلحة والمخدرات".

إذ لا يمكن تحليل التعاون الإقتصادي والتجاري مع دول الساحل دون الإشارة إلى التعاون في الجانب الأمني بإعتبار ترابط المصالح الأمنية بين الطرفين، وضرورة توفر الإستقرار والأمان لتنفيذ المشاريع التنموية المشتركة وتركيز الإستثمارات وتنشيط دورة تنقل رؤوس الأموالوالأشخاص والبضائع بين الدول المعنية.

وقد سبق التطرق لدور الجزائر في مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة في (الفصل الثاني).

المطلب الثاني: التدخل العسكري الفرنسي في مالي:

بمجرد صدور قرار مجلس الأمن(الرقم 2071/2012) بالموافقة على التدخل الدولي، باشرت فرنسا فعليا عملية عسكرية في مالي لمواجهة الجماعات المسلحة التي سيطرت على الشمال.

إذ أن التطورات الأخيرة دفعت بالرئيس المؤقت "ديونكوندا تراوري" الى مطالبة فرنسا بمساعدة الجيش المالي، ومن ناحية أخرى بدأت الإيكواس في اتخاذ تدابير التدخل العسكري لمساعدة الجيش المالي، إلا أنه تبين أن هذه التدابير ستستغرق عدة أسابيع، وربما شهور لأسباب لوجستية، ونظرا لأن فرنسا كانت منذ البداية ترى ضرورة الحسم العسكري للصراع في الشمال ، فإنها لم تتردد في ارسال قواتها الى مالي، في 11يناير 2013.

[1]-جمال عمر، ***"مالي تسعى لتنمية الشمال لمواجهة القاعدة،"*** على الموقع: http://magharebia.com.

باشرت فرنسا فعليا عملية عسكرية في مالي، وقادت القوات الفرنسية العمليات العسكرية في شمال مالي، ونظرا للموافقة الموجودة من خلال قرار مجلس الأمن 2085 لنشر قوة AFISMA بمالي،حيث نشرت بعض قواتها ضمن ما أطلقت عليه إسم "عملية سيرفال أو القط المتوحش" في 11 جانفي 2013، لوقف تقدم الإسلاميين الذين أظهروا عزمهم على غزو باماكو، وهكذا شنت الطائرات الفرنسية ميراج ورافال المقاتلة ضربات جوية طالت حزاما واسعا من معاقل الإسلاميين، يمتد من غاو ويمر بكيدال في شمال شرق البلاد، بالقرب من الحدود مع الجزائر، ويصل بلدة ليري في الغرب بالقرب من الحدود مع موريتانيا[1].

وقد مكنت ضربات فرنسا الجوية وهجماتها البرية على معاقل المتمردين من إستعادة كونا ودونتزا، وغاو وتومبوكتو وكيدال، كما عجلت التقدم لإستعادة المزيد من الأراضي من سلطة الإسلاميين، كما استهدفت الطائرات الحربية الفرنسية التي انطلقت من فرنسا وتشاد، مناطق في العمق المالي وغطت مسافة هذه العمليات الميدانية ما يقرب من 2000 كلم من الشرق إلى الغرب، وتخطط فرنسا لزيادة عدد قواتها البرية لتصل إلى حوالي 3700، حيث تواجه مقاتلين إسلاميين متمرسين على العمليات القتالية ومسلحين تسليحا جيدا[2].

وفي توصيف للعمليات العسكرية في مالي يقول الرئيس الفرنسي "هولاند" أنها: "جهد إنساني يهدف إلى دحر العناصر الارهابية المعروفة بوحشيتها وتحجرها، ومن أجل أمن الشعب المالي، والوافدين إلى مالي من فرنسا، والبالغ عددهم ستة آلاف فرنسي"[3].

وإزاء ضآلة إحتمال تحقيق التدخّل العسكري الأفريقي بالوكالة عن فرنسا أهدافه، خاصّةً مع إحكام المجموعات الإسلاميّة سيطرتها على شمال مالي وتحضيرها للتوجّه إلى الجنوب واستهداف العاصمة، تحوّل الموقف الفرنسيّ من اللاعب الرئيس بإستثمار أداوت غير مباشرة متاحة له إلى اللاعب المباشر وبإستخدام أداته العسكرية.

جاء التدخّل العسكري المباشر لفرنسا في أعقاب إعلان حالة الطوارئ في مالي وبناءً على طلبٍ رسمي من الحكومة الماليّة؛ الأمر الذي ساهم في أن تبرّر فرنسا تدخّلها بأنه يقع ضمن إطار مساندة دولة صديقة وليس إنتقاصًا من سيادتها، وبهدف طرد المجموعات الإسلامية المتطرّفة، أي أنّ حرب فرنسا أصبحت تقع ضمن "الحرب على

---

[1]-فريدوم،***مرجع سابق***.

[2]***نفس المكان***.

[3]- عصام عبد الشافي، "التداعيات الإقتصادية على القضية المالية،" ***مجلة قراءات أفريقية*** (ع.16، أبريل 2013)، ص.59.

الإرهاب" التي أصبحت تعبيرًا هلاميًّا وغير محدّد لكنّه مبرّر ومقبول على الصعيد الدولي في ظلّ إستهداف حركات في بلدان عدّة، وبغضّ النظر عمّا تعنيه من إختراق لسيادة تلك البلدان، بل من دون أن تثير أسئلة أو أزمات في منظومة العلاقات الدولية[1].

وتفيد تقارير عن التدخل الفرنسي في مالي أنه يقوم على ثلاثة محاور[2]:

أولا:الضربات الجوية التي تستهدف قوافل سيارات الدفع الرباعي المسلحة ومراكز تجمعها خصوصا على الخط الفاصل بين شمال مالي والجنوب.

ثانيها: تعزيز وحدات القوات الفرنسية الخاصة التي نقلت إلى المعارك في مالي من قواعد تمركزها في "بوركينافاسو" المجاورة، والتي شاركت في إستعادة بلدة "كونا" الإستراتيجية التي كانت تحت سيطرة الإسلاميين.

ثالثها: تعزيز القوة الفرنسية المرابطة في العاصمة "باماكو" بعناصر إضافية من الوحدات الفرنسية المرابطة في الدول الإفريقية المجاورة، خصوصا ساحل العاج وتشاد، بغرض توفير الحماية للمواطنين الفرنسيين والأوروبيين والمصالح الفرنسية.

1- أطماع ودوافع التدخل العسكري الفرنسي في مالي:

تغطي منطقة الساحل شمال مالي وجنوب الجزائر وشمال النيجر وشرق موريتانيا وجنوب ليبيا، عبر مساحة تتجاوز أربعة ملايين كيلومتر مربع، وتعد من أفقر مناطق العالم إقتصاديا، فلا زراعة بمفهومها المتعارف عليه، أو صناعة، أو نشاط إقتصادي يجعل الأضواء تسلط على تلك المنطقة من العالم، إلا أنه بالرغم من الفقر المدقع للسكان في تلك المنطقة يطلق عليها "أرض الفقراء الأغنياء" فتلك المنطقة غنية بثرواتها الطبيعية، حيث تحتوي على أعلى معدل إحتياطي لليورانيوم والذهب والنحاس والحديد، كما أن هناك احتياطيا عظيما من البترول الخام بمواصفات قلما تتوفر لدى دول أخرى، هذا بجانب إحتياطاتها من الغاز الطبيعي[3].

فالهدف من العدوان ليس إخراج مالي من أوضاعها كالفقر والتخلف،رغم أن هذا البلد بحاجة ماسة للمساعدة بإعتباره أكثر البلدان فقرا، ويحتل المرتبة 178 على 182 حسب مؤشر التنمية البشرية، كما يبلغ معدل نسبة الفقر 47,4% وتسجل نسبة الأمية أكثر من 50 % وهو بلد زراعي متخلف ، حيث تدعي الحكومة الفرنسية محاربة الإرهاب في

---

[1]-بشارة، ***مرجع سابق***.

[2]-إيمان محمد عبد الحليم، ***"عوائق التدخل الفرنسي في مالي،"*** على الموقع: http://www.siyassa.com.

[3]-عصام عبد الشافي، ***مرجع سابق***، ص.58.

مالي ، لكن في الواقع تشجعه وتدعمه في سوريا لزرع الفوضى الخلاقة وتحويل وجهة الصراع من صراع من أجل التحرر إلى صراع من أجل فرض الشريعة الإسلامية، فالتدخل العسكري إذن جاء تحت غطاء محاربة الإرهاب لتأمين مصالح الإستعمار الفرنسي في المنطقة وتنصيب عملاء جدد تجنبا لإندلاع الإنفجارات الشعبية التي تهدد مصالحها وعملائها [1].

كما يعتبر التدخل الفرنسي في مالي بمثابة حرب استعمارية جديدة لا يهمها مصير الشعب المالي، ولا تبالي بحق سكان شمال مالي في تقرير مصيرها، بل تستعملهم فقط لشق الصفوف والحصول على معلومات حول الرهائن الفرنسية.

وبالنسبة لفرنسا تكمن مطامعها في اليورانيوم تحديدا، حيث تستخدم الطاقة النووية لإنتاج 70% من إجمالي إحتياطاتها من الطاقة، وتستمد 40% من إحتياطاتها من اليورانيوم من النيجر من خلال شركة "أريفا".

وعليه فالتدخل العسكري الفرنسي في مالي ليس مجرد ضربة ضد الإرهاب فقط، ففرنسا أيضا تسعى إلى الحصول على موقع لها في الفرص المستقبلية، حيث ذكر موقع وزارة الشؤون الخارجية الفرنسية إن: "صادرات مالي إلى فرنسا(المركزة في الذهب والقطن والماشية) لا تتعدى معدل عشرة ملايين يورو في السنة على مدى السنوات الخمس الماضية، ولقد تراجعت في (عام 2010 الى 5,8 ملايين يورو) وفرنسا اليوم لم تعد المستثمر الأجنبي رقم واحد في مالي، نتيجة للإستثمارات الأكبر في جنوب أفريقيا(في مجال البنوك وشركات الإتصالات) وليبيا(في مجال الفنادق والمشاريع الزراعية)، ويبدو أن هناك فرصة كبيرة لفرنسا في أن تتقدم أهميتها في تلك اللائحة[2].

ولا يمكن تناول الدور الفرنسي في مالي بمعزل عن كونها الدولة الاستعمارية التي استعمرت مالي لعقود طويلة من الزمن، ومازالت تتعامل معها من منطلق أنها بمثابة الفناء الخلفي لها حتى الآن، واللغة الرسمية في مالي هي الفرنسية، وهي وسيلة توحيد لمواطني مالي الذين يتحدثون أكثر من أربعين لغة مختلفة بعشرات اللهجات[3].

فالوجود الفرنسي في المنطقة يشكل إرث الماضي الإستعماري، إضافة إلى المصالح الإقتصادية الكبيرة في غرب أفريقيا، ومن أهم تلك المصالح الإقتصادية

---

[1]- ***المكان نفسه***.

[2]- راشيل مارسدن: " أهداف إقتصادية وراء التدخل الفرنسي في مالي،" صحيفة البيان، ع.2013/01/23.
http:// www.albayan.ae/one-world/directions-1.1809007-23-01-bearing/2013.

[3]-عصام عبد الشافي، ***مرجع سابق***، ص.59.

إستخراج اليورانيوم من النيجر ، والذي تديره شركة "أريفا الفرنسية"(سبق الإشارة إليه في الفصل الثاني في خصائص منطقة الساحل الأفريقي) والذي يزود به أكثر من ثلث محطات الطاقة النووية لشركة "أودي إف" للكهرباء في فرنسا، حيث حصلت شركة "أريفا" على إمتياز إستقلالها منذ عقود[1].

بالإضافة لذلك فمالي هي المستورد رقم سبعة وثمانين من فرنسا، والمصدر رقم 165 لفرنسا، ومعظم صادراتها من الذهب والقطن، وتبلغ عشرة ملايين يورو سنويا، وهو ما يعادل 0,002% من الواردات الفرنسية، وتسيطر المؤسسات والشركات الفرنسية في مالي على 65% من قطاع الخدمات، و20% في التجارة، و15% في قطاع الصناعة[2].

هذا إلى جانب الموقع الجغرافي لمالي المحاذي للنيجر المهمة بالنسبة لفرنسا على المستوى الإقتصادي، فأهم مستغلي اليورانيوم في النيجر هما الصين وفرنسا.

وتمثل النيجر رهانا إستراتيجيا إذا تفاقمت الأوضاع بما قد يمس النيجر، وبجانب شركة "أريفا" هناك العديد من الشركات الفرنسية(مثل شركة توتال) التي تعمل في مالي ودول الجوار الجغرافي لها، وبخاصة الجزائر التي تعد الشريك الأول لفرنسا في افريقيا.

وفي 17 يناير 2013، صرح الرئيس الفرنسي "فرنسوا هولاند" التي أكد فيها أن: "فرنسا ليس لديها مصلحة في مالي"، وأنها "لا تدافع عن أية مصالح إقتصادية او سياسية"[3].

في حين لخص نائب في البرلمان البلجيكي تدخل فرنسا في مالي في الأطماع الإقتصادية بقوله: "الهدف من الحرب على مالي هو السيطرة على اليورانيوم...نحن لسنا مغفلين"، فتدخل فرنسا في مالي جاء بهدف الحفاظ على المصالح الإقتصادية الكبيرة لها في غرب أفريقيا"[4].

كما تعكس التدخّلات العسكرية الفرنسيّة المباشرة في أفريقيا وتدخّلها الأخير في مالي – بغضّ النظر عن تبريرات فرنسا وحججها – إعتماد فرنسا على ثلاث إستراتيجيات متداخلة ومركّبة في إطار حفاظها على نفوذها في أفريقيا وتنافسها مع دولٍ كبرى أخرى، أولاها العلاقات التاريخية البنيوية بين فرنسا وبعض الأنظمة والحركات

---

[1] ***المكان نفسه***.

[2] - "حرب أزواد:أمريكا تلعب من وراء الستار، واليورانيوم كلمة السر في الحرب،" ***بوابة الوفد الإلكترونية***، الثلاثاء/22 يناير 2013.

[3] -عصام عبد الشافي، ***مرجع سابق***، ص.59.

[4] ***المرجع نفسه***، ص.60.

السياسية وبعض النخب الإقتصادية والثقافية في تلك البلدان، وثانيتها إستثمار العلاقات الإقتصادية القائمة أصلًا وتوسيعها وتعميقها، وثالثتها الإستراتيجية العسكرية والأمنية التي قد تتطوّر في حال الأزمات إلى تدخّلٍ عسكري مباشر[1].

2- المبررات العسكرية والقانونية للتدخل الفرنسي العسكري في مالي:

وجدت الحكومة الفرنسية نفسها في مواجهة أمام الرأي العام فسارعت إلى تقديم الأسباب والحجج لتبرير عملها ، فجاءت التبريرات أقل وضوحا وإقناعا، ويغلب عليها الطابع العسكري وهي حسب الأستاذ "تيودور كريستا كيس" و "كارين باليني" تتمثل في ثلاث حجج وهي كالتالي[2]:

الحجة الأولى:الدفاع الشرعي الجماعي بموجب (المادة 51) من الميثاق (التدخل من قبل الأمم المتحدة وترخيص لدول أخرى بذلك).

الحجة الثانية: موافقة الحكومة الشرعية المالية على التدخل العسكري.

الحجة الثالثة: الترخيص من قبل مجلس الأمن ، في القرار 2085، وما سبقه من قرارات.

وهذه الحجج مستخلصة من التصريحات المختلفة للمسؤولين الفرنسين لاسيما الرئيس "فرانسوا هولاند" ووزير خارجيته "لوران فابيوس"، فالرئيس الفرنسي أعلن في مؤتمر صحفي بيوم واحد بعد التدخل العسكري في مالي (19 جانفي 2013)، بأن فرنسا - وبطلب من الرئيس المالي وتماشيا مع ميثاق الأمم المتحدة- قد ألزمت نفسها بدعم الجيش المالي في مواجهة العدوان الإرهابي الذي يهدد غرب أفريقيا كلها، وأضاف (مهمتنا) تتكون من تحضير نشر قوة التدخل الأفريقية لمساعدة مالي على إعادة الوحدة الإقليمية تطابقا مع قرارات مجلس الأمن، أما وزير الخارجية فأعلن من جانبه أن المبررات القانونية للتد خل تتمثل في [3]:

أولا:دعوة وطلب الحكومة المالية الشرعية ، وهنا نكون أمام حالة الدفاع الشرعي.

ثانيا:كل قرارات الأمم المتحدة التي لا تسمح فقط بالتدخل بل تطلب من هذه الدول فعل ذلك لدعم القتال ضد الإرهابين بخصوص هذا الأمر .

---

[1]-بشارة، ***مرجع سابق***.

[2]-غضبان، **مرجع سابق**، ص.69.

[3]-Theodore Christakis and Karine Bannelier, « French Military Intervention in Mali : it's Legal but Why ?(Parts and2). http://www.ejiltalk.org/French-Military-Internvention-in-mali-its-legal.

وفي تصريح آخر فإن "فابيوس" ألح على أن فرنسا تدخلت ضمن سياق القرار 2085 والمادة 51 من الميثاق.

3-شرعية التدخل العسكري الفرنسي في مالي:

من خلال الحجج المقدمة من طرف فرنسا، هل تعبر هذه الحجج والمبررات عن شرعية التدخل العسكري الفرنسي في مالي:

أولا: الدفاع الشرعي الجماعي (المادة 51 من الميثاق):

تنص المادة 51 من الميثاق على ما يلي: " ليس في هذا الميثاق ما يضعف أو ينتقص الحق الطبيعي للدول، فرادى أو جماعات في الدفاع عن أنفسهم إذا اعتدت قوة مسلحة على أحد أعضاء الأمم المتحدة، وذلك إلى ان يتخذ مجلس الأمن التدابير اللازمة لحفظ السلم والأمن الدولي. والتدابير التي اتخذها الاعضاء استعمالا لحق الدفاع النفس تبلغ إلى مجلس الأمن فورا، ولا تؤثر تلك التدابير بأي حال فيما المجلس- بمقتضى سلطته ومسؤوليته المستمرة من أحكام هذا الميثاق- من الحق في أن يتخذ في أي وقت ما يرى ضرورة لإتخاذه من الأعمال لحفظ السلم والأمن الدوليين أو إعادته إلى نصابه"[1].

من خلال هذا النص نطرح عدة تساؤلات أهمها: هل مالي تعرضت إلى إعتداء خارجي من قوة مسلحة لتلجا لتطبيق هذا النص؟ هل الجماعات المسلحة كانت تهدف إلى اقامة دولة إرهابية من شأنها تهديد أوروبا وفرنسا بالتحديد ، حتى يكون لهذه الأخيرة مبرر التدخل العسكري ونكون أمام حالة الدفاع الشرعي؟

وعليه فإن الإشارة الى (المادة 51) من الميثاق لتبرير عملية "الهر الوحش" مشكوك فيه لثلاثة أسباب[2]:

1-لا يوجد هناك هجوم مسلح من طرف دولة أخرى على مالي أو فرنسا، إذ يشترط القانون الدولي لتطبيق وممارسة حق الدفاع الشرعي أن يكون هناك عدوان خارجي على الدولة.

2-لا توجد حالة من العدوان غير المباشر كذلك لأن الجماعات المسلحة ليست بالقوة المسلحة الخارجية التي قصدها الميثاق في (المادة 51) منه، ضف لذلك فالعدوان غير المباشر كان محل نقاش على أساس أن الهجوم المسلح المقترف من قبل جماعات خاصة يمكن أن يعزى (Attribuated) إلى دولة تكون متورطة في مساعدة هذه الجماعات

[1]-لمعلومات أكثر يمكن الرجوع إلى الفصل السابع من ميثاق (المادة51).
[2]-غضبان، ***مرجع سابق***، ص ص.70، 71.

المسلحة. فهل الجماعات المسلحة في مالي مدعمة من أية دولة؟ الجواب طبعا لا ، بل كل الدول المجاورة لمالي كانت حذرة منها أو كانت معادية ورافضة لها، وعليه تسقط أيضا هذه الحجة.

3-الدفاع الشرعي هو ضد جماعات خاصة "حصريا" وإرهابين معزولين(Lonely) أو وحيدين [1].

يؤدي ذلك لتطبيق نظرية العدوان الخارجي على مالي حتى و إن كانت معظم الجماعات من الداخل، وهذا أمر خطير، قد يعطي تصور قيام حكومة تعيش حالة الحرب الأهلية، كما في مالي وتستعين بقوى أجنبية لقتل شعبها، وهكذا تسقط حجة الدفاع الشرعي ويكون الموقف الفرنسي ضعيف مما يجعلنا ننتقل للحجة الثانية.

ثانيا:موافقة الحكومة المالية الشرعية:

هذه الحجة ترى بأن الحكومة المالية، بإعتبارها صاحبة حق سيادي، تستطيع أن تطلب أي مساعدة خارجية بما فيها العسكرية ضد الخطر الإسلامي، وأن الحكومة الفرنسية لها الحق في أن تتدخل على أساس هذا الطلب.

غير أنه يجب التنبيه إلى أن النزاع في مالي هو أساسا نزاعا داخليا وأن الحكومة المقدمة لطلب التدخل هي حكومة غير شرعية، وعليه فإن التدخل الفرنسي العسكري الأحادي الجانب والغير مرخص به صراحة يعتبر غير قانوني. فبمفهوم المخالفة فإن القانون الدولي لا يبيح التدخل لدولة ثالثة إذا كانت الحكومة الطالبة للمساعدة غير شرعية"[2].

بالإضافة لهذا فإن تحديد ما إذا كان الأمر في مالي يشكل تهديد للسلم أو الإخلال به أو وجود عدوان يعود الى مجلس الأمن طبقا (للمادة 39) من الميثاق التي يبدأ بها الفصل السابع. وتهديد السلم أو الإخلال به مفهوم يمتد ليشتمل الشؤون الداخلية وليس فقط النزاع بين دولتين، فالحرب الأهلية وإنتهاك حقوق الإنسان وقيام نظام قمعي كلها تمس بالسلم والأمن الدولي مما يستوجب على مجلس الأمن التدخل.

وعليه رخص مجلس الأمن بالنشر السريع للقوة تحت القيادة الأفريقية(Afisma) أي بعثة المساعدة الدولية في مالي، لمدة سنة واحدة، فمجلس الأمن قام بتفويض البعثة الأفريقية وليس فرنسا، لكن هذه الأخيرة يمكن أن تساعد البعثة لا أن تتجاهلها وتنفرد بالعمل العسكري تحت ذريعة أنها تلقت طلب المساعدة من الحكومة المالية.

---

[1] ***المكان نفسه***.

[2] - ***المرجع نفسه***، ص. 72.

كما أن التدخل بناءا على طلب الحكومة المالية للحكومة الفرنسية يجب أن يخضع لمعايير هي[1]:

1-شرعية الحكومة الطالبة للتدخل.

2-حدود التدخل والإلتزام بقواعد القانون الدولي الإنساني وقواعد حقوق الإنسان.

3-أن المساعدة الفرنسية تكون في إطار الدفاع الشرعي عندما تكون الحكومة المالية تحت تهديد خارجي وليس نزاع داخلي.

وبهذا شكل التدخل العسكري الفرنسي إنتهاكا صارخا للمبدأين كما تخالف محتويات قرار مجلس الأمن، ويتخذ من مكافحة الإرهاب ذريعة لأن الوضع في مالي من خلال الوقائع يتجاوز مكافحة الإرهاب ليشمل حرب أهلية بمعنى الكلمة، وعليه فالتدخل الفرنسي لصالح طرف ضد طرف غير قانوني.

ثالثا: الترخيص من قبل مجلس الأمن والقرار 2085:

يعتبر هذا التبرير الأخير، ومفاده أن فرنسا تدعي بأن تدخلها قانوني وهو ما يتماشى مع قرار مجلس الأمن، وأن هذا الأخير قد رخص لها بالتدخل. غير أنه بالرجوع للقرار، نلاحظ أن فرنسا استغلت القرار أكثر من إحترام بنوده لا سيما البنود(9-11-14).

لذا فإن فرنسا توقعت أن القرار 2085 سيحتاج إلى فترة طويلة لتنفيذه ما دام تشكيل القوة الأفريقية ليس بمسألة هينة، وأن ذلك سيؤدي إلى سيطرة الجماعات المسلحة بل وتحسين لشؤون السكان الذين رحبوا بها وأن هذه الجماعات يمكن أن تصل إلى العاصمة باماكو..هذه الأسباب وغيرها كانت وراء تجاوز فرنسا للخطوات الإجرائية التدرجية وقفزها بسرعة إلى إستعمال القوة واضعة بذلك مجلس الأمن أمام الواقع[2].

المطلب الثالث: انعكاسات التدخل الفرنسي في مالي على الأمن الجزائري:

كان للتدخل العسكري بإستمرار آثار خطيرة لإستفزاز التوترات والحروب الأهلية والدفع لتقسيم الدولة الوطنية، وفتح المجال إلى مضاعفة الممارسات الإرهابية، ولقد أفرز التدخل الفرنسي العسكري في مالي بالتعاون مع جيوش من دول غرب أفريقيا وتشاد وضع خطير وضاعف من التوترات والإنقسامات في المنطقة، وفتح صراع جديد داخل

[1] -Christakis and Bannelier, ***op cit***.
[2] -***loc cit***.

شمال مالي، كما ضاعف من انتشار الجريمة المنظمة وأضعف أكثر حضور الحكومة المركزية المالية إداريا في شمال مالي والذي هو أصلا هش[1].

أثبت التدخل العسكري الفرنسي فشله في تحقيق الأهداف المعلنة من طرف الدول الغربية وكانت له دائما آثار سلبية خطيرة على الدول والشعوب المستهدفة بالتدخل العسكري فالتدخل العسكري الفرنسي في تشاد(2008) بحجة حماية اللاجئين من دارفور أو محاربة الإرهاب والقراصنة (PIRATAIRE) بالصومال وفشل محاولة فرنسا تحرير الفرنسي ميشال جرمانوMichel Germaneau بالنيجر (جويلية 2010) ومحاولة تحرير إثنين فرنسيين آخرين (2011) والذين تم إعدامهم كلهم من طرف الإرهابيين[2].

والتدخل العسكري الفرنسي في الساحل الأفريقي أفرز وضع أخطر وفي مقدمتها التصفية العرقية بشمال مالي التي تحدث يوميا من طرف قوات أفريقية مدعمة من طرف عناصر من الجيش المالي وجيوش دول غرب أفريقيا والتشاد تحت إشراف الجيش الفرنسي[3].

أما بالنسبة للجزائر فالتدخل الفرنسي العسكري في مالي ، كان له انعكاسات سلبية شكلت خطرا وتهديدا على أمن حدود الدول المجاورة وبالأخص الجزائر، والتي أخذ ت منحى خطير في ظل انتقال هجومات القوات الفرنسية والمالية على الجماعات الإرهابية إلى مناطق ومعسكرات التدريب على الحدود الجزائرية، وهو الأمر الذي يدفع بالجماعات الإرهابية المسلحة إلى الفرار متنكرين وسط اللاجئين الماليين نحو الجزائر[4].

وفي هذا الصدد يقول الأستاذ **"عظيمي مسعود"** ،" أن هروب الجماعات المسلحة إلى الحدود الجزائرية هو اضطراري ، تجنبا للقصف الجوي الفرنسي"، ويضيف قائلا: "أن هناك العديد من الدول الغربية التي تعمل على توريط الجزائر في الحرب التي تدور في مالي، في إطار إعادة تقسيمها لمنطقة الساحل والتي تعود بسلبيات على الجزائر"[5].

---

[1]-دبش، ***مرجع سابق***، ص.60.

[2]-***المرجع نفسه***، ص.61.

[3]-***المكان نفسه.***

[4]-علي ياحي، "الحرب الفرنسية في مالي تدفع الارهابيين الى عبورحدود الجزائر،"***جريدتي***، (2013/02/05) ، ع. 185، ص.03.على الموقع:.www.djaridati.com

[5]-عبد الرؤوف حرشاوي،"فرار الجماعات المسلحة للحدود الجزائرية متوقع بسبب فشلها في مواجهة القوات الفرنسية،"***جريدتي***، (2013/02/05)، ع.185، ص.03.على الموقع: .www.djaridati.com

كذلك من أبرز الإنعكاسات تمثلت في سيطرة مجموعة إسلامية مرتبطة بتنظيم "القاعدة" على منشأة للغاز في عين أميناس بولاية إليزي (جنوب شرقي البلاد) واحتجزت رهائن، ويمكن القول أن هذه العملية كانت معدة سلفاً.

ولقد كانت العملية العسكرية والحل الأمني للجيش الوطني الشعبي (16 جانفي 2013) آثار مثالية وتأييد للحل الأمني الحاسم وطنيا وإقليميا ودوليا حيث أظهرت الجزائر من خلال الجيش الشعبي الوطني الشعبي أن هناك خطا أحمر لا يمكن تجاوزه، أي المس بالسيادة الوطنية وضرب شرايين الإقتصاد الوطني. أكدت الجزائر مرة أخرى أنه عندما يتعلق الأمر بالأمن الوطني فإن الحل الأمني الحاسم والسريع هو الاختيار الوحيد[1].

نجاح عملية تيغنتورين لم تكن فقط ذات بعد أمني وفي مقدمتها حماية الأجانب أو ذات بعد لحماية شرايين الإقتصاد الوطني بل كذلك كانت للمحافظة على تموين أوربا بالغاز حيث أن قاعدة تيغنتورين لوحدها تمون الدول الأوربية بـ 10% من إحتياجاتها الإجمالية من الغاز، تأتي في المرتبة الثالثة بعد روسيا والنرويج.

وعليه أكدت الجزائر للعالم أن المنظور الإقليمي والمقاربة الإقليمية هي الإختيار الأمثل لتسوية الأزمة في الساحل الإفريقي. الدول الإقليمية لها إطلاع مباشر على المنطقة ومعنية بالدرجة الأولى بأمنها ووحدة أراضي دولها واستقرار شعوبها، فالتدخل العسكري يؤدي فقط للتصعيد وتعقيد الأزمة ويعطي فرص أخرى للمتطرفين والإرهابيين لكسب نفوذ أكثر بالترهيب أو الترغيب ، وهو حال مالي اليوم بعد التدخل العسكري الفرنسي.

أثبتت التجربة الجزائرية بعين أميناس بأن مقاربة محاربة الإرهاب هي الأمثل وأن احتواء الإرهاب بمختلف مشاربه ومصادره الإقليمية والدولية لا يمكن أن يتم دون الحسم الأمني السريع، الجيش الجزائري لم يكن في الحقيقة في مواجهة عناصر إرهابية فقط بل أكثر من ذلك كان في مواجهة من وراء العملية التي انطلق مخططها منذ الأزمة الليبية بتنسيق وتحريض الاستعلامات الغربية بمراكز تدريب بليبيا وخاصة بمسراتة[2].

أثبتت الجزائر للعالم بأنها قوة أمامية في محاربة الإرهاب وأنها أدرى بالكيفية لمواجهتها، كما بعثت من خلال الحسم الأمني في عملية عين أميناس رسالة للتنظيمات المسلحة بأن لا تراهن على هكذا عمليات في المستقبل، فالجزائر لا تقبل التفاوض مع الإرهابيين سواء في عين أميناس أو حتى في أزمات مماثلة[3].

---

[1]-دبش، ***مرجع سابق***، ص.50.

[2]***المكان نفسه***.

[3]خالد حنفي علي، "مازق السياسة الجزائرية تجاه التدخل الفرنسي في مالي،" على الموقع:
http://www.rcssmideast.com/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AD%D9%84%D9%8A%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%A7%D9%83%D8%B3%D8%AA%D8%A7%D9%86%D9%8A.html

الخاتمة

الخاتمـة:

يمكن القول في خلاصة هذه الدراسة أن تأثر الجزائر بما يجري في الساحل الأفريقي، وتحديدا في مالي وارتباط ذلك بأمنها القومي مثلما تطرقنا إليه عبر فصول هذه الدراسة.

إذ تؤثر التفاعلات والأحداث الأمنية في منطقة الساحل الأفريقي على الإستراتيجية الأمنية للجزائر وعلى علاقاتها مع الفاعلين الأمنيين، حيث تسود حالة من اللأمن واللاإستقرار منذ موجات الإستقلال في مالي، مما يجعله يشكل أكبر مصدر للخوف الجزائري وأثقل تهديد ضمن شواغل سياسة الدولة الجزائرية الأمنية وفي قمة هرم أولويات إستراتيجيتها الأمنية، فمن جهة هناك الإرهاب والروابط التي يتم نسجها مع الجريمة المنظمة (إختطافات، تهريب بشتى أشكاله، تجارة المخدرات والأسلحة...الخ)، هذا الأخير يتمخض عنه تهديدات أخطرها بالنسبة للجزائر هو إحتمال تسببه في تدخل أجنبي.

ومن جهة أخرى هناك التهديد بانفصال سكان شمال مالي الذي يعكس ضرب الوحدة الترابية لمالي، وبالتالي يؤثر سلبا على امن ووحدة الجزائر، وتعزيز وحدة مالي هو تعزيز وحدة الجزائر واحتواء للخطة الدولية للتقسيم في المنطقة.

أما بالنسبة لتأثر سياسة الجزائر الأمنية في التعامل مع مسائلها وتهديداتها الأمنية نلحظه في البعدين الداخلي والخارجي.داخليا: الوضع في مالي دفع بالجزائر لتعزيز امن الجنوب خاصة على الحدود، أما خارجيا، فتبرز سياسة الجزائر في محاولتها الدفع نحو التعاون الثنائي ومتعدد الأطراف مع حكومة مالي بإشراك ممثلي سكان شكال مالي لتجنب أي تدهور في النزاع القائم.

ونلاحظ في سياسة الجزائر الأمنية الدور القوي والحضور المكثف في مختلف جولات الوساطة، وهذا الدور والسلوك يعبر عن الإدراك الجزائري والوعي لخطر التداعيات الأمنية للإنقلاب الأخير في مالي وما يخلفه من تهديدات للأمن الجزائري.

كل هذه الظروف تفرض على الجزائر ترسيخ أمنها عن طريق تطوير وإرساء أطر التعاون الشامل، وكذا العمل على خلق منهج لتوسيع مجالات التعاون ووضع البرامج والآليات لتنفيذ هذا التعاون من أجل المحافظة على المصالح المشتركة، فالعمل الجماعي المشترك في إطار التنسيق الإقليمي من شأنه معالجة تلك الأزمات والتهديدات.

ويعتبر الخيار الاقليمي لمواجهة التهديدات القادمة من الساحل الأفريقي كحل ناجح يضمن الإستقرار والتنمية لدول المنطقة ويبعد التدخل الأجنبي في الشؤون الداخلية والإقليمية لدول الساحل، والذي يبرز في بناء استراتيجيات وطنية تأخذ بالتجربة

الجزائرية كمنطلق أساسي نتاج الخبرة الجزائرية في مواجهة التهديدات كالإرهاب، وفي قدرتها على الحفاظ على سيادتها ومنع التدخل الأجنبي في الشؤون الداخلية.

وتعتبر أزمة مالي حالة إمبريقية لإختبار القدرات التفسيرية لنظرية الربط السياسي خاصة وأنها تجاوزت مشكلة تهديد إستقرار الساحل الأفريقي بكامله إلى تهديد الكثير من الدول المجاورة، وتحديدا الجزائر مما استوجب تحرك لاحتواء هذه التهديدات.

وفي ظل الوضع المتأزم الذي آلت إليه دولة مالي، أصبحت المنطقة تشكل مجالا خصبا لتمرير الإستراتيجيات الكونية لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة. كل هذا يضعنا أمام مشكلة جهوية تهدد أمن وإستقرار منطقة بكاملها، في حين أنها في الأساس مشكلة داخلية متعلقة بجماعات متمردة على أنظمتها الداخلية، الأمر الذي يعبر بقوة عن الطروحات النظرية التي تفسر هذه المشاكل وتعتبرها مشاكلا دولية تهدد الدول.

أما فيما يتعلق بالتدخل الفرنسي العسكري في مالي يعكس سياسة "فرنسا المهيمنة" في أفريقيا التي لا تزال حاضرة خلافا لما أعلنه الرئيس هولاند أن سياسة "فرنسا أفريقيا" ذات الأبعاد الإستعمارية هي من الماضي، حيث تحن فرنسا ماديا ومعنويا أكثر من أي وقت مضى إلى إرث العهد الإستعماري، إذ تشير التطورات إلى أن الحكومة الفرنسية تحمست لشن هذه الحرب واستعدت لها منذ فترة طويلة، وأنها قضت هذه الفترة تحاول تشكيل حلف دولي تتولى فرنسا قيادته ويحصل على إذن بالتدخل من مجلس الأمن الدولي ومؤسسات الإتحاد الأوروبي ، ويعتمد على غطاء أفريقي من دول مستعدة دائما لتوظيف جيوشها في حروب خارج حدودها.

ومع تزايد تدخل القوي الأجنبية في دولة مالي، فإن التدخل الأجنبي والتواجد العسكري الفرنسي سوف لن يكون عامل تسوية للأزمة في المنطقة وفي ظل غياب التفاوض أو المصالحة أو الحل السياسي سيزداد الوضع تأزما وغياب الحل السياسي واستمرار التدخل سوف يضاعف من العنصرية العرقية والتصفية العرقية، وبالتالي يبرز مرة أخرى اللعب على التوترات القبلية والإثنية لخلق الحاجة للتدخل من جديد، (إستمرار التوتر يؤدي إلى الإنقسام وبالتالي تجسيد الأجندة المرتب إليها مسبقا على غرار ما حدث مع الاكراد في العراق وجنوب السودان وما يحدث في مناطق أخرى من العالم العربي).

كما أن تجاوز مسببات الأزمة الراهنة في مالي، وإغفال العديد من أبعادها المتداخلة والمتجذرة في واقع الدولة في مالي، بوصفه نموذجا ماثل لتداعيات إخفاق العديد من الدول الأفريقية، ومحاولة القفز على بعض من حقائق أزمة شمالي مالي، وخلط أوراقها بما يتفق مع المصالح الاستراتيجية للدول الكبرى، وبخاصة الولايات المتحدة وفرنسا، في مواجهة القوى الدولية الصاعدة كالصين، وما قد يرتبط به من خلخلة خريطة منطقة

الساحل والصحراء بالشكل الذي يسمح باعتياد الوجود الدولي (الغربي) بالمنطقة كالحالة الصومالية هو اختزال خطير لأوجه الأزمة.

فالأزمة في حقيقتها تعبر في بعض صورها عن مشكلات هوية السكان المحليين ، ومشكلات تنمية مناطقهم ومتطلباتها وملف التهميش ، وهي الملفات التي يعود بعضها للستينيات من القرن العشرين، وتكمن خطورة اختزال كل تلك الملفات في أنه يجعل تداعيات الأزمة هي المشكلة الأساسية ويحصر معالجتها في التدخل العسكري الدولي، أو التصعيد المسلح الداخلي بين الحكومة في باماكو والكيانات النافذة في شمال مالي .

والحل هو تجسيد نتائج التفاوض والحلول السلمية التي تمت بين الحكومة المركزية لمالي ولسكان شمال مالي،وخاصة تنمية شمال مالي والتواجد الإداري للحكومة المركزية والانفصال والتواصل والتنقل لسكان شمال مالي.

الملاحق

الملحق رقم01: إتفاقية منظمة الوحدة الافريقية لمنع ومكافحة الارهاب

نحن الدول الاعضاء في منظمة الوحدة الافريقية:

آخذين بعين الاعتبار أهداف ومبادئ ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية، وبصفة خاصة ما تتصل بالأمن والإستقرار، وتطوير العلاقات والتعاون بين الدول الأعضاء وإستناد إلى شروط الإعلان الخاص بمدونة سلوك العلاقات بين الدول الإفريقية التي تبنتها الجلسة الثالثة عشرة العادية لمجلس رؤساء الدول والحكومات الأعضاء في منظمة الوحدة الأفريقية، التي عقدت في تونس الفترة ما بين 13 إلى 15 يونيو عام 1994.

إدراكا منا للحاجة إلى تعزيز القيم الإنسانية والأخلاقية التي تقوم على التسامح ورفض جميع أشكال الإرهاب بغض النظر عن دوافعه.

وإيمانا منا بمبادئ القانون الدولي، ونصوص ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية، وميثاق الأمم المتحدة، وقرارات الأمم المتحدة المتعلقة بذلك، وبالاجراءات التي تستهدف مجابهة الإرهاب الدولي وبصورة خاصة القرار 60/49 للجمعية العامة في السابع عشر من ديسمبر سنة 1996 والإعلان المكمل لإعلان 1994 حول إجراءات القضاء على الإرهاب الدولي.

ولقلقنا الشديد على مدى خطورة ظاهرة الإرهاب والمخاطر التي تشكلها على الإستقرار وأمن الدول، ورغبة منا في تعزيز التعاون بين الدول الاعضاء من أجل إحباط ومواجهة الإرهاب.

ولإعادة تأكيد الحق الشرعي للشعوب في حق تقرير المصير والإستقلال الذي يتفق مع مبادئ القانون الدولي ونصوص ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية، وكذلك الميثاق الأفريقي فيما يتعلق بحقوق الإنسان والشعوب.

ولقلقنا من الإرهاب يشكل إنتهاكا خطيرا لحقوق الإنسان وبصفة خاصة الحقوق المتعلقة بالتكامل الطبيعي، والحياة، والحرية، والامن، وإعاقة التطور الاجتماعي الإقتصادي الناجم عن عدم إستقرار الدول، ولقناعتنا أكثر بأن الإرهاب أمر لا يمكن تبريره تحت أية ظروف، وبناء على ذلك يجب أكثر مواجهته في جميع أشكاله ومظاهره، بما في ذلك الإرهاب الذي تتورط فيه دول بشكل مباشر، أو غير مباشر ، بغض النظر عن جذوره، وأسبابه ، وأهدافه.

لأننا على دراية بالروابط المتنامية بين الإرهاب والجريمة المنظمة، بما في ذلك التجارة المحظورة للأسلحة، والمخذرات، وغسيل الأموال فقد عقدنا العزم على القضاء على الإرهاب بجميع أشكاله، ولقد اتفقنا على:

الجزء الأول: مجال التطبيق.

المادة01:لأغراض هذه الإتفاقية:

1-الإتفاقية تعنى إتفاقية منظمة الوحدة الأفريقية لمنع الارهاب.

2-الدولة الطرف تعنى أي دولة عضو في منظمة الوحدة الأفريقية قامت بالتصديق، او الموافقة على الإتفاقية، وإيداعها لدى السكرتير العام لمنظمة الوحدة الأفريقية.

3-العمل الإرهابي يعني:

أ.أي عمل يعتبر إنتهاكا للقانون الجنائي للدولة الطرف، والذي يمكن أن يعرض حياة الأفراد للخطر أو يشكل خطرا على التكامل الطبيعي، والحرية، أو يسبب إصابة خطيرة، أو يسبب الموت لأي شخص، أو أي عدد أو مجموعة من الأشخاص ، أو قد يسبب خسارة للممتلكات العامة والخاصة، أو الموارد الطبيعية أو التراث البيئي أو الثقافي ، أو كان الهدف منه إرعاب أو وضع أية حكومة في حالة خوف، أو إكراهها أو إجبارها او إغراء أية حكومة أو هيئة أو مؤسسة أو أي قطاع للقيام أو الإمتناع عن القيام بأي عمل أو تبني أية وجهة نظر أو التخلي عنه أو العمل وفقا لمبادئ معينة، أو

ب.دعم أية هيئة عامة أو تعطيل تقديم أي خدمات أساسية للجمهور أو خلق حالة طوارئ عامة أو

ت.خلق حالة عصيان عام في دولة أو

ث.أي تعزيز،أو رعاية، أو مساهمة لـ، أو مساعدة، أو تحريض، أو تشجيع، أو محاولة أو تهديد أو خيانة أو تنظيم أو قيام أي شخص بالتدبير بهدف ارتكاب اي فعل من الأفعال المشار إليها في الفقرة(أ).

المادة02: تأخذ الدول الأطراف على عاتقها:

أ.مراجعة قوانينها الداخلية، ووضع عقوبات ضد الأفعال الإرهابية كما هو محدد له في هذه الإتفاقية، وجعل هذه الانشطة الإرهابية مجربة بعقوبات مناسبة تضع في اعتبارها الطابع الخطير لهذه الأفعال.

ب.إيلاء أولوية للتوقيع أو التصديق على أو الموافقة على الأطر الدولية المذكورة في ملحق هذه الإتفاقية والتي لم توقع أو تصدق أو تنضم إليها الدول الأطراف بعد.

ت.تنفيذ الإجراءات المطلوبة بما في ذلك سن التشريع، ووضع عقوبات للجرائم الوارد ذكرها في الإتفاقيات الدولية المشار إليها في الفقرة(ب) من هذه المادة.

ث.إبلاغ السكرتير العام لمنظمة الوحدة الإفريقية بالإجراءات التشريعية التي اتخذتها، والعقوبات المفروضة على الأفعال الإرهابية خلال سنة من تصديقها وقبولها الإتفاقية.

المادة 03:

1.على الرغم من نص المادة(1)، لا يعد عملا إرهابيا حالات الكفاح الذي تشنه الشعوب وفقا لمبادئ القانون الدولي من أجل حريتها وحق تقرير مصيرها بما في ذلك الكفاح المسلح ضد الإستعمار والإحتلال، والعدوان وسيطرة القوات الأجنبية.

2.لا تعد البواعث السياسية أو الفلسفية أو العقائدية أو الجنسية أو العرقية أو الدينية أو غيرها دفاعا مبررا لأي عمل إرهابي.

المادة 04:

1.تتعهد الدول الأطراف بالإمتاع عن القيام بأي عمل يستهدف تنظيم أو دعم أو تحويل او التحريض على ارتكاب أعمال إرهابية أو إيواء الإرهابيين سواء عن طريق مباشر أو غير مباشر، بما في ذلك

عدم إمدادهم بالأسلحة أو مساعدتهم على تخزينها في أراضيها وأيضا عدم منحهم تأشيرات أو وثائق سفر.

2.تقوم الدول الأطراف بإتخاذ أي إجراءات مشروعة تستهدف منع ومكافحة الأعمال الإرهابية طبقا لنصوص هذه الإتفاقية، والتشريعات الوطنية السائدة بها،وبصفة خاصة ما يلي:

أ.منع إستخدام أراضيها كقاعدة للتخطيط أو تنظيم أو تنفيذ أي عمل إرهابي، أو مشاركة أو التعاون في هذه الأعمال بأي شكل من الأشكال.

ب.تطوير وتدعيم أساليب المراقبة وكشف الخطط أو الانشطة التي تهدف الى نقل أو استيراد أو تصدير أو تخزين أو استخدام الأسلحة أو الذخيرة والمتفجرات وغيرها من المواد والوسائل الأخرى التي تساعد على ارتكاب الأعمال الإرهابية، عبر الحدود بطريقة غير قانونية.

ت.تطوير ودعم وسائل ضبط ومراقبة الحدود البرية والبحرية والجوية ومنافذ الجمارك ونقاط التفتيش الخاصة بالهجرة لمنع أي تسلل للأفراد أو الجماعات المتورطة في تخطيط وتنظيم وتنفيذ الأعمال الإرهابية.

ث.دعم حماية وأمن الافراد والبعثات الدبلوماسية والقنصلية ومقار إقامتها وكذا حماية المنظمات الدولية أو الإقليمية المعتمدة لدى دولة طرف في المعاهدة طبقا لقواعد القانون الدولي والإتفاقيات ذات الصلة.

ج.تشجيع تبادل المعلومات والخبرات بشأن الأعمال الإرهابية وإنشاء قواعد بيانات لجمع وتحليل المعلومات والبيانات المتعلقة بالعناصر والجماعات والحركات والمنظمات الإرهابية.

ح.اتخاذ كافة الإجراءات الضرورية لمنع إنشاء شبكات دعم الإرهاب بأي شكل من الأشكال.

خ.عند منح اللجوء يتعين التأكد أن طالب اللجوء ليس متورطا في أي أعمال إرهابية.

د.يتم توقيف مرتبكي الأعمال الإرهابية ومحاكماتهم طبقا للتشريعات الوطنية، أو القيام بترحيلهم وتسليمهم لحكوماتهم طبقا للنصوص هذه الإتفاقية أو المعاهدات الخاصة بتسليم الأفراد المبرمة بين الدول المطالبة بالتسليم أو الدولة التي تقوم بالتسليم وفي حالة عدم وجود معاهدة بهذا الخصوص يراعي تسهيل الأفراد المشتبه في ارتكاب أعمال إرهابية، و

ذ.تحقيق تعاون فعال بين مسؤولي الأمن المحليين الذين يعملون في هذا المجال، وبين الأجهزة ومواطني الدول الأطراف كمحاولة لدعم توعية الجمهور بخطورة الأعمال الإرهابية،والحاجة إلى مكافحة هذه الأعمال عن طريق تقديم ضمانات وحوافز تؤدي إلى تشجيع السكان على إعطاء معلومات عن الأعمال الإرهابية أو أي أعمال أخرى قد تساعد على كشف هذه الأعمال واعتقال مرتكبيها.

المادة 05:

تتعهد الدول الأطراف بالتعاون فيما بينها لمنع ومكافحة الأعمال الإرهابية وفقا للتشريعات الوطنية والإجراءات الخاصة بكل دولة وذلك في المجالات التالية:

1-تتعهد الدول الأطراف بدعم عملية تبادل المعلومات بينها فيما يتعلق بـ:

أ.الأعمال والجرائم التي ترتكبها الجماعات الإرهابية، وقادتها وعناصرها ومقر قيادتها ومعسكرات التدريب ووسائل ومصادر التمويل والحصول على الأسلحة وأنواع الأسلحة و المتفجرات المستخدمة والوسائل الأخرى التي بحوزتهم.

ب.وسائل الإتصال والدعاية والأساليب الفنية التي تستخدمها الجماعات الإرهابية وسلوك هذه الجماعات وتحركات القادة والعناصر وأيضا وثائق سفرهم.

2-تتعهد الدول الأطراف بتبادل أي معلومات تؤدي إلى:

أ.اعتقال أي فرد متهم بإرتكاب أعمال إرهابية ضد مصلحة دولة عضو في الإتفاقية أو ضد مواطنيها، أو حاول ارتكاب مثل هذه الأعمال أو شارك فيها بصفته شريكا أو محرضا.

ب.الإستيلاء على ومصادرة أي نوع من الأسلحة والذخيرة والمتفجرات والمعدات والأموال أو أي أدوات إجرامية تستخدم في إرتكاب عمل إرهابي أو يعتزم استخدامها في هذا الغرض.

3-تتعهد الدول الأطراف بإحترام سرية المعلومات المتبادلة بينها، وعدم تزويد أي دولة أخرى ليست طرفا في المعاهدة بهذه المعلومات أو إلى أي دولة طرف ثالث دون موافقة الدولة صاحبة هذه المعلومات.

4-تتعهد الدول الأطراف بإقامة تعاون فيما بينها لمساعدة بعضها البعض بشأن الإجراءات المتعلقة بالتحقيقات وعمليات إعتقال الأفراد المشتبه فيهم، والمتهمين أو الذين تمت إدانتهم بإرتكاب أعمال إرهابية بموجب القانون الوطني لكل دولة.

5-تتعاون الدول الأطراف فيما بينها في إجراء وتبادل الدراسات والأبحاث حول كيفية مكافحة الأعمال الإرهابية، وفي تبادل الخبرة فيما يتعلق بكيفية السيطرة على الأعمال الإرهابية.

6.تتعاون الدول الأطراف فيما بينها،كلما كان ذلك ممكنا، في توفير أي مساعدة فنية ممكنة تتعلق بوضع البرامج أو تنظيم- عند اللزوم ولمصلحة الأفراد لديها – دورات تدريبية مشتركة تضم دولة طرف أو عدة دول أطراف أخرى في المناطق التي تسيطر عليها الأعمال الإرهابية، وذلك بقصد تحسين قدراتها العلمية والفنية والعملية لمنع ومكافحة هذه الأعمال.

المادة 06:

1.تتخذ كل دولة طرف ما يلزم من التدابير لإقامة ولايتها القضائية على أي جريمة من الجرائم المنصوص عليها في المادة1 عندما:

أ.ترتكب الجريمة في إقليم تلك الدولة، ويتم إعتقال مرتكب العمل داخل إقليمها أو خارجه إذا كان هذا العمل يعاقب عليه تشريعها الوطني.

ب.ترتكب الجريمة على متن مركب أو سفينة تحمل علم تلك الدولة أو طائرة مسجلة طبقا لقوانين تلك الدولة في وقت إرتكاب الجريمة.

ت.يرتكب الجريمة أحد مواطني أو مجموعة من مواطني تلك الدولة.

2-يجوز أيضا للدولة الطرف أن تقيم ولايتها القضائية على أي جريمة من هذا القبيل عندما:

أ.يرتكب الفعل ضد أحد مواطني تلك الدولة أو،

ب.يرتكب الفعل ضد مرفق عام أو حكومي تابع لتلك الدولة بالخارج، بما في ذلك السفارات أو غيرها من الأماكن الدبلوماسية أو القنصلية التابعة لتلك الدولة.

ت.يرتكب الفعل شخص عديم الجنسية يوجد محل إقامته المعتاد في إقليم تلك الدولة، أو

ث.يرتكب الفعل على متن طائرة تابعة لأحدي الشركات التابعة لتلك الدولة أو

ج.يرتكب الفعل ضد أمن إحدى الدول الأطراف في الإتفاقية.

3-عند التصديق على هذه الإتفاقية أو قبولها أو الموافقة عليها أو الإنضمام إليها، تخطر كل دولة طرف الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية بالولاية القضائية التي أقامتها بموجب قانونها الوطني وفقا للفقرة 2 من هذه المادة، وفي حالة حدوث أي تغيير، تخطر الدولة الطرف المعنية الأمين العام بذلك على الفور.

4-تتخذ كل دولة طرف ما يلزم من تدابير لإقامة ولايتها القضائية على الجرائم المنصوص عليها في المادة 1 من الإتفاقية في الحالات التي يكون فيها الشخص المدعى ارتكابه الجريمة موجودا في اقليمها ولا تسلمه إلى أي من الدول الأطراف التي أقامت ولايتها القضائية وفقا للفقرة 1 أو 2 من هذه المادة.

المادة 07:

1-في حالة تلقي معلومات تفيد بأن شخصا قام أو اتهم بإرتكاب أي عمل إرهابي منصوص عليه في المادة الأولى قد يكون موجودا في تلك الدولة، ينبغي على الدولة المعنية إتخاذ الإجراءات اللازمة وفقا لتشريعها الوطني للتحقق من صحة تلك المعلومات.

2-في حالة ما إذا كانت الظروف تسوغ اتخاذ الإجراء الضروري على الدول التي يوجد في إقليمها المجرم أو المدعى ارتكابه الجريمة اتخاذ الإجراء المناسب وفقا لتشريعها الوطني لإحالة ذلك الشخص إلى المحاكمة.

3- يحق لأي شخص تتخذ بشأنه التدابير المشار إليها في الفقرة 02:

أ.أن يتصل دون تأخير بأقرب ممثل مختص للدولة التي يحمل جنسيتها أو، في غير تلك الحالة، بممثل للدولة التي لها صلاحية حماية حقوق ذلك الشخص، أو للدولة التي يقيم في إقليمها عادة، إذا كان عديم الجنسية،

ب.أن يزوره ممثل لتلك الدولة.

ت.الحق في توكيل محام بمحض اختياره.

ث.أن يبلغ بحقوقه المنصوص عليها في الفقرات(أ)و(ب)و(ج).

4-تمارس الحقوق المشار إليها في الفقرة 3 وفقا لقوانين وأنظمة الدولة التي يوجد الفاعل أو المرتكب المفترض للجريمة في إقليمها، شريطة أن تحقق هذه القوانين والأنظمة بالكامل المقاصد التي من أجلها منحت الحقوق بموجب الفقة 3 من هذه المادة.

الجزء الرابع: تسليم المجرمين

المادة 08:

1-وفقا لما تنص عليه الفقرتان 2 و3 من هذه المادة، تتعهد الدول الأطراف في الإتفاقية بتسليم أي شخص متهم أو تم إدانته بإرتكاب أي عمل إرهابي في إقليم دولة أخرى طرف في الإتفاقية وتطلب تسليمه إحدى الدول الأطراف وفقا للقواعد والشروط المنصوص عليها في هذه الإتفاقية أو وفقا لإتفاقيات تسليم المجرمين الموقعة بين الدول الأطراف ووفقا لما تقضى بها تشريعاتها الوطنية.

2-يمكن لأي دولة عضو في الإتفاقية حال إيداعها وثائق تصديقها أو إنضمامها للإتفاقية إبلاغ السكرتير العام لمنظمة الوحدة الأفريقية بأسباب عدم تسليم المجرمين ولكنها في نفس الوقت توضح الأساس القانوني في تشريعها الوطني أو الإتفاقيات الدولية التي وقعت عليها والتي لا تجيز تسليم هذا المتهم. وينبغي على الكرتير العام إبلاغ تلك الأسباب للدول الأعضاء الأخرى.

3-لا ينبغي منع التسليم إذا أصدرت السلطات المختصة بالدولة المطلوب منها تسليم المتهم حكما نهائيا ضد المتهم بإرتكاب عمل إرهابي أو أعمال مخالفة للقانون تستوجب طلب التسليم كما يمكن رفض التسليم إذا ما قررت السلطات المختصة في الدول المطلوب منها تسليم المجرم عدم المضي في إجراءات الدعوى أو إقامتها فيما يتعلق بنفس الفعل أو الأفعال.

4-ينبغي على الدولة المقيم بها الشخص المتهم إحالة القضية بدون تأخير لا لزوم له للسلطات المختصة بها لمحاكمته اذا لم تقم بتسليم هذا الشخص للدولة التابع لها، سواء ارتكب الجريمة داخل أو خارج أراضيها.

المادة 09:

تتعهد الدول الأعضاء بإدراج أي فعل إرهابي ضمن الجرائم التي تستوجب تسليم مرتكبيها إلى حكوماتهم وفقا لما هو منصوص عليه بالمادة الأولى، وذلك في أي معاهدة تسليم مجرمين يتم التوقيع عليها بين أي من الدول الأعضاء وذلك قبل أو بعد بدء سريان هذه الإتفاقية.

المادة 10:

تتم طلبات التسليم بين الدول الأطراف في هذه الإتفاقية سواء مباشرة أو من خلال القنوات الدبلوماسية أو الجهات الأخرى المختصة بالدول المعنية.

المادة 11:

ينبغي أن يتم تقديم طلبات تسليم المجرمين إلى حكوماتهم كتابة، وأن ترفق بها الأوراق التالية بصفة خاصة:

أ.نسخة أصلية أو موثقة من الحكم، الأمر بالقبض على المتهم أو أي أمر أو حكم قضائي، وفقا للإجراءات المنصوص عليها بقوانين الدولة الطالبة.

ب.بيان يوضح الجرائم التي تستوجب التسليم، وتاريخ ومكان ارتكاب الجريمة، ونوع الجريمة، وأي أحكام صدرت ونسخة من مواد القانون المعمول ب.

ت.وصف شامل بقدر الإمكان للشخص المطلوب مرفقا به أي معلومات أخرى تسهم في تحديد هوية هذا الشخص وجنسيته.

المادة 12:

في الحالات الملحة، يمكن أن تطلب السلطات المختصة بالدولة التي ستقوم بتسليم المتهم كتابة من الدولة التي تلقت طلب تسليم المتهم بوضع الشخص تحت الإعتقال التحفظي أن تقوم بالقبض على الشخص المتهم مؤقتا. وينبغي أن يستمر هذا القبض التحفظي على هذا الشخص لفترة معقولة وفقا للتشريع الوطني للدولة المقدم لها طلب التسليم.

المادة 13:

1-في الحالات التي تتلقى فيها الدولة عدة طلبات تسليم من حكومات مختلفة بشأن نفس المتهم بسبب جرائم إرهابية أو غيرها، ينبغي عليها أن تصدر قرارا بشأن تلك الطلبات وذلك بالنظر إلى كافة الظروف السائدة، وبصفة خاصة إمكانية التسليم اللاحق، والتواريخ الخاصة بتلك الطلبات ومدى خطورة الجريمة.

2-بناء على الإتفاق حول تسليم المجرمين سوف تقوم الدول الأعضاء في هذه الإتفاقية بمصادرة وتسليم الأموال وغير ذلك من المواد التي أعدت بغرض إستخدامها في إرتكاب العمل الإرهابي إلى الدولة التي تطلب ذلك كما تسلم أيضا أدلة الإدانة المتعلقة بالحادث.

3-يتم نقل الأموال، والأدلة التي تدين المتهمين وغير ذلك من الأشياء المتعلقة بالجريمة والتي ثبت للدولة التي تطالب بتسليمها أنها قد أعدت لكي تستخدم في العمل الإرهابي إلى الدولة التي تطالب بها، حتى في حالة تعذر تسليم المتهمين بهذه الجريمة بسبب موتهم أو هروبهم.

4-لن تؤثر الشروط المنصوص عليها في الفقرة الأولى والثانية والثالثة من هذه المادة على حقوق أي دولة من الدول الأعضاء في هذه الإتفاقية أو الأطراف الثالثة المتعلقة بالمواد أو بالأموال التي أشرنا إليها من قبل.

الجزء الخامس: التحقيقات التي تتم خارج حدود البلاد والمساعدات القانونية المتبادلة.

المادة 14:

1-يحق لآية دولة من الدول الموقعة على هذه الإتفاقية أن تطلب من أية دولة أخرى من الدول الأعضاء في هذه الإتفاقية أن تقوم بإجراء التحقيقات الجنائية المتعلقة بأية إجراءات قضائية ذات صلة بالأعمال الإرهابية المزعومة على أراضي الدولة الأخيرة مع تقديم المساعدة لها والتعاون معها، ومع الإعتراف بحقوق السيادة للدول الأعضاء في القضايا أو التحقيقات الجنائية ومن بين هذه الإجراءات:

أ.الإستماع إلى الشهود وفحص الشهادات المكتوبة التي تستخدم كأدلة.

ب.الإعلان عن المعلومات القانونية.

ت.بدء عمليات التحقيق.

ث.جمع المستندات والتسجيلات أو التحقق من صحة النسخ المنقولة عنها في حالة عدم وجودها.

ج.إجراءات التحريات وتتبع الادلة وجمعها.

ح.القيام بعمليات البحث عن الإرهابيين والقبض عليهم و

خ.تقديم المستندات القانونية.

المادة 15:

يرفض طلب التحقيق في دولة خارجية إذا:

أ.إذا طالبت إحدى الدول الأطراف في الإتفاقية بأن يتم التحقيق في نفس الحدث الإرهابي في جهة خارجية مختلفة.

ب.إذا كان من المحتمل أن يؤثر هذا الطلب على الجهود المبذولة للكشف عن جرائم معينة، أو إعاقة التحقيقات، أو إدانة المتهم في الدولة التي تطالب بإجراء التحقيق في أراضيها، أو

ت.إذا كان تنفيذ هذا الطلب يمكن أن يمس سيادة الدولة التي يطلب منها ذلك، أو يمس أمنها أو النظام العام فيها.

المادة 16:

يتم تنفيذ طلب إجراء التحقيق في دولة خارجية بما يتفق مع نصوص القوانين الداخلية للدولة التي يطلب منها الموافقة على ذلك.كما لا ينبغي أن يتم رفض طلب إجراء التحقيق في أحد الحوادث الإرهابية في دولة خارجة على أساس أن هذا يمكن أن يمس مبدأ سرية العمليات المصرفية أو المؤسسات المالية، في الدولة التي يتفذ هذا الطلب.

المادة 17:

تقدم الدول الموقعة على هذه الإتفاقية لبعضها البعض أفضل المساعدات البوليسية المتبادلة الممكنة وكذلك المساعدات القضائية في أية تحقيقات، بالإضافة إلى المساعدة في مجال إقامة الدعوى الجنائية أو إجراءات تسليم المجرمين في الحوادث الإرهابية الموضحة في هذه الإتفاقية.

المادة 18:

تتعهد الدول الموقعة على هذه الإتفاقية بتطوير إجراءات تقديم المساعدات القانونية المتبادلة التي تهدف إلى تسهيل عمليات التحقيق وجمع الأدلة والإسراع فيها، وكذلك التعاون بين الهيئات المختصة بتنفيذ القانون وذلك بهدف الكشف عن الأعمال الإرهابية ومنع وقوعها، ويمكن أن يتم ذلك من خلال عقد الإتفاقيات الثنائية والمتعددة الأطراف والترتيبات المشتركة.

الجزء السادس: الأحكام النهائية

المادة 19:

1.تعرض هذه الإتفاقية للتوقيع عليها، أو التصديق عليها أو الموافقة عليها من جانب الدول الأعضاء في منظمة الوحدة الأفريقية.

2.يتم تسليم الوثائق الخاصة بالتصديق على هذه الإتفاقية أو قبولها إلى السكرتير العام لمنظمة الوحدة الأفريقية.

3. يقوم السكرتير العام لمنظمة الوحدة الأفريقية بإبلاغ الدول الأعضاء في المنظمة بوجود الأوراق الخاصة بالتصديق على هذه الإتفاقية أو قبولها.

4.لا يحق لاي دولة من الدول الأعضاء أن تبدى تحفظا لا يتفق مع الغرض من هذه الإتفاقية أو مع أهدافه.

5.لا يحق لأية دولة من الدول الأعضاء في هذه الإتفاقية الإنسحاب منها إلا بعد تقديم طلب كتابي موجه إلى السكرتير العام لمنظمة الوحدة الأفريقية لهذا الطلب.

المادة 20:

1.تدخل هذه الإتفاقية حيز النفاذ بعد ثلاثين يوما من تاريخ إيداع وثيقة التصديق أو الإنضمام الخامسة عشرة لدى السكرتير العام لمنظمة الوحدة الأفريقية.

2.تسري هذه الإتفاقية بالنسبة للدول الأخرى بعد ثلاثين يوما من قيام هذه الدولة بتسليم السكرتير العام الإقرار الذي يفيد التصديق عليها أو قبولها.

المادة 21:

1.يمكن في حالة الضرورة وضع بروتكولات خاصة أو إتفاقيات تكميلية لشروط هذه الإتفاقية.

2.يمكن أن يتم إجراء تعديلات على هذه الإتفاقية إذا تقدمت إحدى الدول الأعضاء فيها بطلب كتابي في هذا الشأن الى السكرتير العام لمنظمة الوحدة الأفريقية. ويحق لجمعية رؤساء الدول والحكومات وحدها النظر في التعديل المقترح بعد أن يتم إبلاغ الدول الأعضاء بهذا التعديل بشكل واف وذلك قبل ثلاثة أشهر على الأقل.

3-تتم الموافقة على التعديل بالأغلبية البسيطة للدول الأعضاء ويصبح ساري المفعول بالنسبة لكل دولة من الدول التي وافقت عليه بما يتفق مع الإجراءات الدستورية المتبعة فيها بعد ثلاثة أشهر من تسلم السكرتير العام إخطارا يفيد موافقتها.

المادة 22:

1.ينبغي أن لا تفسر أي أحكام في هذه الإتفاقية على أنها تنتقص من أهمية المبادئ العامة للقانون الدولي، وخاصة مبادئ القانون الدولي لحقوق الإنسان، وكذلك الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب.

2.يتم تسوية أي نزاع يمكن أن ينشا بين الدول الأعضاء بخصوص تفسير هذه الإتفاقية أو تطبيقها عن طريق الإتفاق المباشر بين الدول وبالطرق السلمية.

المادة 23:

1. يودع أصل هذه الإتفاقية، الذي تتساوى في الحجية نصوصه العربية، و الإنجليزية، والفرنسية والبرتغالية لدى السكرتير العام لمنظمة الوحدة الإفريقية.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

أولا قائمة المراجع باللغة العربية:

أ-الوثائق الرسمية:

1-الدستور الجزائري.

2-اتفاقية منظمة الوحدة الافريقية لمنع ومكافحة الارهاب لسنة 1999.

3-اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية 2000.

ب- الكتب:

1-أحمد شنة ، ***العاصفة الزرقاء : تفاصيل حرب مدمرة انتهت على طاولة مفاوضات جزائرية*** ،الجزائر: مؤسسة هديل للنشر والتوزيع ، ط.1، .2000

2-أحمد لطفي السيد مرعي، ***إستراتيجية مكافحة جرائم الاتجار بالبشر***،القاهرة: دار النهضة العربية، 2009.

3- السيد محمد سليم، ***تحليل السياسة الخارجية*** ،القاهرة:مكتبة النهضة المصرية، ط.2 ، 1998 .

4- اسماعيل صبري مقلد، ***العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الأصول والنظريات***، الكويت: مطبوعة جامعة الكويت، .1979

5- إسماعيل علي سعد، ***نظرية القوة: مبحث في علم الاجتماع السياسي*** ، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، .1998

6-بن عنتر عبد النور ، ***البعد المتوسطي للأمن الجزائري، الجزائر، أوروبا والحلف الأطلسي*** ،الجزائر : المكتبة العصرية، 2005.

7- بول بالطا، كلودين ريللو، ***إستراتيجية بومدين***، ترجمة خليل احمد خليل وفؤاد شاهين ،لبنان: دار القدس، ط.1، .1997

8-جهاد محمد البريزات، ***الجريمة المنظمة-دراسة تحليلية-*** ، الاردن: دار الثقافة للنشر والتوزيع ، 2008.

9-جنسن لويد، ***تفسير السياسة الخارجية***،تر: محمد بن أحمد المفتي، ومحمد السيد سليم ، السعودية: جامعة الملك سعود، عمادة شؤون المكتبات .

10- جون بيليس وستيف سميث، ***عولمة السياسة العالمية***، ترجمة مركز الخليج للأبحاث ،دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2005.

11- حامد عبد الماجد قوبسي، ***دراسات في الرأي العام : مقارنة سياسية***، القاهرة:مكتبة الشرق الدولية، 2003.

12- داوود يوسف، ***الجريمة المنظمة***،عمان : الدار العمانية العملية الدولية ودار الثقافة للنشر والتوزيع، 2001.

13-زياد الصامدي ، ***حل النزاعات*** ،الاردن: جامعة السلام التابعة للأمم المتحدة، 2010/2009.

- زين نجاتي،***سياسة الأخبار وأخبار السياسة***، القاهرة:مكتبة الشروق الدولية،.2004

14-حبيب عبد الله، ***السياسة الخارجية الجزائرية في ظل الأزمة 1992-1997***، عمان : دار الراية للنشر والتوزيع، ط.1، .2011

15- حبيب عمر الفهري، ***عربي بين حضارتين***، نيامي، ددن،ط.1، 2004.

16- حبيب عمر الفهري، ***الجماعات والجاليات العربية في منطقة الساحل الأفريقي وغرب أفريقيا***، نيامي،ددن،.2008

17-يوسف ناصيف حتى، ***النظرية في العلاقات الدولية*** ،لبنان: بيروت، دار الكتاب العربي، ط.1، 1985.

18- يوسف بن حارب عبد الرحمن ،***السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية***، الامارات العربية المتحدة:المكتب الحديث، .1999

19- كاظم هاشم نعمة، ***العلاقات الدولية***، بغداد: جامعة بغداد، .1987

20- كاظم هاشم نعمة، ***أفريقيا بعد 11 سبتمبر، الانخراط والتعاون***، ليبيا : اكاديمية الدراسات العليا، ط.1، .2005

21- مارسيل ميرل، ***سوسيولوجيا العلاقات الدولية***، ترجمة: حسن نافعة ، القاهرة: دار المستقبل العربي، ط.1، .1986

22- محسن تومي، ***تصور جغرافي لوحدة المغرب العربي***، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية و مركز الدراسات العربية المتوسطة، 1987.

23-محمد بوعشة، ***الدبلوماسية الجزائرية وصراع القوى في القرن الافريقي وإدارة الحرب الاثيوبية-الارترية*** ، بيروت: دار الجبل للنشر والطباعة والتوزيع، 2004.

24- محمود شريف بسيوني، ***الجريمة المنظمة عبر الوطنية ماهيته ووسائل مكافحتها دوليا وعربيا*** ،مصر: دار الشروق، ط.1، 2004.

25- محمود صالح العادلي، ***الجريمة المنظمة دراسة مقارنة*** ،الإسكندرية:دار الفكر الجامعي، 2004.

26- صالح السعد، ***التعاون الدولي في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب***، عمان : اتحاد المصارف العربية، 2008.

27- علي الدين هلال ومسعد نيفين، ***النظم السياسية العربية قضايا الاستمرار والتغير*** ، القاهرة: مركز

28-علي حسين باكير، ***التنافس الدولي في أفريقيا الدوافع والأهداف والسيناريوهات المستقبلية*** ،الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 2009.

29-عبد الغفار محمد أحمد، ***فض النزاعات في الفكر والممارسة الغربية دراسة نقدية تحليلية***، الجزائر: دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الكتاب الأول، ج.2، .2004

30-سعاد الشرقاوي، ***النظم السياسية في العالم المعاصر***، جامعة القاهرة،2007.

ب-المعاجم والقواميس:

1-غراهام ايفانز وجيفري نوينهام ***قاموس بنغوين للعلاقات الدولية***، ترجمة مركز الخليج للابحاث(الارهاب) ،الامارات العربية المتحدة:مركز الخليج للابحاث ، ط.1، 2004.

2-مصباح عامر، ***معجم مفاهيم العلوم السياسية والعلاقات الدولية*** ،الجزائر : المكتبة الجزائرية،ط.1، 2005.

ج-المجلات والدوريات:

1- امحند برقوق، "الساحل الافريقي بين التهديدات الامنية والحسابات الخارجية،"***العالم الاستراتيجي***، الجزائر: مركز الشعب للدراسات الاستراتيجية، ع.07 ، نوفمبر 2008.

2- السيد علي أبو فرجة، "التدخل العسكري في مالي...تدويل تداعيات إخفاق الدولة دون مسبباتها،" ***مجلة قراءات أفريقية*** ،ع.16، أبريل .2013

3-إيملي هونت،" الإرهاب الاسلامي في شمال غرب أفريقيا : هل هو شوكة في عنق الولايات المتحدة الامريكية،"***المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية***، .2007

4- بن عنتر عبد النور،"التدخل في مالي : نظرة من الداخل الفرنسي الرسمي والشعبي،" ***مركز الجزيرة للدراسات***، د.ت.

5- هيثم عبد الرحمن علي،مرتضى رضوان بهاقيل، "الجماعات المسلحة وأثرها على الإستقرار الإقليمي في أفريقيا(1990-2012)،" **التقرير**، مركز العلاقات الدولية، ع.2، نوفمبر 2013.

6-محمد الأسعد، "السكان والتنمية المستديمة في بلدان المغرب العربي،" ***المستقبل العربي***، ،بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ع.155، جانفي .1992

7- مبروك غضبان ، "التدخل العسكري في مالي ومدى شرعيته،" ***دفاتر السياسة والقانون***، ع.11، جوان 2014.

8--محمد بوعشة ، " السياسة الخارجية الجزائرية من الرواج إلى التفكك،" ***المستقبل العربي*** ، ع.11، 1999.

9- منصور لخضاري،"الإمتدادات الجيوسياسية للأمن الوطني في الجزائر،"***مجلة شؤون الاوسط*** : فصلية متخصصة محكمة تعنى بالاستراتيجيات الاقليمية ،بيروت: مركز الدراسات الإستراتيجية، ع.143، خريف .2012

10- مولود غشة، "التجارة غير الشرعية بالأسلحة،" ***مجلة الجيش***، ع. 547، فيفري 2009.

11- نبيل عبد الفتاح، "الأزمة السياسية في الجزائر : المكونات والصراعات والمسارات، "***مجلة السياسة الدولية***،ع، 28، افريل 1992.

12- صالح زياني، "تحولات العقيدة الامنية الجزائرية في ظل تنامي تهديدات العولمة،" ***مجلة المفكر***،ع.5.

13-عبد الله مامادو باه، "آفاق الوضع الأمني والسياسي في شمال مالي،" ***مركز الجزيرة للدراسات***،29 اب،اغسطس.2012

14-عصام عبد الشافي، "التداعيات الإقتصادية على القضية المالية،" ***مجلة قراءات أفريقية*** ،ع.16، أبريل .2013

15- علي عمرو، "المبادرة الجديدة للتنمية الأفريقية،" ***مجلة السياسة الدولية***، ع.149، 2002.

16-علاء جمعة، "قمة النيباد : مبادرة بعد ثلاث سنوات،" ***مجلة السياسة الدولية***، ع.159، 2005.

17- عمار بوزيد، "الساحل الافريقي في عين الإعصار ***مجلة الجيش***، ،ع.561 ، افريل 2010 .

18-عمار بوزيد، مليكة آيت عميرات،"جبهة مشتركة لمكافحة الإرهاب،" ***مجلة الجيش***، ع.561، أفريل 2010.

19- ولفرام لاتشير، "الجريمة المنظمة والصراع في منطقة الساحل الصحراء،"***أوراق كارنيغي*** ،لبنان : بيروت، سبتمبر 2012.

د- المذكرات:

1-إبراهيم سعادة ، ***"الجزائر والأمن الإقليمي،"*** جامعة الجزائر: مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون الدولي والعلاقات الدولية،1997.

2-أعمر عمورة، ***"التهديات اللاتماثلية في منطقة الساحل الافريقي-مقاربة جيو أمنية-،"*** جامعة الجزائر، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص دراسات استراتيجية، 2011.

3-هشام فرجاني، ***"البعد الامني في السياسة الخارجية للجزائر:1999-2009 ،"*** جامعة الجزائر: رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية، تخصص دبلوماسية وتعاون دولي،.2009

4-حمزة حسام، ***"الدوائر الجيوسياسية للأمن القومي الجزائري،"*** جامعة باتنة، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص علاقات دولية، 2011/2010.

5- لخضر موساوي، ***"الرهانات الإقليمية للأمن الوطني الجزائري،"*** جامعة الجزائر : مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية، تخصص: علاقات دولية، 2010.

6-محمد قجالي،***" ضبط الحدود الإقليمية للدول ومبدأ حسن الجوار: الحالة الجزائرية –التونسية،"*** جامعة: الجزائر، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص: قانون دولي وعلاقات دولية، .1990

7-نبيل بويبية،،***"المقاربة الجزائرية اتجاه التحديات الامنية في منطقة الصحراء الكبرى ،"*** (مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية، تخصص:دراسات مغاربية، جامعة الجزائر:3 ، 2011/2010).

8-شاكر ظريف، ***البعد الامني في منطقة الساحل والصحراءالافريقية- التحديات والرهانات،"*** جامعة باتنة، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص علاقات دولية،2009 .

ه- الدراسات والتقارير غير المنشورة:

1- إسماعيل دبش، ***الوضع في الساحل الأفريقي بين الواقع الإقليمي والتأثيرات الدولية من خلال الأزمة في مالي(منذ 2010) سياسة الجزائر تجاه الوضع في مالي بين المنطق والأبعاد الدولية في الساحل الأفريقي،*** مشروع كتاب يصدر في 2015.

2-مصطفى بخوش، منطقة الساحل الأفريقي بين الأبعاد الجيو سياسية والإعتبارات الجيو إقتصادية"، في أعمال الملتقى الوطني الثاني: التهديدات الأمنية الجديدة بمنطقة الساحل الأفريقي.

3-منصور لخضاري، ***"الساحل الأفريقي وبناء الأمن الوطني في الجزائري،"*** (ورقة بحثية مقدمة في ملتقى وطني بالجزائر بالمدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، 04 مارس 2013).

4-نبيل بويبية،"آليات الإدارة الجزائرية للأزمة التارقية في مالي والنيجر،" في الملتقى الوطني حول ***سياسات الدول في مواجهة الجماعات الإثنية***، جامعة قالمة، 2010.

5- عمار جفال، ***"حول طبيعة التهديدات على الحدود الجنوبية للجزائر: وجهة نظر،"*** في : أعمال الملتقى الوطني الثاني: التهديدات الأمنية الجديدة بمنطقة الساحل الأفريقي، (كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، بالتعاون مع مركز الشعب للدراسات الإستراتيجية، الجزائر، 15،16 ماي 2008.

6-عمر فرحاتي ،"اثر التهديدات الامنية الجديدة في الساحل الأفريقي على الأمن في المغرب العربي،" مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي المغاربي حول ***التهديدات الأمنية للدول المغاربية***، في ضوء التطورات الراهنة، يومي 27 و 28 فيفري 2013 .

7- سمير بودينار، "***تاثير الهجرة غير القانونية من افريقيا على دول العبور*** "ورقة مقدمة لندوة الهجرة العربية الافريقية الى الخارج، جامعة الدول العربية17- 18 نوفمبر 2008.

و-الجرائد:

1-عزيز طواهر،"تحديد مخطط هجوم إستعجالي وسريع ضد أي تحرك إرهابي محتمل،" ***جريدة صوت الأحرار***،29 أفريل 2011.

2-"حرب أزواد:أمريكا تلعب من وراء الستار، واليورانيوم كلمة السر في الحرب،" ***بوابة الوفد الإلكترونية***، الثلاثاء/22 يناير 2013.

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية:

1-المراجع باللغة الفرنسية:

A-les ouvrages :

1- Amin Samir***, L'économie Arabe Contemporaine*** ,Paris :les Editions de Minuit,1980.

2- Ba Hamidou, ***les Statistiques des Travailleurs Migrations en afrique de l'ouest***, Cahiers des Migrations Internationales, 2003.

3- Boniface Pascal et al, ***L'Année Stratégique 2010-Analyse des Enjeux Internationaux*** ,Paris : éditions Dalloz /Iris,2009.

4- Charillon Frédérique , ***Politique Etranger ,Nouveaux Regards, Références Inédites*** (France, 2002.

5- Giri Jacques, ***'le sahel au XXI^{ème} :un essai de réflexion prospective sur les sociétés sahéliennes"***, Paris :Karthala ,1989.

6- Grimand Nicole, ***La Politique Extérieure de L'Algérie*** ,Editions Rahma, 1994.

7- Mouhoubi Salah, ***Le NEPAD une Chance pour l'Afrique***, Algerie :Office des Publication Universitaires, 2005.

8- Perer Pascale et Laurent Laniel, « Croissance et… croissance de l'economie du Cannabis en Afrique Subsaharienne1980-2000, »***Hérodote***,(n°112, la Découverte , 2004

9- Villet Susan, ***L'économie de la Sécurité dans le Monde en développement, Forum-Désarmement, le Nouveau Débat sur la Sécurité***, Genève ,2002.

B-les revues et les rapports :

1- Ibrahim Baba Hallassi Sidibé, « La Démocratie au Secours de la Sécurité : l'Expérience Malienne de la Gestion du Probléme Touareg est-elle Transposable a d'autres Crises Africaines ? », ***Centro Argentino de Estudios Internationales***, Programme africa,2005.
2- Cilliers Jakkie, «L'Afrique et le Terrorisme, » ***Afrique Contemporaine***, Printemps 2004.

3-Jeune Afrique, novembre 2012.

4- Claudot-Haward Helene, « Bandits et Partisants :vision Plurielle des Evénements Touareg 1990-1992 ,» **Politique Africain**, n°46,1992.
5- Commission Economique des Nations Unies pour l'Afrique, Développements Economiques et Sociaux Récents et Perspectives 2010 en Afrique de l'Ouest,Rapport sur les Conditions Economiques et Sociales en Afrique de l'Ouest,2010.
6- Lecoutre Delphine, « le Conseil de Paix et de Sécurité de L'union Africaine Clef d'une Nouvelle architecture de Satabilité en afrique, » ***Afrique Contemporale***,2004.
7- Pascale Perer et Laurent Laniel, « Croissance et… croissance de l'economie du Cannabis en Afrique Subsaharienne1980-2000, »***Hérodote***, n°112, la Découverte , 2004.

8- Robert Pierre Badule, « Le Territoire d'état entre Imposition et Subversion : Exemples Saharo-Sahéliens, et Cultures et conflits, » 21.22, Printemps- été 1996.

9- Tadj Mehdi, « Les enjeux Sécuritaires dans le Sahel Africain : Grille d'Analyse ,» ***Centre Français de Recherche sur le Renseignement*** ,Juin , 2010.
10- Mahdi Tadj , « Enjeux Ouest-Africain : Vulnérabilités et Facteurs d'Insécurité au Sahel »,***Club de Sahel et de l'Afrique de l'Ouest(C.S.A.O),*** Publication no.1, France : Aout 2010 .

11- Yahia H Zoubir, « La Politique Etragére Américaine au Maghreb : Constances et adaptations, » ***Journal d'Etudes des Relations Internationales au Moyen-Orient***. Vol.1, N° .1, juillet 2006.

2-المراجع باللغة الانجليزية:

1-Books :

1- Biddle Bruce .and Edwin Thomas : ***role theory :concepts and research*** ,New York .London,Sydney:willy and soons,1966.
2- Buzan Barry,***People Stats and Fear: an Agenda for Dites National Security studies the Post Cold War Era***,2ed, Boulter Lynne Rienner Publishers, 1991.
3- Doran , C.F.Doran , **system in crisis** , Cambridge : Cambridge university press,1991.
4- G. Walker Stephane, ***Role Theory and Foreign Policy Analysis***, Duke: University, Duke Press Policy Studies, 1987.

5- Lohmann Annette, ***Who Owns the Sahara ?Old Conflicts, New Menaces: Mali and the Central Sahara Between the Touarag, Alqaida and Organized Crime,Friedrich-Ebert-Stifting***, Abuja, Nigeria, 2011.

6- Newton ken,Jan W. Van Deth, ***Foundations of Comparative Politics : democracies of the Modern world*** ,Cambridge University Press, New York, United State of America,2005.

7- Osborne David, ***Ted Gaebler, Reinventing Government :How the Entrepreneurial Spirit is Transforming the Public Sector***, A Plume Book, USA, 1992.

2-The periodicals:

1- Boilley Pierre, « Mali : Stabilité du nord-Mali,des Responsabilités Partagées, » ***Unhcr Center for documentation and Research***, n°.10, May1999.
2- Boukhars Anouar, "Fighting the Growth of Terrorist Networks in the Maghreb:Turning Threats in to Opportunities," ***Policy Briefing, Brookings Doha Center*** ,December 2009 .
3- B.Prakash Saikrishna, and Michael D.Ramsey, " The Executive Power Over Foreign Affairs," ***The Yale Law Journal***, vol.111, n°.231, October 16,2001.
4- Christova Antoaneta, « The Role of National Parliaments in the Decision-Making Mechanism of the North Atlantic Treaty Organization ,»***NATO Researches***, june 1999.
5- J .Holsti Kal., National Role Conceptions in the Study of Foreign Policy**.** ***International Studie Quarterly***14, no.3, November1970.

6- International Crisis Group, " Islamist Terrorism in the Sahel: Fact or Fiction?"***AfricaReport***, n°.92, March2005.

7- Philip Amado de Andrés," West Africa under attach : Drugs, Organized Crime and Terrorism as the New Therats to Global Security, United Nation Office on Drugs and Crime,"***Unisci discussion Papers***, no16, January 2008.
8- Regional Conference on Migration, Migrants in the Trasit Countris : Sharing Responsabilities in Management and Protection.Istanbul .30/09-01/10, 2004.p.89.

9- Sturman Kathryn," The Au Plan on Terrorism Joining the Global War or Leading an African?" ***African Security Review***, 11 avril, 2002.

3-مواقع الانترنيت:

1-أزمة شمال مالي :متاهة الانقلاب والانفصال" ، ***مركز الجزيرة للدراسات*** ، 08 ابريل/نيسان 2012 على الموقع: http://studies.aljazeera.net. تم التصفح في:2012/02/10.
2-أحمد ولد احمد سالم ، "أزمة شمال مالي والإحتمالات المفتوحة،" في:
http://studies.aljazeera.net تم التصفح في : 2012/03/19.
3-اميرة محمد عبد الحليم، ***"ما بعد التدخل: التداعيات الداخلية والإقليمية للحرب في مالي"***، على الموقع:.http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=1284760&eid=122 . تم التصفح في : 2014/05/10.

4-انور بوخرص،***"ابعاد الموقف الجزائري من التدخل الدولي في شمال مالي،" على*** الموقع:
http://www.djazairnews.info/-2011/128--2012/49445-2012-12-31-03-37-22.htm تم التتصفح في : 2013/02/23.

5-انور بوخرص، "***الجزائر والصراع في مالي،***" على الموقع:
12http://www.carregieEndowment.org، تم التصفح في :2013/10/23.

6-ايمان احمد عبد الحليم، "تاثير تنامي الحركات الجهادية في شمال مالي على الجزائر،" ***مجلة السياسة الدولية***، 9 سبتمبر 2012. على الموقع: http://www.siyassa.org.eg تم النصفح في: 2013/11/19.

7-الجزائر ورهان الاستقرار الامني في اقليم الساحل.

http://www.elmihwar.com/?p=7693

8-الجزيرة اخبار، ***"حركة تحرير ازواد... استرجاع قرار مغيب،"*** على الموقع: http://www.aljazeera.net/news/pages تم التصفح في :2013/06/25.

9-الحاج ولد إبراهيم، ***أزمة شمال مالي.. انفجار الداخل وتداعيات الإقليم،"*** على الموقع: www.studies.aljazeera.net. تم التصفح في :2013/02/19.

10-***"الحرب في مالي"*** على الموقع: -www.almoqatel.htm

11-الطاهر المعز، ***"الاطماع الامبريالية في منطقة الصحراء الكبرى: الوضع الاقليمي وظروف الانقلاب العسكري في مالي،"*** على الموقع:http://kanaanonline.org/ebulletin-ar/?p=7644 تم التصفح في:2013/03/04.

12- السيد نجم ، ***"بحث حول الاتجار بالبشر والاستغلال الجنسي للاطفال في اطار المؤتمر الدولي الثاني حول حماية المعلومات والخصوصية في قانون الانترنت،"*** المنعقد بالقاهرة في 2 يونيو 2008 على الموقع:htpp://www.midle-east-online/ ?id=62921 تم التصفح في:2014/02/25.

13-السيد عبد القادر مساهل، ***الوزير المنتدب المكلف بالشؤون المغاربية والافريقية، يعرض امام الامم المتحدة تصور الجزائر لانهاء الازمة في مالي***، الجزائر-الامم المتحدة، الاربعاء26 سبتمبر 2012 .
-موقع وزارة الخارجية الجزائرية:
http://www.mae.dz/ma_ar/stories.php ?story=12/09/26/8506251 تم التصفح في: 2012/10/22.

14-"السياسة الخارجية الجزائرية، الجذور والتطور" ***الأهرام*** .www.ahram digital.org.eg تم التصفح في :2012/05/10.
15-السياسة الخارجية للجزائر : مبادئ وتطور، www.alahram.net. تمالتصفح في :2012/05/10.

16- بشارة عزمي،"ازمة مالي والتدخل الخارجي"، ***المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات***. على الموقع: http://h-azawad.com/ar/?p=5313 تم التصفح في : 2013/02/10.

17-جمال عمر، ***"مالي تسعى لتنمية الشمال لمواجهة القاعدة،"*** على الموقع: http://magharebia.com

18-وكالات الانباء،***"هيلاري كلينتون تصل الى الجزائر لبحث تداعيات التدخل العسكري في شمال مالي،"*** على الموقع:.http://gate.ahram.org.eg

19- زبير يحي،" الجزائر والوضع المعقد في منطقة الساحل"، على الموقع: http://studies.aljazeera.net. تم التصفح في:28/ 11/ 2012.

20-حليمة زلماط،***"تصعيد للعنف تدخل عسكري فرنسي...ودبلوماسية الحوار الجزائري،"*** على الموقع: http://www.eldjoumhouria.dz/ar/art تم التصفح في: 2013/06/15.

21-حنان فهمي،***"مستنقع مالي بين المصالح الاستعمارية واطماع التنظيمات الدينية،"*** على الموقع:

http://www.alwafd.org تم التصفح في:2013/01/22.

22-محمد سعيد باه، "التمرد هل يقود التمرد الى اقامة دولة "توارقية" في غرب أفريقيا؟،" ***مجلة المجتمع،*** 1999(21 أفريل 2012). على الموقع: http://magmj.com/index.jsp ?. تم التصفح في: 2012/06/15.

23-محمد الحافظ العابد، ***"التوارق بين طموح الاستقلال وسيناريوهات التوظيف،"*** في http://www.aljazeera.net. تم التصفح في: 2013/03/02.

24-محمد المختار سيدي هيبة، ***"الحرب في مالي تشخيص وضع معقد"***، على الموقع: http://koubeni.com/index.php/und98798/3029-2013-02-16-21-48-46 تم التصفح في: 2013/03/22.

25-محمد الشافعي، **"الجماعات الجهادية في مالي..."**، على الموقع: http://classic.aawsat.com/details.asp?section=45&article=713516&issueno=12470#.VA7N-dhAdwY تم التصفح في: 2014/06/15.

26-موقع خلية معالجة الاستعلام المالي.http://www.mf-ctrf.gov.dz تم التصفح في: 2013/05/02.

27-معاوية الانصاري،"المحات تاريخية للصراع في شمال مالي"، ***الدين والسياسة***، على الموقع: http://www.rpcst.com/articles.php?action=show&id=1605 تم التصفح في:2014/01/12.

28-نبيل جمال الزغبي، "ماذا لو أعلن الطوارق إقامة دولة في شمال مالي؟ التداعيات على النيجر والجزائر وليبيا"، ***مركز الناطور للدراسات والأبحاث***، 08 أفريل 2012. على الموقع: http://natourcenter.info/portal/?author=2 تم التصفح في : 2013/03/02.

29-عادل زقاع،***"تدخل الطرف الثالث في النزاعات الاثنية: فحص افتراضات واسهامات المداخل النظرية المنتمية لنمط التحليل العقلاني، المؤسساتي والبنائي،"*** في http://www.geocities.com تم التصفح في:2012/06/15.

30-عاطف قدادرة،***مجلس الأمن الأفريقي يدعو لوساطة بين باماكو والأزواد***، 2012/03/22. في : http://www.elkhabar.com/ar/index.php?news=284270 تم التصفح في: 2013/03/05.

31-عبد الرحيم مخالدي، ***"ازمة الساحل بين خيار الحل السياسي وجحيم الحسم العسكري،"*** http://www.radioalgerie.dz/ar/2010-04-29-13-30-51/-2012/19657-2012-12-29-10-17-23 تم التصفح في:2013/03/25.

32- عبد الرؤوف حرشاوي،"فرار الجماعات المسلحة للحدود الجزائرية متوقع بسبب فشلها في مواجهة القوات الفرنسية،***"جريدتي***، (2013/02/05)، ع.185، ص.03.على الموقع: www.djaridati.com.

33-عبد الله اسحاق،"التوارق ظلمته السياسة ولم تنصفه الجغرافيا"، ***البيان***(2007/11/11).في: http://www.albayan.com/homed806964 تم التصفح في : 2013/03/02.

34-عبير الفقي، ***"ازمة مالي والوجود الفرنسي... الاستعمار في شكله الجديد"***، على الموقع: http://www.lyoum7.Com تم التصفح: 2013/01/21.

35-عصام الشيخ، ***"الخطة الأمنية الإقليمية لمواجهة القاعدة "*** ، من الموقع: http://issame 1982-maktoub log.com 469%2e تم التصفح في : 2013/02/25.

36-علي حالد حنفي، ***"مازق السياسة الجزائرية تجاه التدخل الفرنسي في مالي،"*** على الموقع: http://www.rcssmideast.com/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AD%D9%84%D9%8A%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%A7%D9%83%D8%B3%D8%AA%D8%A7%D9%86%D9%8A.html

37-علي عبد العال،***"الجماعات المسلحة في مالي،"*** على الموقع:
http://www.alalam.ir/news/1442014 تم التصفح في:07 /2014/01.

38- علي ياحي، "الحرب الفرنسية في مالي تدفع الارهابيين الى عبورحدود الجزائر،"***جريدتي،*** (2013/02/05) ، ع. 185، ص.03.على الموقع:.www.djaridati.com
39- فايزة سايح، ***"مبادئ السياسة الخارجية ثابت لا يتغير بتغير الرؤساء،"*** على الموقع: .http://forum.univbiskra.net/index.php ?=22699 التصفح في : 2009/04/09.
40-فريدوم انوها، "***التدخل العسكري الفرنسي الافريقي في ازمة مالي والمخاوف الامنية المتفاقمة***" في:http://studies.aljazeera.net تم التصفح في: 2013/04/11.

41-سمير علام،"***ساركوزي: الجزائر قوة اقليمية ولديها مفاتيح جميع معطيات المشكل،***" في:
http://www.tsa-algerie.com/ar/diplomacy/article6213.html تم التصفح في: 2014/04/11.

42-سيدي المختار محمد الصالح جالو، ***"الأزمة في شمال مالي،"*** على الموقع:
.http://www.iumsonline.net/ar/default.asp/2012-04-20 تم التصفح في 2013/11/22.

43- قوي بوحنية ، ***"إستراتيجية الجزائر تجاه التطورات الأمنية في الساحل الأفريقي،"*** على الموقع:
.http://www.studies.aljazeera.net تم التصفح في: 26/06/ 2012.

44-راشيل مارسدن: " أهداف إقتصادية وراء التدخل الفرنسي في مالي،" صحيفة البيان، ع.01/23/ 2013.http:// www.albayan.ae/one-world/directions-1.1809007-23-01-bearing/2013
تم التصفح في:2014/04/11.
45-شريف أحمد شفيق، "مالي من نعيم الإستقرار إلى جحيم الإنقلابات،" ***مجلة الأهرام،*** ع.45771 (21مارس 2012)، على الموقع:http://www.ahram.org.eg/world/news/140384.aspx تم التصفح في: 2013/01/07.

46-تتويجا لجهود الاخ قائد الثورة في الدفع بعجلة الوحدة الافريقية: معاهدة الدفاع المشترك لدول الاتحاد الافريقي تدخل حيز التنفيذ، ***مجلة شمس الليبية*** ، (20 فيفري 2010)، من الموقع:
http://www.alshames.com./details.as?Id=5223&page=1 تم التصفح في: 2014/04/11.

47-تقرير ***"الحرب على مالي"*** على الموقع: تم التصفح في: 2014/04/11.
http://www.aljazeera.net/programs/in-depth/2013/1/31/%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%B1%D8%A8-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D9%85%D8%A7%D9%84%D9%8A

48-تقرير الأمانة العامة لإتحاد علماء أفريقيا ، ***"الأحداث في مالي رؤية عن قرب"*** على الموقع :
.www.africanulama.org تم التصفح في: 2014/04/11.
49-تقرير المتاجرة بالبشر لعام 2007، القسم المتعلق بليبيا، ليبيا تحتل المرتبة الثانية على قائمة الملاحظة. على الموقع:.www.arabic.libya.usembassy.gov/2007.html تم التصفح : 2012/05/10.
50-تقرير ***"خطة التدخل العسكري في شمال مالي"***، على الموقع:
http://www.aljazeera.net/programs/behindthenews/2012/11/12/%D8%A7%D9%84%D8%AE%D8%B7%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%81%D8%B1%D9%8A%D9%82%D9%8A%D8%A9-%D9%84%D9%84%D8%AA%D8%AF%D8%AE%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B3%D9%83%D8%B1%D9%8A-%D9%81%D9%8A-%D9%85%D8%A7%D9%84%D9%8A. تم التصفح في: 2013/04/10.

51- Ait Hamadouche Louisa, « Touareg du Mali :du Conflit Local a L'enjeu Transnational , » in :http://www.algerie360.com.19/01/2013.
52- Bernus Edmond, «Etre Touareg au Mali »,sur : http://www.politique-africaine.com.

53- Christakis Theodore and Karine Bannelier, « French Military Intervention in Mali : it's Legal but Why ?(Parts and2). http://www.ejiltalk.org/French-Military-Internvention-in-mali-its-legal.
54- Faye Souleymane, " Q&A :Military Action in Mali Would Be a Huge Risk,"***Inter Press Service***, August 14,2014. In: www.ipsnews.net.
55- International Crisis Group, « Mali :Avoiding Escalation ,»***Crisis Group Africa Report***, (n°.189.18July 2012),in :www.crisisgroup,org.
56- Izddine Mouna, « le Sahel de tous les Dangers, la Filière des Armes au Sud Sahara, »in : http /www.maroc-hebdo-press.ma/MHinternet/archives739/html-739/sahel.html.
57- J.Campbell Steven, **Role *Theory, Foreign Policy Advisors, and U. S. Foreign Policy Making*** (USA: Departement of Government in International Studies of Southern Caifornia, International Studies Association, February1999. http:// www.ciaonet.org/isa/isa3.html.
58- Kelifa Keita, « Conflict au Conflict Resolution in the Sahel : the touareg Insurgency in Mali", strategic studies Institute, United Stats, May 1998, p.17. in: http://www.strategicstudiesinstitute.army.mil.
59-***« les Ethnies , les Ethnies au Mali*** », www.geocities.com/imformali/ethnies/bambara.htm .
60-« Les Ethnies, **les ethnies au Niger »** , www.tlfp.ulaval.ca /axl/ afrique / Niger .Htm .
61-« les ethnies au tchad. » www.tlfp.ulaval.ca /axel/ Afrique / Niger. Htm .
63-« **les ethnies au bourkina fasso »**. www.tlfp.ulaval.ca/axl/ afrique / bourkina fasso. Htm.
64- Marchal Roland, « The Coup in Mali :The Result of a Long-Term Crisis or Spilliover from the Libyan Civil War ? ,»***Norwegian Peace Building Resource Center***,May2012. In http://reliefweb.int/sites/reliefweb.int.
65- Rogina Soares Maria de Lima, Foreign Policy and Democracy : A Priliminary Analysis of the Brazilian Case. In site internet: http://www.isanet.org/noarchive/lima.html.
66- Union Africaine. Seconde Réunion Intergouvernementale de la Haut Niveau sur la Prévention et la Lutte Contre le Terrorisme en Afrique, 13-14 Octobre 2004 Alger, Algérie, p.03. http:// www.africa-union.org/terrorism/Declaration% 20 Rev2% FRENCH%20Final%2022oct2004.pdf.

67--http://www.ar.wikipedia.org.

الفهرس

الفهرس: **الصفحة:**

1-فهرس المحتويات:

مقدمة: 01

الفصل الأول:العامل الأمني في سياسة الجزائر الخارجية 10

المبحث الأول:مقاربة ومبادئ السياسة الجزائرية الخارجية **.....11**

المطلب الأول:سمات السياسة الجزائرية الخارجية 11

المطلب الثاني: مبادئ السياسة الجزائرية الخارجية.....13

المبحث الثاني: عملية صنع القرار في السياسة الجزائرية الخارجية 21

المطلب الأول:هيكل صنع القرار في السياسة الخارجية 21

المطلب الثاني:مؤسسات صناعة القرار في السياسة الجزائرية الخارجية.....27

المبحث الثالث:محددات السياسة الجزائرية الخارجية.....29

المطلب الأول: المحددات الجغرافية.....29

المطلب الثاني: المحددات الاقتصادية.....31

المطلب الثالث: المحددات السياسية والاجتماعية.....33

الفصل الثاني:التهديدات الأمنية في منطقة الساحل الأفريقي 38

المبحث الأول: الأهمية الإستراتيجية لمنطقة الساحل الأفريقي.....38

المطلب الأول:الإطار الجغرافي لمنطقة الساحل الأفريقي.....38

المطلب الثاني:خصائص منطقة الساحل الأفريقي.....42

المطلب الثالث: الأهمية الإستراتيجية للساحل الأفريقي بالنسبة للجزائر.....50

المبحث الثاني: واقع التهديدات في منطقة الساحل الأفريقي.....53

المطلب الأول:الإرهاب في الساحل الأفريقي.....54

المطلب الثاني: الجريمة المنظمة في الساحل الأفريقي.....55

المطلب الثالث: انعكاسات الوضع الأمني في الساحل الأفريقي على الجزائر.....65

المبحث الثالث:الإستراتيجية الأمنية الجزائرية في منطقة الساحل الأفريقي.....69

المطلب الأول:سياسة الجزائر في مكافحة الإرهاب.....70
المطلب الثاني: سياسة الجزائر في مكافحة الجريمة المنظمة.....79
الفصل الثالث:تأثير أزمة مالي على الأمن الجزائري.....83
المبحث الأول:خلفيات وأطراف الأزمة في مالي.....84
المطلب الأول:خلفيات الأزمة في مالي.....84
المطلب الثاني:الأطراف الفاعلة في أزمة مالي.....94
المبحث الثاني:التغيرات الإقليمية منذ 2010 وتداعياتها على الأمن الجزائري.....111
المطلب الأول:أبعاد الأزمة في مالي.....111
المطلب الثاني:تداعيات أزمة مالي على دول الجوار وعلى الأمن الجزائري.....119
المبحث الثالث:المنظور الجزائري لإدارة الأزمة في مالي.....123
المطلب الأول:الجهود الجزائرية لإدارة الأزمة في مالي.....124
المطلب الثاني:التدخل العسكري الفرنسي في مالي.....134
المطلب الثالث:انعكاسات التدخل الفرنسي في مالي على الأمن الجزائري.....142
الخاتمة.....145
قائمة المراجع.....146

2-فهرس الخرائط والجداول:

الخريطة رقم 1 توضح الإمتدادات الثلاثة للساحل الأفريقي..... 39
الخريطة رقم 2 توضح مشروع انبوب الغاز:نيجيريا، الجزائر الى اوروبا 44
الخريطة رقم3 توضح طرق العبور للهجرة غير الشرعية.....64
الجدول رقم 1 يوضح تصنيف الدول التي نعتبر ضمن منطقة الساحل 40-41
الجدول رقم 2 يوضح الدول المنتجة للاورانيوم بالترتيب 45-46
الفهرس 173

ملخص:

تعرضت الدراسة لجملة من المبادئ الثابتة في السياسة الجزائرية الخارجية المنصوص عليها دستوريا، كمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، ومبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها وغيرها من المبادئ التي ظلت تحكم السلوك الخارجي للجزائر في شتى المحافل الدولية، كما تطرقت الدراسة لمختلف التهديدات في منطقة الساحل الأفريقي، وانعكاساتها على الأمن الجزائري.

بالإضافة إلى ذلك سعت الدراسة إلى تتبع مسارات الأزمة في مالي والتركيز على التدخل الفرنسي العسكري، والتي مثل التدخل الدولي فيها أحد تلك المسارات المعتبرة والمؤثرة، ومن ثم التداعيات التي قد تختلف وفقا لطبيعة تعاطي المجتمع الدولي والإقليمي مع الأزمة.

حيث يعتبر الخيار الإقليمي كحل ناجح يضمن الإستقرار والتنمية لدول المنطقة ، ويبعد التدخل الأجنبي في الشؤون الداخلية والإقليمية لدول الساحل الأفريقي، ونظرا لمكانة الجزائر كقوة عسكرية وإقليمية، كان للجزائر دور محوري في التكامل الإقليمي لتسوية القضية الراهنة في مالي من خلال مبادراتها الأمنية والدبلوماسية.

Abstract :

This study has seen many fixed principles in the Algerian foreign policy mentioned in the constitutional such as: do not interfere in the internal affairs of countries and people's right to decide their own and other foreign Algerian principles in the international occasion, This study also has shown the different threats towards the African coast region and their effects on the Algerian security.

Besids all this,the study is always in touch with all what is happening in Mali and the military French invasion and what movies the matter more interesting and effective in all the countries with this case.

The regional choice is the only solution for security and prosperose for this nation and makes it for away from the foreign invasion and even the internal affairs for the African coast.

The Algerian force in a very important force in the region and it has an essential role in solving many problems such as in Mali and other countries.